حاشية الازهرية فى علم العربية للعلامة
المحقق وحيد دهره وفريد عصره
الشيخ محمد الامير المالكى
نفعنا الله به وبعلومه
آمـــين

م

حاشية الازهرية فى علم العربية للعلامة
المحقق وحيد دهره وفريد عصره
الشيخ محمد الامير المالكى
نفعنا الله به وبعلومه
آمين
م

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم من فاعل ارتفع عن شوائب الزوال ونصب المفعولات جازمة باتصافه بكمال الكمال ونصلي ونسلم على نبيك محمد ذى الطلعة الازهريه وعلى آله وأصحابه ذوى الرتب السنيه (وبعد) فيقول محمد بن محمد المدعو بالامير هذه تقاييد على شرح الازهرية أرجو بفضل الله أن تسر الودود وترغم الحسود وترضى الرب المعبود * اعلم أن الشروع فى العلم من أفعال العاقل الاختيارية وهى تصان وجوبا عقليا عن العبث المحض اذ لا يتصور عقلا أن يقصد فعل بدون فائدة أصلا بل لا بد من فائدة ما ولو مجرد تحقق المفعول وعن الجهالة المحضة اذ لا يتصور عقلا قصد المجهول المحض بل لا بد من معرفته بوجه ما ثم يستحسن صونها عن العبث والجهالة العرفيين وذلك بأن يعلم المشروع فيه بتعريفه وموضوعه وغايته فعلم النحو علم بأصول يعرف بها احوال الكلمات العربية اعرابا وبناء وقولنا بأصول يجب هنا أن تكون باؤه للتصوير وذلك لانا نعرف العلم المشروع فيه وهو الاصول والقواعد المدونة وان كان العلم يطلق أيضا على الملكات وعلى الادراكات الناشئة عنها وقولنا أحوال الكلمات هو ما عبروا به وهو اقتصار على الغالب والا فيعرف به أيضا احوال غير الكلمات كالظروف والجمل التى لا محل لها من الاعراب والتى لها محل وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد وكونها لا تكون انشائية وكذا جملة النعت والخبر وقولهم أيضا اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير الاعراب والبناء كان من جهة كسر همزها أو فتحه وتخفيفها وشروط عملها وشروط عمل بقية النواسخ وكالعائد من حيث حذفه وعدمه الى غير ذلك مما لو استقصى قصى وبالجملة هم اقتصروا على بعض الفوائد ثم فى الحلبى هذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فان أريد شموله له قيل بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا اه (قلت) فقوله افرادا يعنى حالها افرادا او يندرج فى هذا علم التصريف لان به يعرف تصرفات الكلمة

قوله بعد فى نسخة أما بعد اه

اشتقاقا

اشتقاقا واعلالا وافرادا وجمعا وتصغيرا ونحو ذلك وهي تلحقها مفردة ويندرج فيه أيضا بعض النحو وهو ما يعرف به البناء لانه يلحق الكلمة مفردة متى وجد سببه وقولهم الاسم قبل العامل موقوف على الصحيح لا معرب ولا مبني معناه الاسم الخالي عن موجب البناء كزيد لا كأنت أما ما يعرف به الاعراب فهو قوله وتركيبا لان الاعراب انما يعرض بعد التركيب مع العامل أو مع ما يستلزمه المعرب وان لم يكن عاملا كالخبر بالنسبة للمبتدا على الصحيح وكالمضارع بالنسبة لفاعله ولك جعل هذا معربا قبل التركيب لما يأتي أن الاعراب ليس محصورا في التغيير وان اشتهر ذه وموضوعه الكلمات العربية من حيث الاعراب والبناء أو الافراد والتركيب على ما سبق تخرج بهذه الحيثية العشرة علوم بقية علوم العربية الاثنى عشر وهي على ما قال الزمخشري اللغة والصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والفرق بين الثلاثة الاخيرة أن الاول به وزن البيت والثاني يتعلق بآخره والثالث يعلم به كيفية ايجاد الشعر وانشاء الرسائل والمحاضرات والخطب وعلم التاريخ وعلم الخط العربي وأما البديع فهو ذيل للمعاني والبيان لا قسم برأسه ولم يعد علم الوضع ولعله اكتفى باللغة والنحو لما قيل انه كالجزء منهما وجمعت الاثنى عشر في قولي

لغات المعاني نحو صرف اشتقاقهم * بيان قواف قل عروضا وقرضهم

وانشاء تاريخ وخط وأسقطوا * بديعا ووضعا فزت بالعلم بعدهم

ثم انظر ما معنى كون التاريخ من علوم العربية ولو أبدله بالتجويد كان أولى وانظر أيضا كيف لم يجعل البديع علما وجعل الانشاء والقرض مع أنه قد يدعى أنهما ثمرة غيرهما من العلوم وغايته معرفة أحوال الكلمات السابقة وبها يصان اللسان عن اللحن ويستعان على فهم كلام الله ورسوله وكلام العرب وفي المصري غايته الاستعانة المذكورة وفائدته صون اللسان عن الخطا اه وأقول هذا تبع لشيخه الشيخ عبد المعطي في حاشية شرح شارحنا على الآجرومية وقد اعترضناه عليه حال قراءتنا ذلك الشرح فقد صرح المحققون كالسمرقندي على رسالة الوضع بأن الفائدة والغاية شيء واحد يختلف بالاعتبار كالعلة والغرض فما يقع في آخر الفعل من حيث انه ثمرة مترتبة عليه فائدة ومن حيث انه يأتي على طرف الفعل وغايته غاية وما لاجله الفعل من حيث انه الباعث عليه ومن حيث انه المقصود غرض وقد صرح العلامة الفاكهي على القطر بأن غايته صون اللسان والاستعانة معا والله أعلم * (قال الشارح نفعنا الله به بسم الله الرحمن الرحيم) في الحلبي أي بكل اسم من أسماء الله اه (قلت) وجهه ان المراد بلفظ الجلالة الذات الاقدس واسم مفرد مضاف يعم ولك أن تريد بلفظ الجلالة نفس اللفظ فاضافة اسم اليه للبيان وتفتقر في الرحمن الرحيم الى ارجاع الضمير له بمعنى الذات فهو استخدام ثم من المشهور أن في البسملة أوجها تسعة يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه قال المصري واعترضه شيخنا الشيخ عبد المعطي بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف اه (قلت) يجاب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض بل من حيث ان في القطع ثم الاتباع رجوعا للشيء بعد الانصراف عنه ومن حيث ان التابع أشد ارتباطا فكيف يؤخر عن المقطوع اما الاعتراض بدون ذلك فجائز قال تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو تعلمون اعتراض والمسئلة منصوصة في الاشموني

على الالفية قبيل قول المتن * وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * الخ فنقل عن ابن أبي الربيع أن الصحيح منع تقديم المقطوع على المتبع وعن صاحب البسيط أن الصحيح الجواز قال ولو فرق بين أن يكون المنعوت معينا بدون النعت فيجوز و بين افتقاره للمتبع فيمتنع لكان مذهبا قال بعض المحققين ووجهه أنه ان كان معينا بدونها فاتباعه كلا اتباع بجواز القطع بخلاف ما اذا افتقر للمتبع فيقوى ارتباطه به فلا يتقدم عليه المقطوع * ثم ان لفظ الله علم على الذات العلية وهل هو مرتجل غير مشتق موضوع له تحقيقا أو أنه وصف استعمل استعمال الاسماء وغلب على هذه الذات وأصله الاله قولان مبسوطان مع ما يتعلق بهما في ابن عبد الحق على بسملة شيخ الاسلام وأما من زعم أنه اسم لمفهوم المعبود بحق المنحصر خارجا في فرد فليس على ما قدسها اذ يلزم عليه استثناء الشئ من نفسه في لا اله الا الله ان أريد بالاله المعبود بحق فان أريد مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات بباطل ولا يحسن الرد عليه بأنه لو كان كذلك لما أفادت كلمة التوحيد الاسلام اذ الكلي يقبل الشركة والقصد افراد الذات الاقدس لانه يقول هي تفيد بالقرائن وانما اختار الشارع هذه دون لا اله الا الرحمن مثلا مع استوائهما تعبدا كما اختار في احرام الصلاة الله أكبر دون الله أعظم مثلا هكذا يظهر خلافا لما في المصري وفي المصري أيضا أنه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولا باسمك اللهم ثم لما نزلت آية هود صار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم اه ان قلت هذا يقتضي أن البسملة ليست أول ما أنزل وهو ظاهر اذ أول ما أنزل اقرأ باسم ربك الآية وقد قال الحافظ السيوطي حكى صاحب الاستغنا في شرح أسماء الله الحسنى عن شيخه أبي بكر التونسي أجمع علماء كل أمة على أن الله افتتح كل كتاب ببسم الله الرحمن الرحيم وأنزلها على آدم اه نقله شيخنا العلامة العدوي في حاشية ابن عبد الحق (قلت) لعل معناه انها افتتحت بها الكتب بعد ترتيبها سورا أو أنها مفتتحة بها في نفس الامر لان القرآن على ما ورد مكتوب في اللوح المحفوظ بهذا الترتيب لا أنها أول ما أنزل وما سبق يقتضي أن سورة اقرأ أنزلت بلا بسملة وينبغي تحرير النظر في علم الاثر * ثم مما اشتهر ونص عليه الحلبي والمصري هنا أن الباء في حديثي البسملة والحمدلة ان جعلت للاستعانة أو الملابسة فلا تعارض اذ الاستعانة أو الملابسة بشئ لا تنافيها بآخر (وأقول) المراد هنا استعانة بذكره عند البدء والشروع وهي بهذا المعنى تنافي نفسها بآخر فيأتي التعارض أيضا ويجاب بما هو مشهور ثم على جعل الرحمن الرحيم خبرين لمحذوف فجملتهما مستأنفة استئنافا نحويا أو بيانيا واقعا في جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس القصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شأن المسؤول عنه به مع علمه اياه (ان قلت) اجعلها حالا من لفظ الجلالة على قاعدة الجمل بعد المعارف (قلت) الحال تقييد وليس المعنى عليه ولك ان تجعلها حالا لازمة (قوله على جميع الاحوال) على تعليلية والتعليل ليس للحمد المبتدا في القضية المحمود بها بل لحمد المصنف الجزئي كأنه قال أحمد الله على كل حال بثبوت المحامد له وأل في الاحوال اما للاستغراق لجميع تأكيدا وللجنس فهي تأسيس وكل حال صدر من المولى فهو جميل

قوله بما هو مشهور ورأى من أن الابتداء حقيقي واضافي

قوله تعليلية هذا أولى من جعلها للاستعلاء المجازي أو بمعنى في اه

مراءأو ضراء يستحق الحمد عليه أيضا لا الأول فظاهر وكذا الثاني باعتبار ما يترتب عليه من الثواب أو لحقت أو صبره ودفع ما هو أضر وقد ذكر أحوال براعة الاستهلال لأن ذكر من مباحث هذا الفن وكذا في التكلم والحروف والصدور والمبتدأ وهي ان يذكر في طالعة الكلام ما يدل على المقصود دليل عليه بنوع تورية لطيفة ذكره والاستهلال ... كل حسنة الكلام فإنه ... على الاشارة للمقصود ومحقق ان الحمد ... يثاب عليه ثواب الواجب هو أفضل من الحمد المندوب وقد يقت وقت الوجوب ... فانه أفضل من حمده على اتم ... ثوابه من عبادته فانه أفضل من عبادته ... الأول ... وهو أولى وليس كالعبادة للثواب لأنها سلم وطلب جزاء العمل فيها أدب (قوله ان لا اله الا الله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لا اله خبرها وسهلها على هذا الآن المصري ... على لا عمل لها لدخولها على لا النافية ... الخبر في خبر لا أو من تحكم ... على الاستثناء ... على تكرار العامل ولأنها تعمل في النكرات وبهذا ... قول جماعة ان الله بالرفع خبر لا (قوله وحده) أي منفرد ... التخصيص ... ان الخطاب ... أو دعاء أو تمسك ... على ... (قوله الذي كلامه الخ) اي له كلام نفسي منزه عن الحروف خلافا للمعتزلة حيث أنكروه وقالوا معنى متكلم أن يخلق الكلام في نحو شجرة فيسمع وخلافا للحنابلة حيث قالوا كلامه النفسي بحروف قديمة ومراده بالالفاظ الملفوظات وبالحروف متعلق به وقوله في المقال حال من الحروف والمراد بالمقال القول فهو من ظرفية الجزئي في الكلي (قوله وعلى آله) هم في مقام الزكاة عند الامام مالك بنو هاشم دون المطلب على الصحيح وكذا عند الحنابلة وعند الامام الشافعي رضي الله عنه بنو هاشم والمطلب معا وعند الحنفي فرق خمسة آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب وفي مقام المدح كل مؤمن تقي وفي مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا (قوله من الصحب) يطلق على الاشارة بالكلام لوجه ... ويطلق على التفسير كالتعريف وهو المراد هنا والعرف خص الصحب باللفظ والتعريف بالرسم (قوله دائمين) الوصف بالدوام ظاهر لأن مرجع الصلاة الى الانعام كأنه قال أطلب انعاما عليهم دائما لا ينقطع * (تحرير) * اعلم ان صحب عند سيبويه اسم جمع لصاحب ويقولون هنا بمعنى الصحابي لأن الصحابي قاصر على صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المراد هنا لا مطلق صاحب أما أصحاب فاختلف فيه فقال ... جمع صحب بكسر العين واختلف هؤلاء فقيل مقتصر صاحب وقيل مخفف صحب ساكن العين وقيل هو جمع صحب باتفاق على سكونه وان كان صحيح العين لأنه ورد قليلا كفرخ وأفراخ ... هو قياس في معتل العين كثوب وأثواب وقال ابن قاسم في حاشية المنهاج الفرق بين فعل وفاعل لا وجه له فالمانع من أنه جمع صاحب لأنه ورد أيضا ... جاهل وأجهال كما في التوضيح وأما صحابة بفتح الصاد

قوله ومراده بالالفاظ الملفوظات أي المسموعة ... قوله بالحروف متعلق به ... الالفاظ بمعنى ...

قوله مخفف صحب ساكن العين لا يخفى ان الساكن ... الخفيف ... من التحريك ...

وكسرها مصدر بمعنى الصحبة أطلق على الأصحاب على حذف مضاف ثم جمع صحب أيضا على صحاب ككلب وكلاب والفرق بين الجمع واسم الجمع أن الجمع يدل على الأفراد دلالة واو العطف فهو من باب الكلية واسم الجمع يدل على هيئتها دلالة الكل على أجزائه (قوله وبعد) كثيرا ما يقولون الواو نائبة عن أما وهو غير متعين بل يجوز أن الواو للعطف والفاء إما زائدة وبعد معمول ليقول أي ويقول العبد الفقير بعد البسملة والحمدلة فالواو عاطفة لجملة بعد على جملة البسملة أو أنها للاستئناف إما النحوي وهو الكلام المنفصل عما قبله أو البياني جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل ما تقول بعد البسملة والحمدلة بناء على أن الاستئناف البياني يقترن بالواو كقوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه كأنه قيل قد استغفر إبراهيم لأبيه وكثيرا ما تحتمل الواو هذه الاحتمالات فاحفظها وقال على الوجهين أن لا تجعل الفاء زائدة بل تعليلية وبعد معمولة لقول محذوف مع مقوله وأصله وأقول لك بعد ما سبق استمع لقول العبد الخ ويكون في حكاية القول الثاني التفات إلى الغيبة بعد التكلم وقال بعض المحققين الفاء لإجراء كلمة الظرف مجرى الشرط على حد وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم وكثيرا ما يقولون الفاء داخلة لتوهم أما أو تقديرها أما التوهم فتوجيهه كثرة ذكر أما مع بعد وأما التقدير فيمنعه وجود الواو التي لا يجمع بينها وبين أما والمقدر كالثابت وكثيرا ما يقولون أنها تستعمل للزمان والمكان وهي هنا صالحة لهما فظرف زمان باعتبار النطق مكان باعتبار الرقم وفيه أن الثاني عن القصد بمراحل إذ ليس المقصود مهما يوجد من شيء في المكان الذي بعد مكان البسملة من الورق المكتوب فيه * وكثيرا ما يقولون بعد لها أربعة أحوال يحذف المضاف إليه ولا ينوى شيء فتنون وتضاف وهي فيهما معربة وينوى لفظ المضاف إليه فتعرب ومعناه فتبنى ثم يقولون الفرق بينهما أن نية اللفظ كأن اللفظ مصرح به ونية معناه هو نية النسبة الجزئية بين المتضايفين وإن كان فيه رمز نية للمضاف إليه إلا أنه حاصل غير مقصود (وأقول) من أين هذا التحكم الذي لا دليل عليه وما المانع من أن المنوي في الحالين هو اللفظ فليس ثم إلا نية اللفظ ويجوز معها الإعراب والبناء ولا غرابة في هذا ألا ترى أن نحو يوم إذا أضيف لجملة [illegible] ما بعدها ويكتفى بها وظاهر أن هذا لا يوجب البناء وقد يتهافتون بأمور أخر منها أن علة البناء تضمن النسبة الجزئية التي حقها أن تؤدى بالحرف وليت شعري هل بعد مستعملة في النسبة استعمال من مثلا في الاستفهام حتى يصح هذا ثم هناك وجه آخر عند القطع عن الإضافة ربما رجح رفعها منونة على الابتداء نقل السمري منا ونجتنا في حاشية ابن عبد الحق قال بعد أن راجعته فيه أن معنى وبعد فأقول على هذا وزمن أقول فيه الخ قلت لا شك أن بعد حينئذ مبتدأ وهو نكرة فما المسوغ للابتداء به قلت الوصفية معنى وذلك لأن المراد وزمن قال المحقق قلت وهذا الوجه مع بعده يمكن جريانه في بقية الحالات أيضا والله أعلم (قوله مولى)

مفعل

مفعل من الولاية يطلق على السيد لتوليه مؤنة عبده وعلى العبد لتوليه خدمة سيده وقد يقيد الاول بالاعلى والثانى بالاسفل (قوله لاتسعنى مخالفته) فيه قلب أى لا أسع مخالفته أى لا أقدر عليها أو أنه شبه المخالفة بدار ضيقة على سبيل المكنية وتسع تخييل (قوله فى علم العربية) أى فى علم اللغة العربية وهو اسم لقضايا مدونة هذا المتن شرذمة منها فهو من ظرفية الجزء فى الكل (قوله طالبا الثواب) قرينة على أن قوله جعله الله خالصا معناه من الرياء والسمعة وليس المراد خالصا محض ذاته لا لطلب جزاء كما هو المقام الاكمل اذ حيث صدرا بتغاء للثواب فلا معنى هذا الطلب الا ان يقال معناه اللهم خلصنى من هذا المقام لا على منه لكن يقال لا معنى لهذا الدعاء حيث كان الشرح مضى على الحالة التى أرادها الله تعالى انما يظهر بتقدير تقدم الخطبة الا أن يقال معناه طلب الاقلاع الى خلاف هذا على تقدير حصوله أو مسامحة المولى وطلب مجازاته عليه مجازاة الخالص من غير نظر لقصدى (ان قلت) لم قال ابتغاء للثواب مع أنه دنى بالنسبة لتخليص العبادة لذات الحق (قلت) اما تواضعا حيث رأى أنه ليس من أهل ذلك المقام واما أن طلب الثواب دنى حيث كان مطلوبا على سبيل المعاوضة أما على سبيل اظهار الافتقار للمولى فلا هكذا يظهر لى (قوله الكلام) المراد به اللفظ بدليل قوله بعد عبارة وأل للعهد الحضورى (قوله عند اللغويين) يظهر هنا تعلقه بما بعد على أنه ظرف لغو اى معبر به عند اللغويين أو انه حال من الكلام بناء على قول سيبويه بمجىء الحال من المبتدا أو نظرا الى أن أصل المبتدا مضاف اليه أى تفسير الكلام أى وشرط مجىء الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف مصدر يعمل عمل الفعل على أنه صالح للحذف بشهادة حذفه مع صحة الكلام فهو بمنزلة الجزء لكن لا يخفى ان تقدير المضاف يبعده قوله بعد عبارة اذ التفسير ليس عبارة * ثم اللغويين نسبة للغة واشتهر أنها الالفاظ الموضوعة لمعانيها قلت ما الى هذا الا من قولهم كتاب اللغة نحو القاموس مما يتعرض للالفاظ الموضوعة ويظهر لى أن معناه استعمال العرب مثلا يشاهد قولهم لغة بنى تميم مثلا اهمال ما ولغة الحجاز اعمالها ولغة طى كذا الى غير ذلك وأما قولهم للقاموس مثلا كتاب فى اللغة فوجهه أنه يتعرض لاستعمال الالفاظ فيما وضعت له و يقوى ماقلناه أن الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة وليس هو المتفق عليه فتأمل وعلى ما قالوه يجب تأويل نحو قولهم لغة تميم اهمال ما بانه من اضافة الصفة للموصوف أى لفظ تميم المستعمل عندهم ما المهملة أو المراد ذات اهمال ما تأمل (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) أى فى الدلالة على المقصود والواو بمعنى أو التنويعية يعنى الكلام فى اللغة يطلق بمعنيين الاول القول اى كل ما نطق به ولو مفردا مهملا الثانى ما دل على المراد ولو لم ينطق به كالكتابة والرمز والعقد والنصب ولسان الحال لكن الشارح قال ان استعماله فى هذا الثانى مجاز كما فى الطبلاوى فتحصل أنك اذا نطقت بزيد كان كلاما لغة وان رسمته فليس كلاما لانه لا يفيد فائدة معتبرة لافراده ثم يطلق الكلام أيضا بالمعنى المصدرى اعنى التكليم وعلى ما نقله عن المتكلمين بقوله وفى اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالذات واشترط بعضهم أن يكون هذا المعنى يعبر عنه بالكلام اللفظى لا ان تصورت ذات زيد ثم كلام الله عند أهل الكلام مشترك

بين القائم بالذات وبين الحروف الحادثة ومعنى الاضافة على الثاني أنه انفردت بتأليفها عن مخالطة كسب بشرى ثم هو دال على بعض مدلول كلام الله بالمعنى الاول المتعلق تعلق دلالة بجميع أقسام الحكم العقلي وحينئذ فليس مدلوله قديما كما يتوهم بل بعضه كذات الله وبعضه ممكن كخلق السموات وبعضه مستحيل كولد لله تأمل واحفظه وسبق لنا عند قوله المنزه كلامه عن الالفاظ المذاهب الثلاثة فراجعها وعلم مما تقدم أن على الشارح مؤاخذة في قوله وما كان مكتفيا بنفسه اذ ظاهره أنه حقيقة في هذا بقي أن اطلاق المتكلمين على المعنى القائم بنفس الحادث كلاما ليس اصطلاحا لهم انما هو أمر لغوي يستدلون به على ما هو الاصطلاح لهم أعني كلام المولى القديم المنزه عن الحروف ألا ترى يستشهدون بقول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد فلتحمل عبارة الشارح على المعنى القديم لانه هو الاصطلاح الخاص بالمتكلمين تأمل (قوله أي مؤلف) الاولى شئ ليوافق ما يأتي من أنه لا حاجة لذكر التركيب والتأليف التركيب (قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) من اشتمال الموصوف على الصفة بناء على أن المراد كونه لفظا ومقصودا ومفيدا ثم المراد اللفظ العربي والا فالمفيد الاعجمي ليس كلاما في النحو (قوله لا زائد عليها على الصحيح) أقول بناء على أن المركب غير موضوع وأن الوضع لمفرداته وافادته بعد وضع مفرداته ببداهة العقل فهي عقلية لا وضعية لكن هذا خلاف الصحيح بل التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي فالواضع مثلا وضع كل تركيب فعل مع فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك لهذا فحينئذ لا بد من قيد رابع هو الوضع العربي المغاير للقصد هذا هو التحقيق (ان قلت) لم لا تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح زيادة التركيب (قلت) التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقا وقول الشارح وقيد التركيب لا حاجة اليه معناه لا حاجة للتصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام مشتملا عليه قطعا وحينئذ فليس هو مقابل الصحيح وزعم ابن طلحة أن الكلام قد يكون مفردا مفيدا كنعم الجوابية وأجيب بأن الكلام المفيد ما بعدها وانما حذف اكتفاء بقرينة السؤال ألا ترى انها لا تفيد وحدها (قوله فاللفظ الخ) اعلم أن هذا المقام فيه تقارير كثيرة منها ما ذكره الشارح وهو غير التحقيق والذي يظهر لي حسنه أن اللفظ في اللغة مصدر لفظ من باب ضرب اذا رمى قال في الاساس وحقيقته الرمي من الفم وأما لفظت الرحى الدقيق ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوي ثم هو يطلق في اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير أي مضروبه فهذا الاطلاق ليس تصرفا للنحويين كما ذكر الشارح ثم تصرف النحويين بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم أعم من الصوت وغيره فخصوه بالصوت هذا هو الحري بالتعويل وغيره املال وتطويل بلا حاجة ولا دليل * (مهمة) * اشتهر أن اطلاق المصدر على اسم المفعول مجاز مرسل علاقته التعلق (وأقول) حامدا لله ان أردت بالمصدر المعنى المضاف للفاعل أي فعله وتأثيره فمجاز مرسل علاقته السببية لان ايجاد الضرب سبب لوجود الذات متصفة بالمضروبية فهو سبب لتحقق المضروب من حيث انه مضروب وان أردت المعنى المضاف للمفعول أي تأثره وكونه مضروبا الذي هو مصدر المبني للمفعول فعلاقته الجزئية لانه جزء معنى اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مضروبة ولك أن تقول العلاقة الحالية لان هذا المعنى حال بالذات أي قائم بها أو المجاورة التوهمية كما يتوهم مجاورة الدال للمدلول فيطلق عليه

قوله من اشتمال الخ فيه أن يقال ان اللفظ والافادة والقصد صفة المتكلم فلا يصح اشتمال الكلام عليها

وبالعكس تأمل واشكر فضل الله وأما قولهم علاقته التعلق بالاطلاق فلا يكفى (قوله فاللفظ الخ) هى الفاء الفصيحة وهى المفصحة عن شرط مقدر كما هنا أى ان أردت توضيح الثلاثة فأقول لك اللفظ وما أفصحت ودلت على محذوف ولو غير شرط نحو وأوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت وعبارتهم فاء الفصيحة وهو من اضافة الموصوف لصفته كمسجد الجامع وفعيلة بمعنى فاعلة (قوله اذا طرحته) اعلم أنك ان فسرت الفعل المسند لضمير المتكلم بأى حكيته مضموما على ما هو عليه المتكلم وان فسرته باذا فتحته لان اذا ظرف لتقول التى للمخاطب ذكره فى المغنى قلت هذا ظاهر ان صرح بتقول أما اذا لم يصرح به كما فى عبارة الشارح هنا فيحتمل أن المقدر تقول فيفتح ويحتمل أنه أقول فيضم تأمل (قوله لان الحدود تصان عن المجاز) لان الحدود للايضاح والمجاز خفى فان اشتهر أو اقترن بقرينة جاز كما فى السلم ولى فى الثانى وقفة لان القرينة داخلة فى مفهوم المجاز الا أن يراد المعينة يراجع ثم هذا تعليل للحصر المستفاد من تقديم قوله من ثم على ساغ أى ولا ساغ استعماله فى الحد الا من أجل ما هنا وهو أنه حقيقة عرفية ولو قطع النظر عن ذلك لما ساغ لان الحدود الخ تأمل (قوله لان الصوت جنس بعيد) نشأ من هذا أن القول أولى من اللفظ لان القول خاص بالمستعمل واللفظ يشمل المهمل وأجيب بأن القول يطلق كثيرا على الرأى والاعتقاد أيضا حتى كأنه مشترك لا يدخل التعريف وفيه أن المقام يبين المراد (قوله مشتمل على ذى مقاطع) أى على حرف ذى مقاطع من اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه وذلك لان الحرف صوت مخصوص معتمد على مخرج مخصوص ثم لو لم يقدر الشارح مشتمل على لكان أوضح ثم المراد بالمقاطع الجنس الصادق بمقطع ليشمل الحرف الواحد ثم المراد بالحرف فى قولنا على حرف ذى مقاطع ما يشمل الحركة لانها حرف صغير وهى ألفاظ على ما صرح به الرضى والمحققون فالضمة واو صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة ياء صغيرة والتحقيق أنها تأتى بعد الحرف فيتصل بلا مهلة ساكنة وليست قائمة به والا لزم قيام العرض بالعرض ولا معه متمكنة عنه لانه لا يمكن النطق بالنطقين فى آن واحد فاحفظ هذا فانه خلاصة التحقيق ثم التعريف يشمل القرآن فهو لفظ لكن لا يقال فيه لفظ الله لعدم الاذن الشرعى نعم يقال كلام الله وكتابه وقوله ذى مقاطع نظر للعادة والا فلو نطقت يد انسان مثلا لكان ذلك لفظا فيما يظهر (قوله أو ما هو فى قوة ذلك) ظاهر المتن أن اللفظ حقيقته فى العرف أمران الاول ذو مقاطع والثانى ما هو فى قوته بأن يمكن النطق به ويجرى عليه حكم المنطوق به اعرابا وبناء فالضمائر حينئذ ألفاظ حقيقة عند النحويين وهو ما صرح به بعضهم وينافيه قول الشارح فانها ألفاظ بالقوة ويمكن حمل هذا على اللفظ اللغوى فلا يخالف الاول أو يقال قوله بالقوة بأو نسبية والمعنى فانها ألفاظ حقيقة بسبب أنها فى قوة ذى المقطع فاشكر لمن أنعم علينا بهذه الدرر التى لم يتعرض لها انسان (قوله ألا ترى أنها مستحضرة) لم يقل ألا ترى أنه ينطق بها فيقال زيد قام هو اشارة الى أن المستتر لا ينطق به أصلا وأما هذا الضمير فتأكيد للفاعل المستتر على حد ضربت أنت وقول المعربين فى قام ضمير مستتر تقديره هو تقريب ثم يقولون تقديره (ان قلت) حينئذ ما وجه قولهم مستتر جوازا (قلت) هو اصطلاح فاصطلاحهم أن العامل ان رفع ظاهرا يقال ان ضميره مستتر جوازا

قوله وأوحينا الخ ليس هذا لفظ التلاوة اه

قوله حقيقة عرفية أى لهجر المعنى الاصلى حتى صار لا يراد الا بقرينة اه

وحينئذ فقولهم اذا جرت الصلة على غير من هي له وجب ابراز الضمير ليس المراد ابراز الضمير الذي كان مستترا بل هو ونظيره وكذا نحو ما ضرب الا هو وان كان يعرب فاعلا فهذا ما يقتضيه كلامهم ولقائل أن يقول ما المانع من أن المنطوق به هو الذي كان يحكم عليه بالاستتار الجائز ويكون وصفه بالجواز حقيقيا لا اصطلاحيا (قوله والصوت عرض الخ) اعلم أنهم عرّفوا الصوت بأنه هواء منضغط بين قارع ومقروع أو قالع ومقلوع وفيه تسمح من وجهين الاول أن الهواء جسم لطيف والصوت عرض ومن ثم الالفاظ أعراض تنقضي بمجرد النطق والثاني انا نجد الصوت يحصل بلا قرع ولا قلع كما اذا هزة قرطاس ورقه مفردا وكصوت الالف اللينة ويسلم من الاعتراض الاول قول المحققين الصوت كيفية يخلقها الله عند تموج الهواء الحاصل يخلق الله أيضا عند القلع والقرع وقال كفار الحكماء انه معلول للقرع والقلع ويحمل تلك الكيفية الهواء يصل بها الى صماخ الاذن فتسمع (قوله يخرج الخ) اعترض بأن العرض لا يوصف بالخروج لانه لا يبقى زمانين هكذا في الطبلاوي (وأقول) التحقيق أن العرض يبقى بل قال عبد الحكيم على الخيالي على السعد على النسفي ان انكار بقائه سفسطة ولئن سلم فالمراد يخرج نوعه متحققا في فرد بعد فرد الخ أي يخرج بخروج الهواء المنضغط بافراده المتجددة

(قوله الرئة) بالهمز عضو ذو شعبتين احداهما في الجانب الايمن والاخرى في الايسر محيطة بالقلب بمنزلة الفراش اللين تروّح عليه بجذب النفس حيث تنبسط وتدفع عنه الحرارة حيث تنقبض على مثال منفاخ النار اه طبلاوي بالمعنى (قوله مستطيلا) حال من العرض لكنه جار على غير ما هو له والاصل مستطيلا محله وهو النفس فقوله مع النفس من مصاحبة الصفة للموصوف (ان قلت) اجعل مستطيلا حالا من النفس قلت لا يجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف عاملا أو جزءا أو بمنزلته في استقامة المعنى بحذفه ولو حذف مع هذا خلت الجملة عن ضمير يعود للعرض اللهم الا أن يقال أل نائبة عنه والاصل مستطيلا نفسه (قوله متصلا بمقطع) أي معتمدا عليه وخارجا منه ثم ان هذه حال مقدرة لان الثابت له حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالمخرج انما هو عند انحباسه فيه بعد ثم هذا لا يشمل الالف اللينة الخارجة من محض الجوف ويجيبون بأن فيها مقطعا مقدرا ولا أفهم له معنى بل هو نفس قوي لا مقطع له غير الجوف (قوله واطلاق المقطع على المخرج) أي كما يفيده قولنا ذي مقاطع وقولنا من مقاطع حروف الحلق (قوله من اطلاق الحال الخ) يقال هذا مجاز فكيف يدخل في التعريف ولعله يقول هو مجاز مشهور (قوله الموسيقى) بكسر السين بلا ياء بعدها كلمة يونانية معناها الانغام والالحان (قوله والافادة) أي لا بالمعنى المتقدم اذ المراد بها على ما أسلفناه الاشتمال وصف الكلام وهي هنا فعل المتكلم ووصفه بدليل قوله افهام فهو شبه استخدام وانما لم يكن استخداما حقيقة لان المعنى الثاني دل عليه بظاهر لا مضمر وغير الشارح أسلوب المتن فأراد من الافادة اللفظ بدليل قوله مصدرا أفاد والمراد بها تأمل وما قررناه من ان المراد افهام المتكلم هو ظاهر الشارح وأليق بقوله بعد والقصد أن يقصد المتكلم الخ لكن يرد عليه ان الافادة بهذا المعنى تستلزم القصد اذ هي تحصيل الفهم وهو يستدعي قصدا فيرد عليه في زيادة القصد ما أورده سابقا في زيادة التركيب فالوجه المخلص أن المراد بالافادة كون اللفظ

قول الشارح والصوت عرض أي الصوت الذي هو معنى اللفظ لا مطلق الصوت كما لا يخفى اه

قوله كما يفيده الخ دفع به قول بعضهم ليس في عبارة المصنف ما يقتضي حمل المقطع على غير معناه المنقول عن ابن سينا اه

فى حدذاته شأنه الافادة أفهم به المتكلم أولا ويمكن تنزيله عليه فقوله من اللفظ بيان للمفهم لا للمفهم منه والمعنى افهام معنى كائناذلك الافهام من اللفظ فالمعنى كون اللفظ مفهما والافادة لغة تحصيل ثمرة ما (قوله وأصحها أولها الخ) بناء على أنّ المراد بالسكوت عدم الكلام الحاصل والثانى يريد سكوت السامع عن كلام يحصل يطلب به تمام الفائدة ولبعضهم الخلاف لفظى اه (قلت) لعله يريد الخلاف بين القولين وأن كلا منهما لو نظر لما قاله الآخر مامنعه فحينئذ الحسن للثالث لانه جامعهما الذى لايخرجان عنه ثم المراد بحسن السكوت أن يكون الكلام فى حدذاته يصح الاقتصار عليه وذلك بأن يذكر المسند والمسند اليه فلو عبروا بدل الحسن بالصحة كان أنسب وذلك لانّ نفى ذلك يفيد نفى الصحة لاثبوتها ونفى الحسن وقد ينتفى الحسن الحقيقى مع ذكر المسند والمسند اليه اذا كان المسند متعديا اذالحسن فى زيادة الفائدة بذكر المفعول وان كانت الفائدة تتم بدونه فيصح ضرب زيد ولايحسن الاضرب زيد عمرا وقولنا أن يكون الكلام فى حدذاته يصح الاقتصار عليه اشارة الى أنه لاعبرة بنفى الصحة باعتبار قصد المتكلم وتوقفها على ذكر فضلة كالحال فى قول الله عز وجل وماخلقنا السموات والارض ومابينهما لاعبين (قوله المفردات) هى مالايدل جزؤها على جزء معناها كعبدالله علما فانّ معناه اذذاك الذات المخصوصة لامع اعتبار نسبتها لله ولايدل جزء منه على جزئها اما اذا لم يجعل علما فالجزء الاول يدل على المنسوب والثانى على المنسوب اليه وهما جزآن للمعنى وهو ذات منسوبة لله والجزء الثالث النسبة فهو مركب (قوله فيخرج بذلك) أى بالافادة ولم يقل ذلك فى جانب اللفظ مع أنه يخرج به نحو الكتابة نظرا الى أنه فى قوة الجنس اذ قوله ما اشتمل الخ فى قوة قوله الكلام اللفظ الخ والجنس شأنه الادخال لاالاخراج وان خرج عنه أمور بغير قصد وأقول لافرق بين الجنس والفصل فى انّ كلا منهما ذكر لبيان أجزاء الماهية والاخراج أو الادخال غير مقصود فيهما ثم يقولون الاصل فى القيود أنها للبيان الواقع فيما بلا ملاحظة احتراز لاملاحظة عدم الاحتراز فانهم لكن جرت عادتهم اذا التفتوا لخلاف الاصل بملاحظة الادخال فى الجنس والاخراج فى الفصل لانّ الجنس أكثر شمولا من فصله (قوله والمركبات الاسنادية التى لاتفيد) اعترض بأنّ الفائدة لازمة للاسناد اذ هو ضم كلمة الى أخرى على وجه تحصل به الفائدة وأجيب بأنّ المراد اسنادية بحسب الاصل ولا تفيد الآن ألا ترى ان ان قام زيد قبل دخول الشرط مفيد ذكره الحلبى وفى الشنوانى قد يقال المراد بالفائدة فى تعريف الاسناد مايشمل الفائدة الناقصة وأقول كلاهما بعيد بالنظر لقول الشارح أو يكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة والاحسن أنّ معنى التعريف الاسنادى ضم كلمة الى أخرى على وجه الشأن معه الافادة وذلك بذكر المسند والمسند اليه وقد تتخلف الفائدة بالفعل بنقص جواب الشرط أو علم المضمون (قوله اما لكونها ناقصة) جعل النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة ووجهه أن ان قام زيد تفيد فائدة ناقصة وهى أنّ قيام زيد يحصل بعده أمر ولاتتم الفائدة الا بتعيينه بذكر الجواب (قوله أو يكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء) فى الشنوانى عدم تسمية ذلك كلاما مبنى على مذهب الجمهور كافى الشاطبى شارح الالفية خلافا للرمانى وفى الحلبى عدم كونه

كلاما مناسب الماذكره من صحة الاخبار بالنكرة ان وجدت الفائدة وعدمه حيث لم توجد وجعلوا من الثانى عندنا رجل ثم قال والحاصل ان ما كان مضمونه مما تقضى العادة بعدم جهله لا يكون كلاما ولو خوطب به من يجهله لكن لم يبلغ حد التمييز وما قضت العادة بجهله كلام وان خوطب به من يعلمه كقام زيد لعالم به وهو الموافق لما فى التوضيح حيث قال ان علمت وظننت ليس بكلام لان الانسان لا يخلو عن علم أو ظن غالبا بخلاف أعلمت فانه كلام لان الاعلام يخلو الانسان عنه ويأتى للمصنف ما يخالف هذا عند قوله ومثال اجتماع الخ وسننبه ان شاء الله عليه اه (قلت) والفرق بين السماء فوقنا وبين قام زيد لمن يعلمه وبمنه الجملة الثانية فى نحو ضرب زيد ضرب زيد مع ان كلا منهما معلوم للسامع أن الاخيرين لم يعريا عن الفائدة اذ الاول منهما يفيد لازم الفائدة وهو أن المتكلم يعلم ما يعلمه المخاطب كقولك لمن حفظ القرآن أنت حفظت القرآن والثانى يفيد التحقيق والتثبيت وأما السماء فوقنا فعار عنهما اما الثانى فظاهر وأما الاول فلأن كل انسان يعرف ان صاحبه يعلم فوقية السماء واحتمال زوال عقل المتكلم أو غفلته بعيد ثم فى الطبلاوى عن ابن قاسم نفعنا الله بهما صريح كلامهم فى الابتداء صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما علم ضرورة نحو السماء فوقنا ويبعد الحكم بصحة الابتداء المقتضى لصحة التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحا الا أن يخص عند من يشترط تجدد الفائدة بما اذا أفاد فائدة جديدة وهو فى غاية البعد (وأقول) لا يلزم من صحة الابتداء صحة التركيب لجواز أن يأتى الفساد من جهة الاخبار ككونه جملة خالية عن رابط نحو زيد ضرب عمرو بكرا فقال مثله كونه معلوما بالضرورة ثم بعد هذا كله يظهر لى أن التحقيق جعل السماء فوقنا أو تحتنا كلاما فى اصطلاح النحاة لانهم انما يبحثون عن الالفاظ اذ موضوع النحو الكلمات العربية لا المعانى فالوجه ان كل كلام أتت كلماته فى تركيبها على ما يجب مراعاته فى الحركات العربية حكم بأنه كلام ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أو لا على أنه يقال السماء فوقنا صادق والسماء تحتنا كاذب وانما يوصف بالصدق والكذب الخبر وهو من أقسام الكلام وبهذا تعلم ان الملحون ليس كلاما فى اصطلاح النحو نحو زيد قائم بجر زيد ورفع قائم اذ لا اسناد فى هذا ضرورة أن المبتدأ اسم مرفوع الخ واستفادة العوام بالكلام الملحون عرف حدث منهم ثم هو كلام لغة ومنه قولهم كلام ملحون ومن هذيان المتشدقين فى عصرنا أن يقولوا فى المثال السابق زيد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة اللحن ولا يقولون هذا خطأ لا يعرب اذ الاعراب فى التراكيب تطبيقها على قواعد العربية وكيف يطبق عليها ما خالفها (قوله أن يقصد المتكلم افادة السامع) كنوا بهذا عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام الساهى فان الصحيح أنه ليس كلاما اصطلاحا والا فقد يكون من الانسان كلام فى خلوته ولا سامع عنده وقد يكون الكلام لغير الافادة كالاذكار والاوراد وكالاستفهام وكاللوم وقد يكون لغير العاقل لكن بعد التنزيل كقولها

أيا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

وقوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

وكخطاب الليل والديار ونحو ذلك مما لا يحصى فلو عبروا بقصد اللفظ كان أبين (قوله فهذه)

الاولى ثم مهملة أو آخر مهملة لان المراد بالمهملة العين وهي ليست بعقب الضاد المعجمة حتى يأتي بالفاء واحترز به عن الصائغ بمهملة بعدها معجمة والاول ممن أخذ عنه أبو حيان والثاني أخذ عن ابي حيان وشرح مغني ابن هشام وسماه تنزيه السلف عن تمويه الخلف كما في أول الشمني على الكتاب المذكور ثم الكلام في استلزام التركيب الفائدة وهي القصد وفي شأن الوضع سبق لنا مستوفى فلا نعيده (قوله الى أن القصد لا يشترط) ظاهره ان ابن الضائع يقول الكلام لا يشترط فيه القصد وكلام النائم والساهي ونحوه كلام عنده وهو قول كما في الحلبي قال وأما الصادر عن غير العاقل كالدرة فليس كلاما اتفاقا وقوله بعد فانه مستفاد يقتضي أن ابن الضائع يقول الكلام يشترط فيه القصد لكن لا حاجة للتصريح به لان الفائدة تستلزمه فتضاربت عبارته ويمكن ترجيع الاول للثاني بأن يقال معنى قوله لا يشترط أي لا يشترط ذكره أي لا حاجة للتصريح بها ثم لا تغفل عما أسلفنا من ان استلزام الفائدة للقصد بناء على تفسيرها بفعل المتكلم وعدمه بناء على أنه نوصف الكلام ثم على الاستلزام الانسب التصريح بها استيفاء لاجزاء المعرف كما هو الغرض من التعريف فلا يكتفى بدلالة الالتزام (قوله ولا الى ذكر الوضع) يوهم أن الوضع موجود ولا حاجة اليه والمراد أنه غير موجود رأسا بدليل ما ذكره بعد وتصحيح عبارته أن المراد لا حاجة لذكره لانه معدوم تأمل (قوله والالف من الحلق) فيه تسمح لانها من الجوف (قوله من اللسان) أي مع ما بين أصول الثنايا العليا (قوله والفاء من الشفتين) فيه تسمح لانها من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا (قوله اذا كان السامع يجهل ذلك) الاولى حذف هذا لما علمت ان المعتبر في كونه عندهم كلاما أن يكون العادة جهله أي كونه ليس ضروريا جهله السامع أو علمه * (خاتمة) * اشترط جماعة في الكلام أن يكون من ناطق واحد فاذا قال انسان قام وقال الآخر زيد فليس كلاما وعليه الشيخ أبو بكر الباقلاني من أئمة الاصول وصحح ابن مالك عدم اشتراطه واعترضه الدماميني بما لا يرد فلا نذكره ثم الجملة أعم مطلقا من الكلام لانها مسند ومسند اليه ولو لم يفد كجملة الشرط وكالجملة غير المقصودة بالفائدة كالصلة والصفة فانها انما ذكرت لتعيين الموصول أو الموصوف (قوله هجائية) نسبة للهجاء وهو والتهجي معناهما تقطيع الكلمة بذكر أسماء حروفها لا بذكر المسميات فالاسماء ألف باء الخ والمسميات أب الخ فالالف الواقعة أولا اسم للهمزة لا للالف اللينة بدليل أنك تنطق بالهمزة في أول لفظ الف والواضع لاحظ حكمة فجعل كل حرف من حروف المباني التي تبنى منها الكلمات ينطق به في أول اسمه ثم لما كانت الالف اللينة ساكنة لا يمكن النطق بها أولا توصلوا للنطق باسمها باللام وذلك لام ألف فلام ألف اسم للالف اللينة وليس لفظا مركبا من لام وألف لان المقام لتعداد الحروف البسيطة وأسمائها لا المركبة وانما توصلوا باللام دون غيرها ليكون تعاوضا لانهم توصلوا بالالف للنطق بلام التعريف الساكنة في نحو الرجل لان الهمزة والالف اللينة أخوات في اندراجهما تحت مطلق الالف فلا يقال هم توصلوا بالهمزة وكلامنا في الالف اللينة قال ابن جني الصواب أن يقال لا وقولهم لام ألف لحن واعترض على نفسه بقول أبي النجم

* أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاي بخط مختلف * تكتبان في الطريق لام ألف *

وأجاب بانه لعله تلقاه من أفواه عامة القراء ذكر معنى ذلك الامام ابن هشام في المغني لكن

قوله تكتبان يقرأ بتشديد التاء وفي نسخة تكتبان وعليها فلا تشديد اهـ

يرده أنه صرح بلام ألف فى الحديث عن أبى ذر الغفارى رضى الله تعالى عنه أنه قال قلت
يارسول الله كل نبى مرسل بم يرسل قال بكتاب منزل قلت يارسول الله أى كتاب أنزله الله تعالى
على آدم قال كتاب المعجم قلت وما كتاب المعجم قال ا ب ت ث الخ فقلت يارسول الله كم حرف قال
تسعة وعشرون قلت يارسول الله عددت ثمانية وعشرين فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى احمرت عيناه ثم قال ياأباذر والذى بعثنى بالحق نبيا ما أنزل الله على آدم الا تسعة وعشرين
حرفا فقلت أليس فيها ألف لام فقال صلى الله عليه وسلم لام ألف حرف واحد أنزل على آدم فى
صحيفة واحدة معه سبعون ألف ملك من خالف لام ألف فقد كفر بما أنزل على من لم يعد لام
ألف فهو برىء منى وأنا برىء منه ومن لم يؤمن بالحروف وهى تسعة وعشرون لايخرج من النار
قال الله تعالى الم ذلك الكتاب كأنه قال يامحمد هذه الحروف ذلك الكتاب الذى أنزلته على آدم
أبيك اه وقد يطلق على الاسماء حروفا من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله
فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها لاأقول الم حرف بل الالف حرف واللام حرف والميم حرف
ثم وضع أسماء حروف الهجاء من قبيل وضع علم الشخص ان قلنا الشىء لايتعدد بتعدد محله
فالف وضع لشخص واحد هو أولا يتعدد بتعدد الناطق كما هو مذهب أهل السنة أما ان قلنا
الشىء يتعدد بتعدد محله فالظاهر أنه نكرة لا اسم جنس ولا علم جنس وقولهم هذا الالف مثلا
بادخال أل دليل على الثانى تأمل (قوله وكل مركب) اعلم ان كل مركب لابد له من علل أربع
علة مادية وهى أجزاؤه وعلة فاعلية وهو الفاعل المركب له وعلة صورية وهى صورته الحاصلة
بعد التركيب وعلة غائية وهى ثمرته المترتبة عليه كالجلوس على السرير وافادة الكلام
(قوله الاسم الخ) يأتى ان شاء الله تعالى الكلام على الثلاثة عند قوله وأقسام المفرد ثلاثة
(قوله قسم رابع) أى لانه خالف الاسم فى كونه لايسند اليه ولا يقبل علامات الافعال
وظاهر أنه ليس حرفا ويأتى توضيحه عند الكلام على الاقسام الثلاثة (قوله وسماه خالفة)
أى ولايسميه اسم فعل حتى يقال تسميته اسم فعل تبطل دعواه مع أنه لو سماه بذلك لما أبطل
لجواز أن المراد الاسم لغة وهو مادل على مسمى فيشمل الفعل والحرف (قوله بعد انعقاد
الاجماع على الثلاثة) أى بعد انعقاد الاجماع على الاقسام الثلاثة وأن جميع الكلمات لاتخرج
عنها وليس هنالك كلمة تسمى باسم رابع فهذا الجواب ظاهر خلافا لما فى الحلبى وبما قررناه
لايقدح فى الاجماع توقف الفراء فى كلا هل هى اسم أو فعل لانه لم يخرجها انما قال دائرة بينهما
لتعارض الادلة لم يتعين له واحد ونص فى المغنى على أنها عند سيبويه والمبرد والزجاج وأكثر
البصريين حرف معناه الزجر (قوله فلا يعتد) بناء على الاعتداد باجماع غير أهل الشرع
(قوله من مجموعها) أصل المجموع الهيئة المجتمعة من جميع الافراد واشتهر أنه يصدق بالبعض
ولعله مجاز لكن مراده هنا بالمجموع ما اجتمع فى التركيب وتمت به الفائدة (قوله لامن جميعها)
أى ليس المراد أنها أجزاء حقيقة وانه لايتحقق الا بجميع الثلاثة بل هى أجزاء عرفية لان
التركيب الخ (قوله نحو قلما) أصله قل فعل ماض فاتصلت به ما الحرفية الكافة فصار
يستعمل بمعنى النفى وكفته ما عن العمل فى الفاعل فهو فعل لافاعل له ومثله طالما وكثرما
وقصرما الان ما تكف الافعال والاسماء ككفها سى عن الاضافة فى ولاسيما زيد برفع زيد على

قوله أى ليس المراد الخ أى
لان الاجزاء الحقيقية
ينعدم الشىء بانعدام بعضها
اه

مافيه وأوضحته في شرحي أحكام لاسيما مع أبحاث رائقة في نحو كراس فراجعه وتكلف كان وأخواتها وبعض حروف الجر على ماهو مبسوط في الاتقية وتقابر قبلها في عدم الفاعل كان الزائدة والفعل المؤكد لغيره (قوله حبذا) الرابع الذي ذكره ابن خروف وذكره في الالفية قال الاشموني وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه لاتركيب في حبذا بل هي كلام أي فعل ضم لفاعل فذا اسم اشارة فاعل وزيد في قولك حبذا زيد مبتدا خبره جملة حبذا وهي تدل على المدح مع حب الممدوح والقائلون بالتركيب طائفتان الاولى تقول غلب الفعل لتقدمه فصار مجموع حبذا فعلا وزيد فاعله والثانية تقول غلب الاسم لشرفه فصار المجموع اسما ثم هو مبتدأ ومابعده خبره وهو قول المبرد وابن السراج وابن عصفور ونسبه لسيبويه وأجاز بعضهم كونه خبرا مقدما (قلت) ولعل معنى حبذا على انه اسم الممدوح المحبوب (قوله والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذلك) هو مكرر مع الثاني والنظر لتقدم الاسم وتأخره لافائدة فيه على أنه لو التزم لزادت الاقسام فالاولى أن يقول والسادس تركيب فعلين لانه قسم عقلي وان لم يوجد على أنه يكفي في المثال ليس ليس ونحوه (قوله وهو قسمان) هما أقل مايتحقق فيه الكلام والافقد يتألف من أكثر نحو أعلمت زيدا عمروا قائما وقد يتألف من جملتي القسم وجوابه أو الشرط وجوابه الى غير ذلك مما هو في الحلبي وفي الرضي أن الكلام هو جملة الجزاء أو جواب القسم فقط وأما جملة الشرط وجملة القسم فليسا كلاما لان الاولى تقييد والثانية تثبيت وتأكيد وليسا مقصودين بالافادة وسلمه السيد الثانية ونازعه في الاولى لان الفائدة المقصودة وهي التعليق انما تحقق بالجملتين فمجموعهما الكلام (قوله على وجه يكون أحدهما خبرا عن الآخر) لعل المراد الخبر اللغوي أي ما أسند للشيء وهو ماعبر عنه أولا بالحديث فيكون تفننا لاخبر المبتدا والا انتقض بنحو هيهات العقيق الا أن يقال هو داخل في القسم الاول نظرا للاصل كما قالوا في يا زيد والاصل أدعو زيدا وبعد العقيق ثم احترز بقوله على وجه عن تركيبهما كلمة واحدة كما أسلفه في حبذا وغلام زيد (قوله ولامدخل للحرف في ذلك) أي في التركيب المفيد وانما عدوه من أجزاء الكلام لانه يؤتى به للربط بين أجزائه (وأقول) لامانع من أنه من أجزاء الكلام حقيقة وانه يتركب منه مع القسمين الاخيرين ضرورة توقف المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد وحينئذ لاحاجة لاعتبار الاصل في يا زيد (قوله زيد في الدار) أي للربط بجعل زيد مظروفا والدار ظرفا (قوله ان جاء زيد أكرمته) الوجه أن الربط هنا بين فعلين اذ الذي في محل جزم الفعل وحده لا الجملة قياسا للجواب على الشرط الماضي كما صرح به في المغني ثم هو في نحو ان جاء زيد فهو مكرم للربط بين فعل وجملة وفي نحو جاء زيد فأكرمته للربط بين جملتين بالتسبب تأمل وبهذا تعلم أن قولهم جملة الشرط جملة الجواب من اضافة الكل للجزء كما تسبوا الكل للجزء في جملة فعلية أو اسمية ثم تكون اضافة الجزاء بيانية في نحو ان يضرب زيد فهو ظالم (ان قلت) كيف يجعلون الربط في نحو ان أكرمتني أكرمتك بين الفعلين مع أن المعلق مضمون الجملة على مضمون الجملة لا الفعل وحده (قلت) المعلق الفعل وهو يدل على النسبة المخصوصة وانما ذكر الفاعل لبيان تلك النسبة وتعقلها لا أنه جزء من المعلق تأمل (قوله المميزله عن قسيميه) فالجر لايوجد في الحرف ولا في الفعل ويأتي الكلام في ذلك وفي سببه في أنواع

قوله بنحو هيهات أي وأقائم الزيدان اه

قوله المميزله اشارة الى أن العلامة بمعنى الخاصة فهي مطردة منعكسة وكالحد اه

الاعراب مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله عامل الخفض) قيل فيه دور حيث أخذ الخفض في تعريفه وأجيب بأنه تعريف لفظي قلت وهو لا يصح اذ التعريف اللفظي يكون لمن يعلم الماهية ويجهل تسميتها بهذا اللفظ كقولك البر القمح لمن يعلم أن القمح هو الحب المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هذا كذلك كما لا يخفى عليك ان كنت ذا تدبر نعم يقال هذا شرح لمن يعلم عامل الخفض بأنه المضاف أو حرف الجر لكن يجهل ماهية الخفض فأنصف ثم اقتصاره على الكسرة نظرا للاصل ويأتي ايضاح ذلك في محله (قوله ولا ثالث لهما على الاصح) أي وزيادة الجر بالتوهم أو التبعية ضعيفة ويأتي أيضا ذلك في المجرورات (قوله وهو نون) تفسيره اصطلاحا والا فهو في الاصل مصدر معناه ادخال النون (قوله ساكنة) خرج المتحركة كنون ضيفن الاولى اما الثانية فتنوين (قوله تلحق الآخر) خرج نون انكسر ونحوها مما لم تلحق الآخر وكذا خرج النون في أحد انطلق بالوصل لانها ابتداء كلمة مستقلة ولا يقال عرفا انها لاحقة بآخر أحد ألا ترى لو وقفت على أحد لفصلت بالهمزة عند الابتداء (قوله غالبا فيهن) أي في السكون ولحوق الآخر والثبوت وصلا ولو حذف هذا كان أولى وذلك أنه مثل لخلاف الغالب في الاول بمحظورا انظر (وأقول) كيف يدعى ان تحريكه لالتقاء الساكنين غير غالب مع انه أكثر من أن يحصى نحو مررت بزيد العالم وعمرو الكريم وبكر الشريف وخالد اضرب وعامرا ارم الى غير ذلك نعم هو تحريك لعارض ومرادنا ساكن اصالة وفي الثاني بنحو شربت ماء بالقصر (وأقول) اعلم ان الاصل موه لانه من موهت الخاتم اذا أطليته بماء الذهب ومنه هذا الشيء ماهي تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم قد تبدل الهاء همزة وهو لغة المد وقد تحذف فتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف وذلك لغة القصر والتنوين عليها لاحق لآخر موجود وهو الميم بمعنى أنه سالا شيء بعدها خلاف التنوين كما قال البرلسي شيخ الطبلاوي شارح هذا المتن أو لآخر مقدر وهو الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كما قال ابن هشام لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت ثم اعراب ماء بالقصر كاعراب فتى منونا ومثل لغير الغالب في الثالث بنحو زيد بن عمرو وفيه ان الموصوف بابن أكثر من أن يحصى ألا ترى ان سبب الحذف فيه كثرة الاستعمال اللهم الا أن يريد بكونه غير غالب أن له ضابطا مخصوصا لا يتجاوزه وهو الموصوف بابن على ما يأتي على أن الحذف لعارض التخفيف لا يعتبر * وحاصل مسئلة ابن انه اذا وقع ابن أو ابنة خلافا لابن عصفور أو بنت عند قوم من العرب نعتا العلم ومضافا لعلم آخر والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وجب كما في المغني حذف التنوين من أول العلمين وحذف ألف ابن أو ابنة خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال فان كان ابن خبرا عما قبله لا صفة أو وقع بين وصفين أو وصف وعلم أو فصل من العلم لم يحذف التنوين والالف وشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبا للاول حقيقة فان كان جدا فلا حذف لان علة الحذف كثرة الاستعمال ولا يكثر نسبة الانسان لجده كنسبته لابيه أي فيحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكنا مع باء ابن وألحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان وفلانة قال الحلبي وقد يتوقف فيه لعدم كثرته (قلت) وقد يقال كل من النسبة للجد وفلان وفلانة أغلب من اللقب أو الكنية أو مساو قال الحلبي وانظر هل الحذف عند تخلف الشروط ممنوع أو جائز لان هذه شروط اللزوم ثم محل حذف الف ابن اذا لم يقع في أول

قوله أي وزيادة الجر الخ فيه اشارة الى أن الاولى ولا زائد عليهما الا أن يقال يلزم من نفي الثالث نفي كل منها اه

السطر والارسمت الالف لان الغالب أن الانسان يقرأ السطر ثم يبتدئ بأول مابعده واذا ابتدأ بابن ثبتت همزته وبعضهم جعل علة حذف تنوين الموصوف بابن التقاء ساكنين ورد بأن التنوين لايحذف لالتقاء الساكنين وانما يحرك بالكسر ولم يحذف كما حذفت نون التوكيد عند التقاء الساكنين فى نحو اضرب الرجل لانهم قصدوا أن يجعلوا النون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل وأيضا التنوين لازم للاسم عند عدم أل والاضافة فهو كالجزء فلا يسهل حذفه ونون التوكيد لاتلازم الفعل (قلت) وأيضا المضعف أمر التنوين بعدم كتبه على صورته وقتاما قصدوا جبره بعدم حذفه (قوله وتحذف خطا ووقفا) أى يحذف لفظ التنوين دائما وقفا وخطا وبهذا خرج نون التوكيد الخفيفة لانها وان كان حذفها لفظا دائما وقفا لاتحذف خطا دائما لانها ترسم بصورة النون بعد ضمة أو كسرة نحو اضربن ياقوم واضربن ياهند وكذا بعد فتحة ان خيف لبس الفعل بالمسند لالف اثنين بأن وقعت بعد أمر أونهى نحو اضربن زيدا ولاتضربن بكرا وان لم يخف اللبس كما اذا صرحت بخطاب الواحد نحو اضربا يازيد أو كان لغير مخاطب نحو لايضربا وليضربا فالراجح كتبها ألفا وقيل تكتب نونا وقولنا يحذف لفظ التنوين لاينافى وجود عوض غير لفظها كالالف حال الوقف بعد فتحة وكتكرار الشكلة فى الرسم وثبوت ألف حال النصب خطا وفى الحلبى انما رسم بدل التنوين ألف حال النصب ولم يرسموا واوحال الضم ولا ياء حال الكسر لخفة الالف انتهى (وأقول) لاحاجة لهذا لان كتابة الالف متعينة بثبوتها فى اللفظ وقفا وقياس كتابة الكلمة كما قال ابن الحاجب فى الامالى ان تستوى حروفها فى الوقف والوصل (قوله وهو أربعة أقسام الخ) اعلم أن اقسام التنوين من حيث هو على مانقله فى المغنى عن ابن الخباز فى شرح الجزولية عشرة هذه الاربعة التى ذكرها الشارح والخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة بدلا من حرف المد وظاهر العبارة انه محصل للترنم وبه قال ابن يعيش قال لان النون حرف غنة يترنم به والمشهور أنه على حذف مضاف أى قطع الترنم وذلك فى انشاد تميم كقوله

* وقولى ان أصبت لقد أصابن * والسادس الغالى زاده الاخفش والعروضيون وسمى غاليا لان الغلو هو الزيادة وهو زائد على الوزن وهو اللاحق للقوافى المقيدة بالسكون نحو

* قالت بنات العم ياسلمى وان * البيت من الرجز والنون الاخيرة زائدة أدرجه ابن يعيش فى تنوين الترنم لما قال ان الترنم بالنون واطلاق التنوين على هذين مجاز كما قال ابن مالك فى التحفة انما هما نونان زائدتان لاتختصان بالاسم وتجامعان للاضافة وأل وتثبتان فى الوقف * السابع تنوين مالا ينصرف لضرورة نحو * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * أو للتناسب كقراءة سلاسلا وأغلالا * الثامن تنوين المنادى المضموم نحو * سلام الله يامطر عليها * قال ابن هشام وأقول بالثانى من هذين دون الاول بل الاول تنوين صرف اباحته الضرورة والاسم فى الثانى يبنى على الضم * التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك وذكر ابن مالك أنها نون زائدة كنون ضيفن الاولى لاتنوين قال ابن هشام وفيه نظر لان ناقله سماه تنوينا فهذا دليل على أنه يثبت عند حذفه وقفا * العاشر تنوين الحكاية كما اذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة فتحكى التنوين قال ابن هشام وهذا اعتراف بأن التنوين تنوين صرف

(قوله وبهذا خرج نون التوكيد الخ) وخرج أيضا تنوين الترنم والغالى وبهذا اندفع قول عمرة كان عليه أن يزيد لغير توكيد لتخرج نون نحو ولنسفعا اه

(قوله لاينافى وجود عوض الخ) فلا يرد على التعريف ان النون قد تثبت فى حالة النصب بكتبها ألفا وقوله غير لفظها الضمير يعود على التنوين باعتبار انه نون اه

قوله فى الوقف أى وكذا فى الخط وتحذفان فى الوصل اه

محكي ورد بأن الصرف لا يجامع علتي التأنيث والعلمية وليس بلازم أن يبقى الشيء بوصفه قبل الحكاية ألا ترى أن حركة الاعراب اذا حكيت لا تسمى اعرابا (قوله تنوين التمكين) هو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير ما جمع بألف وتاء وأولى من هذا تنوين الامكنية لان المتمكن المعرب ولو غير مصروف والامكن المعرب المنصرف وقد يقال تنوين الصرف من اضافة العام للخاص على الراجح في معنى الصرف (قوله ورجل) قال في المغنى الدليل على أن تنوينه للتمكين انك لو سميت به زال التنكير مع بقاء التنوين وذكر الرضى انه لا مانع من انه للتنكير والتمكين معا فاذا سمي به تمحض للتمكين (قوله نحو سيبويه الخ) اعلم انه يلحق قياسا العلم المختوم بويه وسماعا اسم الفعل واسم الصوت والا فبعضها لا يجوز تنوينه كنزال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها في التعجب ثم ان الحكم على اسم الفعل عند عدم التنوين بالتعريف مبني على قول بعض ان مدلوله الحدث أما على قول جمهور البصريين ان مدلوله لفظ الفعل الاصطلاحي فلا اذ الافعال في حكم النكرات دائما لان معنى ضرب حصل ضرب ما هذا ولا مانع من أن يقال حذف التنوين دليل على أن المدلول لفظ الفعل دالا على حدث معهود بشاهد الاستعمال وذلك ان ايه منونا طالب للزيادة من أي حديث كان وبلا تنوين طالب لزيادة مخصوصة وصه بلا تنوين معناه اسكت سكوتا مخصوصا كأن يكون سكوتا عن كلام مخصوص وصه بالتنوين معناه اسكت أي سكوت كان والنكرة هنا عامة في سياق الاثبات فليس لا فالمعنى اسكت كل سكوت أي لا تتكلم بكلمة ما هذا هو الظاهر (قوله قاله الرضى) نقل في التصريح عن الرضى ان تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر والقول بأن مفرده قد يكون ممنوعا من الصرف غير منون كفاطمة معارض بأنه قد يكون ذلك في جمع المذكر كابراهيم واسمعيل فان قيل يقصد تنكيره ما قلنا وكذا فاطمة الا أن يقال الممنوع من مفرد المؤنث أكثر فاعتبر الاكثر تأمل وقيل ان التنوين في جمع المؤنث للتمكين ورد بثبوته اذا سمي به على ما يأتي في أحد اللغات الثلاث مع وجود العلمية والتأنيث فأجاب الرضى بانه لو حذف التنوين لتبعه الجر فيؤدي لحمل جره على نصبه وهو عكس قاعدة جمع المؤنث السالم لكن يقال للرضى انه يجوز حذف التنوين مع بقاء الجر وحذفهما كما يجوز ابقاؤه بحاله فهل هو تنكير للغتين الاوليين ثم بهذا تعلم أن عن الرضى ثلاثة أقوال وأجاب الزمخشري بضعف علامة التأنيث اذ لم تتمحض له بل أصلها للجمع وقيل هو عوض عن الفتحة حال النصب ورد بأن عوضها الكسرة على أنه ثابت رفعا (قوله نحو جوار) أي من كل ممنوع من الصرف مختوم بياء حالة جره ورفعه فيشمل نحو قاض علم امرأة وأعيم تصغير أعمى للوصف ووزن الفعل اذ هو بوزن ادحرج بحسب الاصل اما حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء بلا تنوين واعلم تظهر حالة الجر مع خفتها حملا لها على ما نابت عنه وهي الكسرة واعلم أن في جوار أربعة مذاهب الاول قول الاخفش ان تنوينه للتمكين لزوال صيغة مفاعل بحذف الياء فصار بوزن أمان وكلام وسلام والثلاثة الاخر بناء على أن تنوينه عوض وأنه ممنوع من الصرف وذلك ان أصله جواري بتنوين التمكين فقيل الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه الثقل الظاهر ومنع الصرف سببه خفي وهو مشابهة الفعل فاعل كقاض ثم حذف تنوين التمكين منعا للصرف

(قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول أي التنوين الدال على التمكين وهو كون الاسم معربا منصرفا اه

قوله زال التنكير مع بقاء التنوين أي ولو كان التنوين للتنكير لزال بزواله وادعاء انه زال وخلفه تنوين آخر لا دليل عليه وانما زال عند زوال التنكير بدخول ال لانه لا يجامعها اه

قوله على حدث معهود أي بناء على انه من قبيل المعرف بال الحضورية اه

قوله بحذف الياء رد بأن المحذوف لعلة كالثابت اه

وأتى بتنوين العوض وقيل منع الصرف مقدم بحذف التنوين ثم حذفت الضمة للثقل ومن هنا قولان الاول حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين المقدر ونقل عن المبرد لان كل اسم ممنوع من الصرف فتنوين التمكين مقدر عنده فيه وقيل بل أتى بالتنوين عوضا عن الحركة المحذوفة فحذفت الياء للساكنين (قوله عوض عن جملة) المراد جنس الجملة فيشمل المتعدد كقوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وأخرجت الارض أثقالها وقال الانسان مالها يومئذ ولك أن تقول المحذوف هنا جملة واحدة تشمل الثلاث أى يوم اذ كان ماذكر وذهب الاخفش الى أنه تنوين تمكين وكسرة اذ اعراب (قوله يزول عند الاضافة) هذا لاينتج أنه للتمكين اذ تنوين اذ يزول بالاضافة فالاولى أن يقول لانه لاحق باسم معرب منصرف غير مجموع بألف وتاء وقدنظمت أقسام التنوين العشرة فقلت

مكن بزيد وايه نكرن وكذا * قابل بجمع لتأنيث وقد سلما
عوض جوار واذ رنم بمطلقة * غال ان أو بصرف الشعر ما حرما
كذا نداء بتنوين كيا مطر * والحكى ماشذ تلك العشر فافتهما

(خاتمة) قال الرضى انما لم يجعلوا الاعراب المضارع علامة كما جعلوا الاعراب الاسم لان اعراب المضارع فرع وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف لانه شابه الفعل الذى أصله البناء انتهى قلت قد يستغنى عن قوله وانما حذفت الخ بأن التنوين علامة للامكنية لا لمجرد الاعراب كما أسلفناه ثم ان الطبلاوى ناقش الرضى بأنهم جعلوا الاعراب الفعل علامة هى خلوه من التنوين وأقول هذا شرط لاعرابه لا علامة والا لكان خلو الاسم من مشابهة الحرف علامة لاعرابه ولا قائل به ثم كنت بحثت فى كلام الرضى بأن الفرع أولى بالعلامة تنبيها على وجوده الذى هو خلاف الاصل ثم ظهر لى وجه آخر وهو أن خلاف الاصل ضعيف فليشكر الله على قبول وجوده ولا يقوى بحيث يجعل له علامة (قوله ودخول) قال الحلبى أى وجود انتهى أشار الى أن حقيقة الدخول للعاقل (قوله والالف واللام ودخول حروف الخفض) الاولى بالترتيب الطبيعى أن يقدم مايدخل فى الاول على مايدخل الآخر وأجاب الجماعة بأنه عكس لطول الكلام على حروف الخفض وأقول هذا جواب شارحنا على الآجرومية وهو صحيح هناك لان الآجرومية أطالت الكلام هناك على حروف الخفض فأخرته ليفرغ الطالب ذهنه لها بعد فراغه من غيرها والشارح لم يطل فى متنه هذا الكلام عليها فالجواب الحق أنه عكس الترتيب اهتماما بالتنوين والجر لصعوبتهما كما لايخفى (قوله وعلامة الفعل قد) أى الحرفية كما هو المراد عند الاطلاق وأما الاسمية فليست من علامات الافعال وهى وجهان اسم مرادف لحسب معناها كاف والغالب فيها البناء حملا لها على حالها حرفا فتقع مبتدأ نحو قد زيد درهم وتلحقها نون الوقاية فى الغالب حرصا على بقاء السكون نحو قدنى درهم ويقل الحذف كما يقل الاعراب واسم فعل بمعنى يكفى فيجب بناؤها ولحوق النون لها نحو قد زيدا درهم وقدنى درهم وذكر فى المغنى للحرفية خمسة معان التوقع نحو قد يقدم الغائب وتقريب الماضى من الحال فاذا قيل قام زيد احتمل الماضى القريب والبعيد فاذا قيل قد قام زيد اختص بالقريب وكونها جوابا للقسم مع اللام نحو تالله لقد آثرك الله علينا والتقليل نحو قد يجود البخيل والتكثير

قوله وقيل الخ هذا هو القول الثانى وكان المناسب أن يقول الثانى انه أتى الخ

قوله يزول بالاضافة أى مع انه تنوين عوض اهـ

نحو * قد أترك القرن مصفرا أنامله * قال سيبويه والتحقيق نحو قد أفلح المؤمنون ثم قال والسادس النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف في جواب النفي المأخوذ من قد ورده ابن مالك بأنه قد ينصب في جواب الاثبات قال

سأترك منزلي لبني تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا

وبسط الكلام وانتشاره يطول فعليك بالمغني وما ذكره في التقريب خلاف المشهور والمشهور أن معناه تقريب وقوع الفعل نحو قد قامت الصلاة أي قرب قيامها ويظهر لي أنها في قد قامت للتحقيق ثم ان المراد بقيام الصلاة قيام الناس لها فهو مجاز عقلي وأما أن يراد به تحققها ووجودها فالتقريب حينئذ مأخوذ من قرينة الحال لا من قد اذ لو حذفت كان التقريب موجودا ويظهر لي أيضا أنها للتحقيق في جواب القسم وفي التكثير وفي قد يجود البخيل والقلة من خارج هو أن البخيل جوده قليل فلم يتبين لي معنى غير التحقيق والتقريب بالمعنى السابق عن المغني بل يناقش في التقريب أيضا ولا تدخل الا على فعل متصرف مثبت خبري مجرد من ناصب وجازم وهي كالجزء منه فلا يفصل بينهما اللهم الا بالقسم (قوله الساكنة) الاولى أن يزيد الدالة على تأنيث الفاعل ليخرج تاء ربت وثمت لتأنيث اللفظ وخرج المتحركة بنوعيها فانها للاسم نحو لاحول ولا قوة وللحرف نحو لات ومنه ربت وثمت على الا كثر أو باعراب فانها خاصة بالاسم كقائمة (قوله عدمية) ولا ضرر في كون العدم علامة لوجود اذ محله اذا كان العدم مطلقا وهنا عدم شئ مخصوص (قوله ومالم يذكر) أشار الى أنه لم يذكر جميع العلامات فقد قال السيوطي في الاشباه انها ثلاثون علامة نقل عنه الحلبي في آخر علامات الاسم السابقة فلا ينبغي الحكم بحرفية لفظ بمجرد تعذر علامة الاسم والفعل المشهورة بل يحقق النظر ويتبع كلامهم ألا ترى بعض الاسماء لا يقبل العلامات التي ذكرها المصنف كقط ظرف للماضي ونزال ودراك اسمي فعل فانه لم يسمع فيهما تنوين كما سبق وكذلك بعض الافعال كخلا وعدا وحاشى في الاستثناء وما أفعله وأفعل به في التعجب ويستدل بعمل الفعل والدلالة على معناه مثلا والوقوع صلة لما المصدرية كأفعال الاستثناء ان قلت ما المراد بقولهم علامة الاسم كذا مثلا هل العلامة الوجود بالفعل أو الصلاحية ان قيل بالاول لزم عدم اسمية رجل هكذا موقوفا وان قيل بالثاني لزم ان على حرف جر اسم اذ هي صالحة لدخول حرف الجر عليها فتكون اسما نحو نزلت من على السطح قلت المراد الثاني لكن مع بقاء اللفظ على معناه وعلى الحرفية معناها تعدية معنى العامل الى الاسم وما دامت على هذا المعنى لا يدخل عليها حرف الجر انما يدخل عليها حرف الجر اذا كانت بمعنى المكان العالي المرتفع فتكون اذ ذاك اسما مرادفا لفوق تأمل فانه نفيس لم أجد من صرح به *(خاتمة)* قد يراد بالفعل والحرف لفظه فيكونان اسما للفظهما ويحكم عليهما لكن تارة يقع الحكم على اللفظ بقطع النظر عن معناه نحو من ثنائي وضرب ثلاثي فاللفظ حينئذ اسم لنفسه وآلة لاستحضار نفسه وقد يقع الحكم على اللفظ باعتبار دلالته على معناه نحو من حرف جر وضرب فعل ماض فن هذه اسم لمن أخرى هي الواقعة في سرت من البصرة الى الكوفة وضرب اسم لضرب في قولك ضرب زيد فاللفظ اسم والمسمى حرف أو فعل فلا تنافي بين قولنا هما اسمان وبين الاخبار بالحرفية أو الفعلية اذ الحكم المتعلق

باللفظ وارد على مسماه ألا ترى أن الحكم فى زيد قائم على معنى زيد لا على لفظه والحكم بالحرفية والفعلية لا يرد على اللفظ فى حد ذاته بل باعتبار معناه لانه ان دل على معنى فى غيره فحرف وان دل على أحد الازمنة ففعل هذا هو التحرير أخذا من كلام الرضى وذهب ابن مالك الى أنهما باقيان على فعليتهما وحرفيتهما والاسناد للفظهما باقيين على المعنى الحرفى أو الاسمى قال والاسناد المختص بالاسم هو الاسناد المتوجه للمعنى لا للفظ ورد السيد المذهب الاول بأن هذا الاسناد يوجد فى المهملات نحو جسق مهمل فيلزم وضع المهملات ولا قائل به وقد يقال الممنوع وضع المهملات لمعان لانه ينافى الاهمال لا وضعها لانفسها قال سعد التحقيق لكن هذا الوضع غير قصدى لا يثبت الاشتراك به والا كانت الالفاظ كلها مشتركة ولا قائل به وقد يراد بالفعل جزء معناه المستقبل وهو الحدث فيكون اسما فيكون فى محل جر بالاضافة اليه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم قاله المحققون لكن المشهور فى هذا أن الذى فى محل جر الجملة وانها مؤولة بمصدر بدون سابك فمن ثم يقولون تسبك الجملة بدون سابك فى ثلاثة مواضع اذا أضيف لها اسم زمان واذا وقعت بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم على ما فيه واذا تقدمت على واو المعية أو فاء السببية فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن الاكل والشرب على ما فيه وتكون أيضا مبتدأ نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ولك أن تقول الخبر هنا المحذوف أى وسماعك خير والجملة حالية ولم أر هذا التخريج منصوصا وتقع مضافا ومن هذا ألغز الدمامينى

أيا علماء الهند انى سائل * فمنوا بتحقيق به يظهر السر
أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور * لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده * فمن بحركم لا زال يستخرج الدر

جوابه للفاضل النبيه حبيبنا فى الله ومحبنا فى الله أخينا الشيخ أحمد السجاعى

جوابك يا نحرير خذه موضحا * على حين هاج الصنبر فادر يا حبر
فقد أعربوا بالكسر لفظة صنبر * اذ الفعل فى معنى لمصدر ما أجروا
مضافا لذا الفاعل اعلم فانه * مراد لذى الالغاز جاد به الفكر
وليس الذى فى الحج يدفع سائلا * فكن حاذقا فالعلم يسمو به القدر

قال الشمنى على المغنى وسبق الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى الاندلسى فى منظومته النونية فى الالغاز النحوية قال

ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

وجوابه ما أنشده ابن جنى فى الخصائص لطرفة بفتح الراء قال

بجفان تعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

الشاهد فى الصنبر فانه مرفوع فاعل هاج ومجرور باضافة هاج اليه بشاهد الكسرة التى على الباء فانها منقولة عن الراء المسكنة للروى فى البيوت قبله والجفان جمع جفنة وهى القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر الناقة والصنبر البرد الشديد وقوله وليس الذى فى الحج

اشارة الى أن بعضهم أجاب بقوله تعالى ولولا دفع الله الناس فان فاعل المصدر مجرور وفى محل رفع ولا حرف هنا ولا جوار لكنه لا يصح مع قوله أرى فاعلا بالفعل ثم هذا الكلام قد يناقش فيه بأن كسر ياء الصنبر ليس للنقل بل هو بمجرد الضرورة فرارا من اختلاف ماقبل الروى ثم ينافى فى البيت أيضا أن هاج فى محل جر باضافة حين على ماسبق فى هذا يوم ينفع الصادقين فيقال فى اللغز فعل فى محل جر وفاعله مرفوع ساكن مجرور ثم نرجع للمبحث الاول اذا أردت بالفعل لفظه أو بالحرف فقال شيخنا العلامة العدوى فى حاشية ابن عبد الحق يجوز لك البناء والاعراب فالبناء للشبه الصورى والاعراب عمل بالاصل فاذا قلت ضرب فعل ماض بالرفع والتنوين فلا اشكال بخلاف ما اذا قيل من حرف جر يلزمه كلمة موضوعة على حرفين معربة منونة ولا نظيرله ولا يرد يد ودم لان الاصل يدى ودمى والمخلص أن يضعف النون و يقول منّ انتهى قال الشاعر

ألام على لو ولو كنت عالما * بأذناب لو لم تفتنى أوائله

[illegible]كن قلت الشبه الصورى بالفعل لا يقتضى البناء والا لبنى جحر لمشابهته لجحر القاضى على السفيه فالوجه أن البناء على الحكاية أى أنك حكمت عليه بالفعلية حاكيا حاله عند الفعلية ثم هذا على ما أسلفناه عن الرضى أما على قول ابن مالك ببقائهما على الفعلية والحرفية فلا وجه للاعراب لكن الاعراب وارد كما سبق فى البيت وأنشده الجماعة فيما يأتى عند الكلام على بناء الحرف تدبر ولا تمل من التطويل فانه مع نفاسة الكلام هذه المحلات مضامير الافهام وسنقتصر ان شاء الله تعالى فى محل الاقتصار والشكر لله الكريم الشكور (قوله الاول المفرد) قيل يرد عليه الفعل فانه مفرد ويدل جزؤه على جزء معناه اذ معناه حدث وزمان ونسبة وهو يدل على الاول بمادته والثانى بهيئته والجواب أن المراد الاجزاء العرفية التى يمكن انفصال بعضها عن بعض ولا كذلك المادة والهيئة هذا ويظهر لى أن المادة لا تدل بمجردها على الحدث بل لابد من مراعاة بعض الهيئة وهو ترتيب الحروف والا كان رضب كضرب معنى وكذا الهيئة بدون البنية وهى الحروف المخصوصة لا تدل على الزمن والا لدلت هيئة حجر واحد الاحجار على الزمن اذ هيئته هيئة ضرب لكن يقال هى دالة لولا المانع وهو دليل اسميتها والا لكانت مادة حجر السفيه القاضى غير دالة على حدث ألا ترى انها موجودة أيضا فى واحد الاحجار تأمل (قوله للاحاطة بالمشترك) هو اللفظ فالاسم لفظ دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان قولنا دل على معنى فى نفسه هو معنى استقلاله بالمفهومية فالضمير اما للفظ فى سببية أى لفظ دل على معنى بسبب نفسه أى نفس ذلك اللفظ غير محتاج للفظ آخر بخلاف لفظ الحرف فيحتاج للفظ العامل والمجرور واما للمعنى أى ان ذلك فى نفسه يعنى مستقل بالمفهومية بخلاف معنى الحرف فهو غير مستقل كما يأتى بيانه ان قلت يخرج من التعريف الاسم المضمن معنى الحرف كمن استفهامية متضمنة معنى حرف الهمزة قلت فى الكشاف ما يفيد أن المراد بتضمن الاسم معنى الحرف أن الحرف منوى قبله والاسم باق على معناه فاصل من قام هل من قام وعلى المشهور من أن المراد بالتضمن كون الاسم دالا على معنى الحرف فهو داخل بحسب معناه الاصلى كالواحد العاقل فى من والتضمين عارض وان لم يوجد ذلك قدر كما فى أسماء الاشارة تأمل ان قلت هناك ألفاظ تستعمل اسما تارة وحرفا أخرى كعلى كما أسلفته قريبا قلت نعم وهى عند كونها حرفا

الحدث لانه المقصود الاهم والاقتصار معناه وهو الحدث والزمان والنسبة المعينة غير مستقل
لتوقف النسبة على ذكر فاعل معين ونقل الطبلاوى عن السيد وعصام أن الزمن أيضا غير
مستقل ويظهر لى استقلاله اذلا يتوقف فهم الزمن الماضى من ضرب على ذكر شئ آخر وليس
الزمان نسبة بين أمرين وكونه قيدا للنسبة لايوجب أنه غير مستقل مثلها هذا وجعله الحرف
غير مستقل بناء على قول العضد والجمهور انه موضوع لجزئيات خاصة فمعنى من مثلا ابتداء
خاص الذى هو حالة بين السير والبصرة فيتوقف فهمه على فهمهما وفرق بين هذا وبين الابتداء
العام الذى هو مدلول الاسم كلفظ ابتداء فانه لايتوقف على امر مخصوص بل هو كلى يعقل بين
أمرين أمرما وامرما وكل واحد يعرف أمرا ما فبمجرد التصريح بلفظ ابتداء تعرف معنى
وهو نسبة بين أمرما وأمرما بخلاف الابتداء الخاص فلا يفهمه من مجرد لفظ الحرف فلذا
حكمنا بأن الاول مستقل دون الثانى تأمل وذكر السيوطى عن بهاء الدين السبكى فى تعليقه
على المقرب ان الحرف يدل على معنى فى نفسه كما نقله الحلبى قلت وهو مبنى على مذهب السعد
ان الحرف موضوع للكلى وان كان لايستعمل الا فى جزئى وهو الذى أفهمه اذ ما تقدم
لادليل عليه ويكون جعل هذا اسما وهذا حرفا اصطلاحا مستندا للعلامات الاسم والحروف
المخصوصة وان كان كل منهما مستقلا وأما ماردبه على السعد فقد أوضحت الجواب عنه فى
رسالتى فى البسملة المشتملة على كلام نفيس بدا فى دون الكراس فاطلبها ولولا خوفى الملل لسقته
لك هنا هذا ونقل عن السيد ان الحرف لايدل على معنى أصلا أى بل هو رابطة بين الفعل
والاسم ولعله يقول ابتداء السير من البصرة مثلا مأخوذ من مجموع تركيب سرت من البصرة
ومن وحدها لامعنى لها كما ان فهم الذات المخصوصة مأخوذ من زيد وزا وحدها لامعنى لها ثم
ماذكر الشارح فى المفرد اصطلاح أهل الميزان ومحققة والنحاة على أنه اللفظ الواحد عرفا فالعلم
المركب غير مفرد اذ نظرهم فى اللفظ من حيث الاعراب والبناء ولكل مركب عندهم اعرابان
ذكره هنا قلت ليس لازما ان لكل مركب اعرابين ألاترى بعلبك ممنوعا من الصرف والله تعالى
أعلم واستغفر الله العظيم (قوله وهو ثلاثة اقسام) الذى ذكره ابن يعيش ان القياس ادراج
المبهم فى الظاهر وراجع كلام المحشى هنا ففيه بسط (قوله لانه لايخلو) قال الطبلاوى بعد ان
نقل عبارة الشارح وفيه نظر اذ لفظ الشئ والممكن الامكان العام يصلح لكل جنس والتمنع
صلاحية المبهم لكل كما لايخفى على ذى وضع انتهى قلت يجاب عن الاول بان مراده صالح لكل
جنس بحسب الوضع فيكون مارا على مذهب العضد القائل ان اسم الاشارة موضوع لكل
فرد من المشار اليه المخصوص لا للامر الكلى بخلاف نحو ممكن وشئ فانه موضوع للامر الكلى
وصلاحيته للافراد بالاستعمال وعن الثانى بأن مراده يصلح لكل جنس متحقق فى فرد مخصوص
كالمشاهد بحاسة البصر فى اسم الاشارة لامطلقا تأمل (قوله اما أن يكون كناية عن غيره)
أقول اما أن يريد بالغير معناه المستعمل فيه فيقال لاخصوصية للضمير بذلك واما أن يريد كما صرح
به بعضهم أنه عبر به بدلا عن الظاهر اختصارا فيمنع بأنه قد يسلم اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد
بزيد فتقول هو يفعل كذا ولا تقول زيد يقول كذا كما هو الاصل ولا يظهر فى ضمير المتكلم
والمخاطب اذ ليس حق التكلم والخطاب بالاسم الظاهر حتى يكون الضميران كناية عنه بل

الاسم الظاهر من قبيل الغيبة والتعبير به عن المتكلم أو المخاطب خلاف الظاهر فمن ثم جعله السكاكي التفاتا فتأمل (قوله في الاستقبال الخ) اعلم أن الزمن الواحد يتصف أولا بكونه مستقبلا ثم حالا ثم ماضيا وأما الثلاثة أوصاف في أزمنة مختلفة فبعكس الترتيب السابق ماض فحال فاستقبال (قوله بالاخبار به وعنه) لا يظهر في أسماء الافعال والاصوات فالاولى أن يقول لاستقلاله بتمام معناه بالمفهومية كما سبق وقال الكوفيون لانه سمة أي علامة على مسماه فاعترض بأن الحرف والفعل علامتان أيضا على معناهما وأجيب بأن علة التسمية لا تقتضي التسمية وأقول لما كانا لا يدلان وحدهما لعدم استقلال معناهما كأنهما ليسا علامة أما الحرف فظاهر وكذا الفعل لعدم استقلال تمام معناه لان فهم النسبة المعينة يتوقف على ذكر فاعل معين ثم أصله عند البصريين سمو حذفت اللام ثم خفف باسكان أوله وأتى بالهمز وعند الكوفي وسم حذف الفاء وأتى بالهمز ويدل للاول ان التصغير يرد الى الاصل وتصغيره سمي وأصله سميو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ولا يصغر على وسيم (قوله باسم أصله) أي بناء على مذهب البصريين ولو قال باسم معناه التعيين وهو الحدث لانه فعل الفاعل كان أسهل وأحسن (قوله لان المصدر) أي مدلوله هو فعل الفاعل بمعنى تأثيره وتعلق قدرته ان أردت المعنى المصدري وبمعنى مفعوله كالحركات والسكنات ان أردت الحاصل بالمصدر وان أردت تحقيق هذين وما يتعلق بهما فعليك برسالتي على البسملة (قوله طرفا) بفتح الراء هو آخر الشيء ولما كان الحرف ليس طرفا بهذا المعنى بين أن المراد بالطرف هنا ما هو شأنه غالبا بقوله أي ليس مقصودا بالذات وأما بسكون الراء فهو البصر (قوله والمركب ثلاثة أقسام) المراد به المركب النحوي كما سبق بيانه لا المركب الذي عرفه سابقا والا أشكل ادخال المركب الاضافي والمزجي اذا جعلا علما فيه نعم يمكن ادخالهما اذا لم يكونا علمين ان قلت سبق لك أن المركب النحوي ما نطق به مرتين فأكثر وحيث حمل الشارح عليه فهو لا ينحصر فيما ذكره الشارح اذ قد يكون من حرف واسم نحو يا زيد ويا رجل ومن حرفين نحو قد سوف أو فعلين نحو قام قعد قلت ليس مراده مطلق مركب نحوي بل المركب النحوي المشتهر بينهم باسم خاص وليس ذلك الا الاضافي والمزجي والاسنادي وأما نحو ان قام زيد فمندرج في الاسنادي اذ المراد به ما يشمل التام والناقص كما سبق نعم بقي عليه المركب التقييدي ويقال له التوصيفي نحو الحيوان الناطق على أن الناطق صفة للحيوان لا خبر وأما تركيب العدد فهو قسمان خمسة عشر ونحوه مما فتح فيه الجزآن والتحقيق ان هذا مزجي بدليل فتح الجزء الاول وكون الاعراب المحلي لمجموع الكلمة لا على الجزء الاول فقط ولا يقدح في ذلك بناؤه فهو بمنزلة سيبويه غير أن آخره ذا مكسور وذا مفتوح وضابط الشارح أغلبي لا يشمل سيبويه ومعد يكرب كما بينه المؤلفون هنا وقيل ان نحو خمسة عشر تركيب اضافي وكون الاعراب في الاضافي على الجزء الاول والثاني مجرور أيضا أغلبي القسم الثاني من تركيب العدد هو اثنا عشر واثنتا عشرة والظاهر في هذا أنه قسم برأسه لا مزجي لكون الاعراب فيه على الاول ولا اضافي لكون الجزء الثاني لا محل له من الاعراب أصلا لانه في محل نون اثنان واثنتان وأيضا ليس القصد رأيت اثنان مضافة لعشرة بل القصد رأيت جملة احدى اثنا عشر تأمل هذا ما يسر الله من كلامهم ولك أن تقول اثنا عشر مركب

قوله لا يشمل سيبويه أي لان الجزء الثاني لا يجري عليه الاعراب وقوله ومعد يكرب فان آخر الكلمة الاولى غير مفتوح بل ساكن للخفة اه

اضافى وكون الجزء الاخير فى محل جر أغلبى بل قد يقال ان الجزء الاخير فى محل جر بالاضافة
وان كان خلاف ما قالوه ولا يقدح فى ذلك أن معنى الاضافة غير مقصود ألا ترى أن عبد الله علما
لا يقصد فيه معنى الاضافة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله كل كلمتين) هذا ضابط للافراد لا شرح
للماهية بشاهد كل التى هى آلة لاستغراق الافراد (قوله والاسم قسمان) أى بعد التركيب
وقبله الاصح أنه موقوف وقيل معرب حكما وبالقوة وقيل مبنى لشبهه بالحرف فى الاهمال أى
كونه غير عامل ولا معمول اهـ قلت اعل المراد بعض الحروف كقد وسوف والا فكثير من
الحروف يعمل كأحرف الجر والحروف الناسخة ثم ان وقف المفرد على السكون لانه عدم الحركة
ووجود الحركة انما هو بالعامل وأما المثنى وجمع المذكر فكنت حال مطالعة الشيخ خالد توقفت
على ماذا وقفهما لان الاحرف المخصوصة يجلبها العامل قلت واعل وقفهما كحال رفعهما ثم بعد
دخول عامل الرفع يقدر ذهاب ما كان وانما اخترنا حال الرفع لانه هو الاشرف ولا تقل لانه
أكثر دورانا ولا لكونه أول الاحوال لان شيأ منهما لا يثبت اذ ينطق الانسان ابتداء بعامل
النصب أو الجر ثم رأيت الحلبى نقل ما استظهرته عند المضاف لياء المتكلم فلله الحمد (قوله
ما تغير آخره) قيل يرد عليه الاسماء مفردة بعد أن كانت ركبت مع العامل وأجيب بأن الافعال
الواقعة فى التعريف مجردة عن الزمن كما نص عليه السيد اهـ أى فليس المراد تغير فيما مضى ثم
مجرد التجريد عن الزمن لا ينفع بل النافع أن الفعل مستعمل فى الحال والاستقبال بأى زمن
فيعود المحذور ثم يقال هذا مجاز والتعريف يصان عنه واعله يقول هو مجاز مشهور ثم الكلام
هنا اجمالى ويأتى تفصيله ان شاء الله فى الكلام على نفس الاعراب والبناء (قوله أو مجازا)
يحتمل أن المراد اللغوى أى مطلق التسمح ومجاوزة الاصل كقولهم فى شمس مثلا انه مجازى
التأنيث ويحتمل أنه مجاز بيانى استعارة حيث شبه دال يد بالآخر بجامع ان كلا منهما الاحرف
بعده فى اللفظ (قوله يد) أصله يدى ودمى حذفت الياء اعتباطا ولا تقل استثقلت الضمة كما فى
قاض لانه اذا اسكن ما قبل الياء والواو ظهر عليهما الحركات على ما يأتى فى دلو وظبى ان قلت قد
استثقلت فى أصل يقول فنقلت للقاف قلت ذاك لانها حركة بنية لازمة وحركة الاعراب معرضة
للزوال فيحصل لها خفة بالتنقل ان قلت لم قدروا الاعراب على ياء قاض وأظهروه على دال يد هلا
سووا بينهما قلت الفرق أن المحذوف لعلة تصريفية كالثابت اذ لولا العلة ما حذف بخلاف
المحذوف اعتباطا فانه يصير نسيا منسيا (قوله بسبب عامل) كثيرا ما يقحمون لفظ سبب بعد باء
السببية ولفظ أجل بعد لام العلة وهو تأكيد ما فهم منهما وتوضيح لمعناهما (قوله معرب
من مكانين) فالاعراب عندهم لا يختص بالآخر بل يكون فى الوسط تبعا للآخر (قوله والمبنى
بخلافه) والاسم المبنى يعرب محلا وقد لا يكون له محل كاسماء الافعال والاصوات على الصحيح
وكثير من اثنى عشر (قوله والذى يقدر فيه الحرف جمع المذكر السالم) ليس محصورا فيه
فى تلك الحالة والضابط أن حرف الاعراب ان كان قبله حركة تجانسه حذف لالتقاء الساكنين
لدلالة تلك الحركة عليه نحو جاء مسلمو القوم ورأيت مسلمى القوم ومررت بمسلمى القوم وجاء
مصطفى القوم والا بقى محركا بحركة تجانسه لعدم ما يدل عليه نحو جاء مصطفو القوم ورأيت
زيدى القوم ومررت بزيدى القوم هذا تحريره (قوله جاء مسلمى) ذهب أبو حيان الى أن الواو

موجودة غاية الامر أنه تغيرت باعوالمقدر مالاوجود له وهو وجيه والزامه القول ببقاء حرف الرفع مع عامل النصب متغيرا مردود ببقاء عامل الرفع هنا وذهابه هناك فيذهب معه حرفه بالكلية وذهب الامام العمدة ابن الحاجب نفعنا الله به الى أن الواو مقدرة للثقل فرد عليه بعضهم بان الضمة فى الفتى قبل قلب لامه ألفا مقدرة للثقل وأصله فتى أو فتو بناء على أنه يائى أو واوى وفى القاموس مايدل لكل منهما وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة الراهنة فليكن مسلى كذلك اذ مادامت الياء الاولى تتعذر الواو انتهى وأقول يجاب عن العلامة بأنا ننظر للحالة الراهنة فى كل منهما لكن أنت خبير بأن المانع من حركة الفتى كون الالف لاتقبل التحريك وهو وصف ذاتى لازم فظهور الحركة متعذر وأما المانع من ظهور الواو فى مسلى فهو ثبوت الياء الاولى وثبوتها ليس بلازم لجواز حذفها فتأتى الواو ويقال مسلموى الا أنه ثقيل فالمانع من ظهور الواو الثقل وهذا الاعتماد عليه (قوله والذى يقدر فيه الحركة الخ) لم يذكر الشارح مثالا لتقدير الحركة على الواو فى الاسم قال بعض من حشى كلامه على الاجرومية لانها لاتوجد فى الاسم الا نحو دلو مما يشبه الصحيح قلت بل توجد كما اذا سميت ابنك بيدعو فتمنعه من الصرف كيشكر وتقدر فيه الرفع والجر للثقل وان كان بالفتحة انيابتها عن ثقيل كما سبق فى جوار ويظهر نصبه على أن يدعو يأتى اعماله لفظه كنطقت بيدعو على ماسبق * (مبحثان * الاول) * لافرق بين الفتى والقاضى وفتى وقاض منونين فى تقدير الاعراب واذا صرفتهما ففى حالة الرفع على لاميهما ضمة وفى حالة الجر على لاميهما كسرة وفى حالة نصب فتى على لامه فتحة لان الحركة المقدرة تابعة للعامل واياك أن تنطق بالضمة دائما عند التصريف كما يغلط به كثير ثم تم التصريف كما تعلم واذا وقفت على فتى فقيل يقلب التنوين ألفا ومازالت الالف المقدر عليها الاعراب محذوفة وقيل يحذف التنوين فتعود الالف والصحيح مذهب سيبويه اختيار الاول حال النصب والثانى حالة الجر والرفع حملا له على الصحيح وان كان الاول ظاهر عموم قول ابن مالك * تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وأما ان وقفت على قاض فقال ابن مالك

وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما

(المبحث الثانى فى الحلى مما يقدر فيه الاعراب بحركة قول الشاعر)

سمعت الناس ينتجعون غيثا * برفع الناس كان الشاعر سمع انسانا يقول الناس ينتجعون غيثا فحكى لفظه اه (قلت) هذا يوجب أن الناس مرفوع مبتدأ وينتجعون خبره والجملة فى محل نصب مفعول سمع ولاحكاية ولاشئ والمعنى سمعت هذا الكلام من انسان ولا تظهر الحكاية الا لو كان المراد سمعت الناس فى حالة كونهم ينتجعون بحيث يكون الناس مفعول سمع لكن على هذا يتعين نصب الناس اذ لارفع يحكى تامل واستغفر الله العظيم (قوله كما قالوا فى شرب) اعترض بأن قائل ذلك أبو حيان وحده قلت وهو غير متعين ما المانع من أن قولهم كسر ماقبل الآخر محله اذا لم يكن مكسورا أصالة والابقى على كسره (قوله والمبنى قسمان) هو كما دل عليه كلامه فى المبنى على حركة أما المبنى على الحرف فلا يكون الا ظاهرا نحو يازيدون ولا رجلين عندنا وأما المبنى على السكون فيكون ظاهرا نحو كم ومن ومقدرا كمتى واذا فات السكون الموجود سكون بنية لابناء ان قلت اجعله سكون بناء أغنى عن البنية كما تغنى حركة هؤلاء قلت فرق بينهما لان البنية

فى هؤلاء نصح مع سكون الهمزة وتحريكها بحركة ما فتخصيص الكسرة تأثير للبناء وأما فتحة الالف فى اذا فلا تقبل الا السكون فسكونها الظاهر ليس تأثيرا للبناء فوجب أن يقال اذا مبنى على سكون مقدر منع منه السكون الاصلى واذا منعت الحركة ظهور الحركة فلا غرابة فى منع السكون ظهور السكون (قوله نحو امس) اعلم أنه ان استعمل ظرفا كاعتكفت امس بنى اتفاقا والا فان كان نكرة كمضى أمس من الاموس أو أضيف كمضى أمسنا أو عرف بأل كمضى الامس أو صغر كمضى أميس أو كسر كمضت أموس أعرب منصرفا اتفاقا والا نحو مضى أمس مرادا به معين فمذهب الحجازيين بناؤه على الكسر فى الاحوال الثلاثة ولتميم مذهبان أحدهما اعرابه اعراب ما لا ينصرف فى الاحوال الثلاث وهو مذهب أقلهم ثانيهما وهو مذهب أكثرهم اعرابه الاعراب المذكور حال الرفع وبناؤه على الكسر حال الجر والنصب اما مذهب الحجازيين فوجه بنائه أنه تضمن معنى حرف التعريف بدلالته على وقت معين هكذا عللوا (وأقول) تضمن الاسم معنى الحرف حقيقة أن يؤدى معنى الحرف بذلك الاسم كما أدى الشرط والاستفهام اللذان هما معنى ان وهل بمتى ولا كذلك أمس فان المراد به اليوم الماضى وليس مستعملا فى التعريف غاية الامر أنه ليس المراد مطلق يوم ماض بل يوم معين اللهم الا أن يقال قولهم ان حقيقة التضمن ما ذكر تقريب بدليل كلامهم فى أمس ونحوه كاسم لا واسم الاشارة فتأمل وأما مذهب تميم الاول فوجهه أن فيه العلمية الجنسية لانه اسم لماهية اليوم الماضى المعينة كان ذلك اليوم هو الذى قبل يومك بقرب أو متقدما عليه والعدل عن الامس هذا توضيح ما فى الحلبى قلت لو كانت فيه العلمية لكان تعريفه بها فيمتنع دخول أل عليه فلا يصح العدل عنها فان قيل المراد عدل عنها الى التعريف بالعلمية قلنا يلزم منع صرف جميع الاعلام بمثل هذا ولا قائل به فالوجه ما أشار له الامام الرضى من أن المنع للعدل المذكور والتعريف المشبه للعلمية فى كونه ليس باداة ملفوظ بها بعينى وهو المأخوذ من ال المعتبر بعد حذفها ولا علمية أصلا تبصر فالمقام دقيق وأما مذهب أكثرهم فوجهه أنه حيث كان لكل من البناء والاعراب وجه فلا يهمل واحد ثم جعلوا الاعراب حال الرفع تخصيصا للاشرف بالاشرف ثم جبروا البناء فجعلوا له محلين أعنى النصب والجر أشار لبعض هذا الرضى واستغفر الله العظيم (قوله على أصل التقاء الساكنين) أى على القاعدة عند وجودهما وهو الكسر والمراد القاعدة الاولوية ووجهه ان الكسر كالضد للسكون لاختصاص هذا بالاسم وذاك بالفعل والتخلص من وجود الشئ بوجود ضده أقوى وقال الشاطبى وجهه ان الكسر حيث أتى به للتخلص من الساكنين لا يلتبس بحركة الاعراب اذ لا يكون اعراب الا مع التنوين أو ما عاقبه من ال والاضافة اهـ (قلت) يضعف هذا بأن التمييز بالعامل وقد يوجد التخلص بالكسر حال الاضافة مع قيام اللبس الذى لاحظه نحو مررت بصالحى القوم مثنى مضافا ومع التنوين نحو مررت بزيد العالم بكسر التنوين لالتقاء الساكنين وقال العلامة سعد الدين وجهه أن السكون عدم الحركة والكسر قريب للعدم لقلة افراده اذ لا يوجد الا فى الاسم واذا انتفى الشئ فلا يوجد بدله بعيد مع تيسر القريب وما أحلى هذا والله أعلم ومما يناسب المقام ان الاصل فى المبنى السكون ووجهه أن السكون عدم الحركة والعدم أخف من الوجود والبناء حالة لازمة يناسبها التخفيف (قوله بالغايات)

هى قبل وبعد والجهات الست بحذف ما أضيفت له فتكون غاية الكلام وآخره ونقل الكسائى عن بنى فقعس اعراب حيث وقال الزجاج حيث اسم موصول بمعنى الذى وما بعدها (قوله على احدى اللغات) مراده بها ضم الثاء بأحوالها الثلاثة الواو والالف والياء (قوله وباحذام) اعلم أن فعال بفتح أوله علما لمؤنث لغة الحجاز بناؤه على الكسر حملا له على نزال اسم فعل ولتميم مذهبان أحدهما منعه من الصرف مطلقا للعلمية والعدل عن فاعلة وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب قال الاشمونى على الخلاصة وهذا أقوى على مالا يخفى أى لان هذا عدل تقديرى لا يصار اليه الا اذا تعذر غيره والثانى وهو مذهب أكثرهم بناؤه على الكسر اذا كان آخره راء كوبار اسم قبيلة وذلك أن لغتهم الامالة فيكسرون الراء حرصا عليها وذلك أن الراء تمنع الامالة مالم تكن مكسورة كما هو مبين فى الالفية وغيرها ومنعه من الصرف اذا لم يكن آخره راء كحذام (قوله العالم بالرفع) اعلم أن الرفع من ألقاب الاعراب فيقال العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع وعامل المتبوع هنا يقتضى بناء اللفظ على الضم ونصب المحل ولا يعمل الرفع وأجاب الفاضل الهندى فى شرح الكافية بانه لما كان يقتضى الضم كأنه يقتضى الرفع لقربهما وفى الحلبى أو ان العامل متوهم كانه توهم ان المتبوع نائب فعل الفاعل الذى نابت عنه بأن يقرأ مبنيا للمجهول ثم تخلص عن أصل الاشكال بالتزام أن حركة التابع اتباع لضم المتبوع فليست حركة اعراب اه (قلت) سبقه لمثل هذا العلامة بدر الدين الدمامينى فى شرح المغنى وهو ومع بعده من كلام القوم لا يظهر فيما نحن فيه أعنى ياسيبويه العالم اذ الضمة غير ظاهرة حتى يجوز حركة اتباع لها ومن الغريب لو صح ذلك امتناع اتباع الكسرة الظاهرة وجواز اتباع الضمة المقدرة ولو قيل ان العالم خبر لمحذوف مالزم شئ فتبصر والله سبحانه وتعالى الموفق (قوله حركة البناء الاصلية لا يجوز اتباعها) أى اتباعا نحو يا نعت ونحوه فهذا غير الاتباع السابق عن الحلبى والدمامينى والفرق ان العارضة تشابه حركة الاعراب فى العروض (قوله فالمعرب الفعل المضارع) قالوا انما اعرب لمشابهته الاسم فى أنه يعتريه معان لا تتميز الا بالاعراب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الثانى ان قصدت النهى عنهما وان قصدت النهى عن الجمع نصبته وان قصدت اباحة الثانى رفعته ان قيل هذه المعانى تتميز بغير الاعراب بأن يقال على الاول أنهاك عن أكل السمك وعن شرب اللبن وعلى الثانى لا تجمع بينهما وعلى الثالث ولك شرب اللبن قلنا الغرض بقاء التركيب بحاله نعم يرد أن الماضى يعتريه ذلك أيضا نحو ما أكل وشرب يحتمل نفى كل واحد أو نفى الجمع أو اثبات الشرب بعطفه على النفى دون المنفى فلم يعرب فالاحسن ان المضارع أعرب حملا على اسم الفاعل لمشابهته فى الحركات والسكنات واحتمال الحال والاستقبال كما أن اسم الفاعل حمل عليه فى العمل لذلك (قوله للالتباس بالمضارع وقفا) اى فى الوقف أى ان محل الالتباس الوقف أما الوصل فيمتاز فيه بسكون هذا واعراب المضارع والمراد للالتباس بالمضارع الذى لام الامر غير مقدرة معه والافالامر مضارع عندهم أيضا (قوله تحركت الواو وانفتح ما قبلها الخ) ولك أن تقول استثقلت الضمة على الواو فحذفت لالتقاء الساكنين ذكروا الوجهين وأقول يظهر لى الثانى لا ماذكره الشارح وذلك أن شرط قلب الواو والياء ألفا التحرك وانفتاح ما قبلهما أصالة التحرك وحركة الواو هنا عارضة لمناسبة واو

الجماعة بعد واخشين ثم لم تقلب واوتب اقول ان ألقه الاولى حركتها مجانسة لالف ولولا ذلك لما حركت وعلى كلامهم ما المانع من قلبها ألفا ثم تحذف لالتقاء الساكنين وهذا البحث بعينه اجرى فى تصريف الشارح المسند لياء المخاطبة (قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالى الامثال) ان قلت قد جاز توالى الامثال فى جنن ويجنن من جن مسند النون النسوة فلم منع هنا قلت النونات هنا زوائد وما أوردته نونان فيه أصليان والزائد أثقل هكذا قالوا وأقول قد يعارض بأن النونات هنا كل واحدة منها كلمة مستقلة واجتماع الامثال فى غير كلمة واحدة جائز كالثمان ميمات فى قوله تعالى وعلى أمم ممن معك بخلاف الكلمة الواحدة ونون النسوة فاعل والفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة فالاحسن أن يقال اغتفرت الامثال فى جنن لانه لو حذفت النون الاولى لالتبس بفعل الواحد المذكر مدغما ولو حذفت الثانية لالتبس به منفكوكا وأما حذف نون النسوة الفاعل العمدة فلا سبيل له ثم حمل المضارع على الامر (قوله فحركت الواو بالضمة) أى لانها الحركة المجانسة لها ولم تحرك بالفتحة أخف الحركات لئلا يلتبس بفعل الواحد وكذا تقول فى عدم تحريك ياء المخاطبة بالفتح اذ ربما يتوهم أنه يائى مسند للواحد (قوله ولم تحذف لعدم ما يدل عليها) كما أن النون لم تحذف لاهنا ولا لتوالى الامثال لاتنافيها الغرض التوكيد (ان قلت) لو حذفت النون الاولى لبقيت الثانية دالة على الغرض (قلت) الذى يدل على الغرض هو نون التوكيد الخفيفة ابتداء لا المقتطعة من الثقيلة على أنا فرضنا التوكيد بالثقيلة وما ذكرت يؤدى لنقضه تأمل (قوله قلت الضمة عارضة) ظاهره أنه لولا عروض الضم لقلبت وليس كذلك اذ شرط قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما أن يكون الفتح متصلا بهما أى فى كلمتيهما والواو وهنا ضمير كلمة والفتح فى آخر الفعل الذى هو كلمة أخرى (ان قلت) الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة (قلت) لو صح لك هذا لاعل قام زيد وأكل وزير ولكنا لك جدلا فيشترط فى الاتصال أن يكون أصليا ثم قال العلامة الاشمونى لو بنيت مثل علبط من الغزو والرمى قلت غزو ورمى منقوصا والاصل غزوى ورميى أعل كقاض ولا تقلب الواو والياء ألفا لان علبطا أصله علابط فأصل هذين غزاوى ورمايى فاتصال الفتح هنا عارض بسبب حذف الالف اهفكذا اتصال الفتح هنا عارض بسبب حذف الواو الاولى وقد أهمل المحشون التنبيه على هذا واستغفر الله العظيم (قوله حذفت نون الرفع لتوالى النونات) أى وكسرت نون التوكيد تشبيها بنون المثنى بجامع الوقوع بعد ألف فيما هو لاثنين واغتفر التقاء الساكنين هنا لانه يجوز فى مواضع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة من جنسه والثانى مدغما بناء على أنه لا يتقيد بنحو الضالين مما كان فى كلمة واحدة (قوله فانها تقدر) أى والمانع لها الثقل لان توالى الامثال ثقيل لا متعذر واحترز الشارح بقوله سابقا المرفوع عن المنصوب والمجزوم فانه لا يقدر فيه الاعراب بالحرف بل هو منصوب أو مجزوم بحذف النون كقوله تعالى ولا يصدنك ولا تتبعان فاما ترين أصل الاول لا يصدونك حذف نون الرفع للا الناهية ثم أكد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين لكن يقال التقاء الساكنين فى هذا مغتفر كما سبق فى لتبلوان الا أن يقال معنى اغتفاره أنه لا يجب التخلص بالحذف بل يجوز ويجوز وأصل الثانى ولا تتبعانا بالجزم بلا الناهية ثم أكد وأصل الثالث ترأيين بوزن تفعلين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت تخفيفا فصار ترين بفتح الراء

وكسر الياء الاولى وسكون الثانية استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين فصار ترين بسكون الياء بين فتحتين ولا تقل تحركت الياء وانفتح ما قبلها الخ وان ذكره الحلبي أيضا لما علمت من انتفاء الاتصال المتأصل في نظيره ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت نون الرفع ثم أكد بنون التوكيد وحركت الياء بالكسر فصار ترين على وزن تفين فلم يبق من الاصول الا فاء الكلمة وحذفت عينها ولامها وهما الهمزة والياء الاولى (قوله لانها لا يتداول عليها ما تفتقر في دلالتها عليه الى الاعراب) كذا في نسخة وهي الصواب وفي أخرى لانها لا يتداول عليها ما تفتقر في دلالته الى الاعراب فما واقعة على معان وضمير دلالته يرجع لها باعتبار اللفظ واضافة دلالة للضمير لادنى ملابسة أو أنه من الحذف والايصال والاصل دلالتها عليه فحذف الضمير الاول وجار الثاني تأمل فان هذه النسخة ركيكة أي أن الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى يميز بالاعراب فان كون من في أخذت من الدراهم للتبعيض وفي سرت من البصرة للابتداء ظاهر لا لبس به (قوله مبني على الضم تشبيها بالغايات نحو منذ) الجامع افتقار كل في أداء معناه الى غيره وهو المضاف اليه في الغايات والمجرور والعامل في منذ وهذا الجامع يشمل جميع حروف الجر فالاحسن أن الضم اتباع لحركة الميم والساكن حاجز غير حصين (قوله معنوي) نسبة للمعنى من نسبة الجزئي للكلي (قوله لزوم آخر الكلمة حالة واحدة) ان قلت هل يشمل هذا التعريف لزوم الكلمة حالة الوقف قلت تحقيق ذلك ان الموقوف اما معرب بعد العامل أولا فالاول وقفه غير لازم لتغيره بدخول العامل وأما الثاني فالظاهر أن وقفه ليس الا حالة بنائه لان موجب البناء قائم قبل دخول العامل فحينئذ وقفه بناء وبهذا تعلم أن ما سبق من الخلاف في الاسم قبل العوامل وذكر حالة وقفه انما هو في الاسم المعرب بعدها أما المبني فهو مبني قبل دخول العامل قطعا كذا ينبغي (قوله لغير عامل) لعل الاولى حذفه اذ أثر العامل يعرض ويزول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل ان قلت الظروف التي لا تتصرف قلت تخرج بالجر بمن (قوله ما جيء به الخ) احسن منه عندي ما لازمته الكلمة من شبه الاعراب وذلك لان قوله ما جيء به يوهم أن البناء أمر طارئ وهو على فرض تسليمه في الاسم لان أصله الاعراب لا يسلم في الفعل والحرف وأيضا قولنا ما لازمته يغني عن قوله بعد وليس حكاية الخ لان هذه الامور لا تلزمها الكلمة وأيضا ليخرج الوقف وتعريفه يشمله وقوله شبه الاعراب أي في كونه في الآخر فخرجت حركة البنية (قوله ولا تخلصا من ساكنين) أي ان كان في كلمتين كما مثل أما ان كان في كلمة فيكون بناء كما سبق في جير وتحقيقه أنه اذا كان في كلمة ليس المقتضي له مجرد التخلص من الساكنين بل الكسر مثلا له حالتان حالة عموم وحالة خصوص فالاولى كونه مطلق حالة لازمة وهو بهذه الحيثية بناء لا يتوقف وجوده على التخلص من الساكنين والثانية خصوص الحركة وهو بهذه تخلص فتنظر والاولى تأمل (قوله وأنواع البناء أربعة الخ) فعلى ان البناء لفظي يكون الضم نفس الضمة وما ناب عنها كالالف في يا زيدان والواو في يا زيدون وعلى أنه معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي وكذا القول في أنواع الاعراب هذا خلاصة ما في الشيخ الحلبي وههنا أمور الاول مرتج الحلبي نظير ما سبق بأن السكون على أنه لفظي

داخلة فى تعريف الحرف لدلالتها على غير مستقل كما أسلفته لك وعند كونها اسماء داخلة فى تعريف الاسم لاستقلال معناها وأما بالنظر لقفط فى حد ذاته بقطع النظر عن معنى مخصوص فلا يوصف باسمية ولا حرفية اذ هما تابعان للمعنى كما سبق أيضا فلا تدخل فى تعريف واحد منهما ان قلت قولك غير مقترن بزمان يخرج اسم الفاعل ألا ترى أنه حقيقة فى الحال قلت قال العلامة الشنوانى فيما كتب على بسملة شيخ الاسلام قولهم الوصف حقيقة فى الحال أى فى الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز فى الاستقبال أى فى الحدث الغير الحاصل بل يحصل بعد ذلك فاذا كان الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا لان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن اللازم للمفهوم والمعتبر فى المفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمن مستقبلا بل لعدم حصول الحدث بالفعل ان قلت فيخرج أسماء الافعال كهيهات فان معناه بعد فدلت على الزمن الماضى قلت قال العلامة ابن عبد الحق السنباطى فى شرحه البسملة المذكورة ان دلالتها على الزمان عارضة لا يعتد بها وهى منقولة عن المصادر سواء كان النقل صحيحا كرويد فانه استعمل مصدرا أيضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا أنه على وزن قوقاة مصدر قوقى اذا صوت أو عن المصادر التى كانت فى الاصل أصواتا كصه أو عن الظرف والجار والمجرور نحو أمامك زيدا أو عليك زيدا اهـ لكن لى وقفة فى الجار والمجرور الذى هو اسم فعل بعد النقل فان معناه قبل النقل لا يتم الا بمتعلقه فهو وحده لا يدل على معنى أصلا فكيف يدخل بحسب الاصل فى تعريف الاسم والجواب الاحسن منع دلالة اسم الفعل على الزمان فان معناه الذى يدل عليه عند الجمهور لفظ الفعل فالزمان مدلول مدلوله ومدلول المدلول ليس مدلولا ألا ترى اذا جعلت الفعل مثلا اسما للفظه كما سبق فى ضرب فعل ماض فانه يصير اسما ولا يقال انه دال على معنى الفعل فكذا اسم الفعل ولئن سلم ان اسم الفعل يدل على زمان فلا يدل عليه بهيئته بل بوضع مادته كدلالة الصباح والمساء على الزمن غايته أن الزمن فى هذين جميع المعنى وفى اسم الفعل بعضه ان قلت أفعال الانشاء منسلخة عن الزمان كنعم وبئس وأفعال المقاربة فتخرج عن تعريف الافعال وتدخل فى تعريف الاسماء قلت هى بحسب الوضع الاول مقترنة بالزمان ومرادنا بالوضع الاول ما حقها أن تكون عليه حملا على نظائرها وان لم يوجد بالفعل ان قلت حينئذ يخرج عن تعريف الاسم العلم المنقول عن الفعل كشمر فانه دال بالوضع الاول على الزمان قلت لما زالت آثار الفعلية عن شمر وصار يستعمل استعمال الاسماء مسندا ومسندا اليه حكم باسميته وأما عسى ونحوها فآثار الوضع الاول باقية معها لاستعمالها استعمال الافعال من رفع الفاعل ولحاق تاء التأنيث نحو عست الى غير ذلك فبقيت على فعليتها ان قلت لم لا تجعل أفعال الانشاء تدل على الحال حملا لها على فعل الامر الذى هو انشاء قلت ليس كل انشاء يدل على زمن الحال ألا ترى الاستفهام فانه انشاء ولا يدل على زمن الحال والدليل استعمال العرب اذ ليس معنى نعم زيد مدحه فى الزمن الحال فقط بل هو انشاء المدحه من غير التفات لزمان وان كان واقعا فى الحال ولا بد ويأتى ايضاحه ان شاء الله فى أفعال المقاربة هذا وجعل الشارح الفعل مستقلا نظرا لجزء مخصوص من معناه وهو

أن يعمل التجرد الرفع في المضارع محلا وصرح به بعض حواشي شرح المصنف للآجرومية قلت وقد يفرق بأن التجرد عامل معنوي ضعيف والعامل اللفظي قوي فلا بد من تأثيره لفظا أو محلا ونقل الحلبي في باب الافعال عن ابن طلحة فيما يأتي ان الفعل المضارع مع نون الاناث معرب بحركات مقدرة منع منها سكون النون وبعضهم يقول باعرابه أيضا ولو باشرته نون التوكيد كما نقله فيما يأتي أيضا عن ابن هشام (قوله بعامل ملفوظ به) هو خير من قول ابن آجروم لاختلاف العوامل لان التغيير الاول لوجود العامل لا لاختلافه ثم ان قولهم عامل مجاز اذ هو معمول معه أي أن العرب تعمل مع تحققه الرفع أو النصب الخ فالعامل ما عملت العرب معه من الاعراب نوعا مخصوصا ومعنى عمل العرب نطقها وهي لا تعرف ان هذا عامل وذاك معمول وانما هو تصرف النحاة وما قلنا خير من قولهم العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لانه وان ظهر في نحو جاء التي تتقوم بها الفاعلية المقتضية للرفع لا يظهر في التجرد عامل المضارع (قوله على المصاحبة في النهي) ظاهره ان قوله في النهي صلة للمصاحبة مع أن المصاحبة في النهي أن يكون كل منهما منهيا عنه ولا يفيده النصب والجواب ان في متعلقة بمحذوف صفة للمصاحبة أي المصاحبة المعتبرة في النهي من حيث انها منهي عنها ولو قال على النهي عن المصاحبة المفادة بواو المعية كان أظهر (قوله على النهي عن الشرب أيضا) اعترضه البدر الدماميني بأنه يحتمل النهي عن الاجتماع أيضا كما يحتمل ما جاء زيد وعمرو النفي عن الاجتماع انما يكون لكل فرد اذا أعيد اداة النفي والنهي هكذا اعترض في شرح المغني وحاصل اعتراضه ان ظاهر كلامهم برمتهم حيث يقتصرون عند الجزم على النهي عن كل فرد انه نص فيه مع انه احتمال فالاولى لهم التصريح بالصواب وجواب الشمني محشي المغني أيضا عنه بان قولهم اذا جزم كان نهيا عن كل واحد معناه ظاهرا لا ينفع عند العارف المنصف وان أقره الجماعة هنا بل قد يدعى انهما احتمالان لا ظهور لاحدهما على الآخر ولكن جرت عادة الشمني بالتحمل على رد كلام الدماميني ولو بوجه ما كما جرت بذلك لابن قاسم مع شيخه الناصر نفعنا الله بالجميع ورضي عنهم (قوله ومثال اختصاص الاسم بالخفض) الاحسن لو قال ومثال الخفض المختص به الاسم وكذا ما بعده واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه باتفاق وانما الخلاف في الغالب فذهب السعد أن الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

حقه ابدال السيد بالسعد (قوله مركب من الحدث والزمان) أورد الجماعة هنا اسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان وأجابوا بأنه انما يدل عليهما بالحمل على الفعل قلت المراد المدلول الوضعي واسم الفاعل لم يوضع للزمان وقولهم حقيقة في الحال ليس لكونه موضوعا للزمن بل لان الحدث المدلول عليه لا يكون موجودا حقيقة الا في الحال كما اسلفنا في مبحث الاسم نعم يرد اسم الفاعل من حيث ان مدلوله الوضعي مركب من ذات وحدث قام بها وهذا على كلام الشارح اما على قول المحققين ان النسبة المعينة من مدلول الفعل أيضا فهو اثقل لان اجزاءه ثلاثة ثم

هذا التوجيه للاختصاص لو صح لكان الاولى ابدال الجزم بالضم لانه أثقل بشهادة الوجدان ولما وجد السكون فى الاسم بناء لازما الا أن يقال قصدوا تخفيف ثقل البناء كما سبق وعلل الدمامينى اختصاص الجر بالاسم بأن المجرور محكوم عليه فى المعنى فقولك مررت بزيد فى قوة قولك زيد ممرور به والمحكوم عليه لا يكون الا اسما (أقول) كذلك المنصوب محكوم عليه نحو ضربت زيدا فى قوة زيد مضروب مع ان النصب لا يختص بل المرفوع محكوم عليه حقيقة والرفع ليس خاصا بالاسم وذلك ان محل كون ما ذكر محكوما عليه اذا كان اسما وبالجملة الاحسن عندى التعويل فى هذا ونظيره على السماع فالجر لم يسمع الا فى الاسم والسكون لم يسمع الا فى الفعل وحيث لم تظهر لك حكمة فلا تتعسف فى طلبها وكذا الامور الاصطلاحية اذ لا مشاحة فى الاصطلاح والله أعلم (قوله علامات) بناء على ان الاعراب معنوى وقد غلب ذلك فى الاعراب من يقول انه لفظى وقول المصنف فى شرح التوضيح معنى كون هذه علامات بناء على ان الاعراب لفظى انها اعلام وأسماء له فالضمة علم الرفع اسما له بناء على ان المراد لفظ ضمة مع انهم يقولون ضمة ظاهرة ضمة مقدرة ولفظ ضمة لا يوصف بهذا انما يوصف بها الحركة التى هى مسماها اللهم الا ان يقال قوله ظاهرة نعت سببى أى ظاهر مدلولها واعترضه الحلبى بأنه يقتضى ان الرفع يسمى ألفا أو نونا لقولهم وعلامة رفعه الالف الخ (وأقول) لا مانع من تسمية رفع المثنى ألفا وحل الرفع بناء على انه لفظى الا نفس الضمة وما ناب عنها واعترضه العلامة الناصر اللقانى بأن ضمة لو كانت علما لمنعت الصرف للعلمية والتأنيث ولك أن تقول يجاب بأن المراد العلم اللغوى وهو مطلق علامة على مسماه وان كان نكرة (قوله وتميز عن أنواع البناء) فيه ان التمييز ليس بمجرد العلامات بل بلزومها أو طروها (قوله أن لا يكون مؤنثه خاليا من التاء) الاضافة بيانية أى المؤنث الذى هو هو واعلم أن الشارح لم يعرف ما يجمع بألف وتاء وخلاصته انه لا يقاس الا فى خمسة أمور ذو التاء الا شفة وشاة وأمة استغناء بشفاه وامواء وشياه والامر الثانى علم المؤنث الا حذام عند من بنيه فان أعرب جمع الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات الرابع تصغيره لانه يقيد الوصف بالصغر نحو دريهمات الخامس اسم جنس لمؤنث اسما كبهمى لنبت أو صفة كحبلى وحبليات بشرط أن يجمع مذكرها جمع تصحيح فخرج فعلاء أفعل فلا يقال فى حمراء حمراوات وفعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسموات وحمامات واصطبلات ونظمت ذلك فقلت

ومطرد الجمع المؤنث سالما * مواطنه خمس فذو التاء مطلق
وتخرج شاة مرأة شفة أمه * ومعرب اعلام المؤنث حققوا
وثالثها وصف المذكر خاليا * من العقل والتصغير بالوصف يلحق
وخامسها الجنس المؤنث غيرما * مذكره وصف لتصحيحه اتفقوا
وغير الذى أسلفت بالسمع ثابت * فيحفظ منه ما به العرب تنطق

* (تنبيه) * بنات واخوات من جمع المؤنث السالم ولا عبرة بالتغيير حيث رد الى الاصل اعنى أخوا وبنوا وكأنهم أتوا بالواو فى أخوات لانهم لو حذفوها صارت أخات والهمزة فى ذاتها من حروف الزيادة وان كانت هنا أصلا فكرهوا أن لا يبقى معها الاحرف واحد من المفرد بخلاف

بنات فحذفوها كما هي محذوفة من المفرد لاجتماعهما ساكنة مع ألف الجمع بعد قلبها هي ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وأما أبيات فليس من هذا الجمع لان تاءه أصلية من مفرده وهو بيت بخلاف تاء أخت وبنت فهي للتأنيث وتاء التأنيث في نية الانفصال فمن ثم تحذف في النسب وتحقق بنية التصغير قبلها فحذفت من الجمع وأتت تاء أخرى ولولا ذلك لما ثبتت في أخوات لان التاء في المفرد بدل من لامه ولا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف التاء الاصلية فلا تحذف لان حق الجمع أن يستوفي أصول مفرده تأمله فانه حسن * (فائدة) * لاحظ للمبنيات في الجمع فان أردت أن تجمع من اسمه مبني فأت بجمع ذو للمذكر وجمع ذات للمؤنث وضفهما مرادا منه لفظه أي أصحاب هذا اللفظ المسمون به نحو جاء ذوو سيبويه وذوو برق نحره وذوات حذام وكذا المركب المزجي مطلقا على الاصح وأما المركب الاضافي فيجمع صدره ويضاف لعجزه وجوز الكوفيون جمع الجزأين نحو جاء غلاموزيدين ويزاد شروط لجمع المذكر السالم على الاعراب والافراد وهو أن يكون لمذكر عاقل خال من التاء ولو لغير تأنيث كعلامة ليس من باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا افعل فعلاء كأحمر حمراء ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو صبور ولا وصفا لامؤنث له نحو اكر وآدر لعظيم الكمرة والادرة فلا يقال اكرون وقد نظمت حاصل ذلك فقلت

ويجمع تصحيحا مذكرعاقل * بناء ومزجيا مع التاء قد عدم
وفعلان فعلى مثله أفعل اها * فجمعهما التصحيح يأباه من علم
وان تستوي أنثى بلفظ مع الذكر * أو انعدم التأنيث فالجمع منعدم
وذو مثل ذات يجمعان وضفهما * الى ما بني أو ركبوه من الكلم
بصدر مضاف جمعه وهو فيهما * يجوّزه الكوفي بشرى لمن فهم

(قوله بشرط أن تكون مفردة الخ) زاد ابن الضائع بضاد معجمة وعين مهملة وأن لا تلحقها ياء النسبة والا أعربت بحركات ظاهرة نحو هذا أبوي قال الحلبي ورد لانه يستلزمه اشتراط الاضافة اذ مع ياء النسبة لا اضافة قلت وهذه سهوة اذ يقال هذا أبويك وقد مثل هو به نفعنا الله به انما يرد بأن المنسوب للاسماء الخمسة ليس داخلا فيها حتى يخرج منها اذ المنسوب غير المنسوب اليه وفي المقام طول مسطر في المطولات فلا أذكره انما التزم ذكر الدقائق الغريبة ولا اذكر غيرها الا لنكتة تظهر للحاذق في محالها (قوله في المثنى) جمع بعضهم شروطه في قوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركبا
موافق في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

وقد وضح الحلبي الشروط وزاد أن لفظ كل وبعض لا يثنيان وكذا احد وعريب ونحوهما مما يلزم النفي لاستغراق الافراد فزدت البيتين بقولي

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا في النفي نلت الاملا

(قوله في فرعيتين مختلفتين الخ) قالوا فان كان مرجع العلتين للفظ كاجمال أو للمعنى كحائض أو للفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم صرف (أقول) أجمال فيه فرعية الجمع والتصغير لفظا وحائض فرعية التأنيث والوصفية معنى ودريهم فيه تصغير لفظه وتصغير معناه وتحقيره

فاتضح المقام (قوله الاسم كالمفرد) لامحل للكاف نعم هى صحيحة فى قوله الفعل كالمركب لان لفظه مفرد لكن لتركيب مدلوله كانه مركب (قوله والفاعل لايكون الا اسما) ظاهره ان معنى قولهم فى الفعل فرعيتان انهما أمران يقتضيان انه فرع الاسم وربما صرح به بعضهم وأنا أقول ليس بلازم ما المانع من أن معنى فرعيتان ان الاصل عدم وجودهما حتى يتم مشابهة على الاسم بهما فافهم (قوله ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان) أى بالاستقراء فهذه العلل نكت لما وقع من العرب وليست عللا باعثة والا لزم منع ضاربة للوصفية والتأنيث فالمدار على السماع فلا تغفل (قوله أو وسطها ساكن) خرج ملائكة وفراعنة ثم ان الجماعة هنا تسمحوا فاخرجوا أمورا لا تدخل فى الموضوع أصلا من جملة ذلك قولهم يشترط فى ألف مفاعل أن لا تكون عوضا عن ياء النسبة فخرج يمان وأصله يمنى نسبة لليمن وأنت خبير بأن هذا لا يدخل فى الجمع أصلا (قوله لانه بمثابة جمعين) فيه ان شرط المنع اختلاف العلتين فالاولى قول بعضهم ان صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظيرها أو عدم مجاوزة الجموع لها علة ترجع الى المعنى وكذا ما يأتى فى ألف التأنيث فيقال لزومها علة ترجع الى المعنى ولا يقال كما قال بمنزلة تأنيث آخر (قوله رضوى) بفتح الراء علم فرس أو جبل بالمدينة المشرفة والنسبة اليه رضوى قاله الجوهرى (قوله فانه تأنيث لازم) أى ان علامته كالجزء من الكلمة بخلاف التاء فانها فى نية الانفصال غالبا وانما قلت غالبا لان من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كهمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنه لكان على همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومنه مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كذرية وعرقوة الاولى قطعة واسعة من الارض والثانية خشبة توضع فى فم الدلو اذ ليس فى الكلام فعلى ولا فعلو لكن وجود هذا فى التاء قليل لا اعتداد به بخلاف الالف فلا تكون الا هكذا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر بل ألف التأنيث ملازمة بخلاف امرأة وضاربة مثلا فيقال امرؤ وضارب فحاصله ان اللفظ المحتوى على ألف التأنيث لا يحمل على مذكره بحذف الالف بل بصيغة أخرى كأحمر وسكران لمذكر حمراء وسكرى بخلاف تاء التأنيث فيقال اللفظ للمذكر بحذفها نحو قائمة وقائم ومسلمة ومسلم وثمرة وثمر ولذا عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى فى الحذف فقيل فى قرقرى قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة كلمة أخرى فلم ينلها تغيير التصغير فقالوا فى زجاجة زجيجة (قوله أو اجتمع فيه العلمية وزيادة الالف والنون) قد يحتملان الزيادة وعدمها فيجوز الصرف وعدمه فى نحو حيان من الحياة أو من الحين بفتح الحاء وهو الموت (قوله أو العلمية والتأنيث الخ) اعلم انه قيل العلمية والتأنيث المعنوى يرجعان للمعنى فلم يتحقق قولكم ترجع احداهما الى اللفظ والثانية للمعنى فأجيب بأن مرادنا بالمعنوى ما علامته مقدرة والمقدر كالثابت فهو لفظى فلا يخفاك انه معارض لما أسلفوه أول المبحث من أن حائض فيه علتان يرجعان للمعنى الوصفية والتأنيث فمن ثم صرف فالظاهر أن يقال ان اللفظ الموضوع لمؤنث يوصف تبعا لمعناه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث بحسب الاصل للمعنى واكتسب منه اللفظ واشترطوا أمورا تقويه وتزيده ثقلا كالحركة الاثقل من السكون والعجمة وكون اللفظ للمذكر اذ الشئ فى غير محله يستثقل فراعوا فى حائض الاصالة

وفى زينب الاكتساب ولا بطلب المزج لان هذه حكم لما سمع وليست باعثة بقى انهم يجعلون العلمية علة معنوية مع ان الذى يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى وكانه لما كان لا معنى لعلميته الا التشخص معناه جعلوا العلمية معنوية أو يقال معنى انها معنوية كونها لا يلفظ بها وان كانت فى عوارض اللفظ لكن يعكر على هذا جعلهم التركيب علة لفظية مع انه لا ينطق بالتركيب الذى هو فعل الفاعل لانه معنى من المعانى اللهم الا أن يقال لما كان يوجب ثقلا فى اللفظ عد لفظيا لكن يقال ثم عدوا العدل لفظيا وهو معنى من المعانى ولا يوجب ثقلا فى اللفظ بل يوجب الخفة الا ترى ان عمرا أخف من عامر فالظاهر ان تحرير المقام ان المراد باللفظى ما لفظ به كزيادة الالف والنون أو ما أثر فى اللفظ بثقل كالتركيب المزجى أو بخفة كالعدل أو كان هيئة للفظ كزنة الفعل (قوله ولا تدل فى الاسم) قيل الاولى أن يقول كما قال الرضى ولا تطرد دالة على معنى فى الاسم لانها قد تدل فيه كهمزة زيد أفضل من عمرو اه وأقول الظاهر ان الدال على المفاضلة أفعل التفضيل بتمامه لا الهمزة وحدها فحينئذ الهمزة وحدها لا تدل على معنى فى الاسم أصلا ان قلت نقول همزة أضرب مضارعا لا تدل وحدها على التكلم قلت لما كان فهم التكلم والغيبة والخطاب من الحروف الاول أى الهمزة والياء والتاء وتختلف باختلاف الاول حكمنا بأن الدال هو الحرف الاول ومثل هذا لا يتأتى فى أفعل التفضيل (قوله علمين لمذكرين) اما ان جعلا علمين لمؤنثين منعا للعلمية والتأنيث لا لها والعجمة (قوله وشتر) علم لحصن وفى نسخة شيث علم النبى صلى الله عليه وسلم والحاصل أن أسماء الانبياء كلها عجمية الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا وبعضهم أبدل هودا بآدم فهذه الاسماء عربية وان كانت مسمياتها عجمية لانه لم يوجد من العرب وهم ذرية اسمعيل نبى الاسد الكل محمد صلى الله عليه وسلم لكن حيث كانت العرب ذرية اسمعيل وآدم قبل ذلك فما معنى كون اسمه عربيا لعل معناه ان اسمه موافق لآحاد الكلمات العربية وآت على استعمالهم الغالب بخلاف غيره تأمل وأسماء الانبياء كلهم ممنوعة الا ما سبق ويزاد نوح ولوط وشيث وان كانت عجمية لعدم زيادتها على الثلاث وأسماء الملائكة كلهم أعجمية الا منكر بفتح الكاف ونكير ورضوان ومالك وهذه مصروفة الا رضوان للعلمية وزيادة الالف والنون وأسماء الاسبوع كلها مصروفة وكذا الشهور الا شعبان ورمضان للعلمية وزيادة الالف والنون وجمادى الاولى وجمادى الثانية لالف التأنيث المقصورة ورجب وصفر للعلمية الجنسية والعدل عن الرجب والصفر فان أريد شهر غير معين صرف الكل (قوله أخر مقابل آخرين) من حيث ان أخر جمع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جمع المذكر وأما مقابل آخرين بكسر الخاء فمصروف لانتفاء العدل لان أخرى مقابل الاولى تذكر وتؤنث الخ (قوله معدولة عن آخر) وأصله افعل تفضيل بمعنى أشد تأخرا ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير (قوله بفتح الخاء) احترز عنه بكسرها فانه مقابل أول كما سبق (قوله فان قياس أفعل التفضيل الخ) ان قلت مقتضى هذا ان آخرين وأخريات تمنع من الصرف قلت الصرف حذف تنوين التمكين ولا تنوين فى آخرين واخريات تنوينه مقابلة نعم مقتضى ذلك منع صرف أخرى للمؤنث هذا وقد لحنوا من قال كان صغرى وكبرى وكأنه لكونه لم يسمع فى هذا العدل الا آخر وحده فحينئذ سقط ما ذكر من أصله (قوله فيجب صرف

صفوان الخ) أصل الصفوان الحجر الاملس والارنب الحيوان المعلوم لانه يمنع الوصف الاصلى ولاعبرة بالاسمية العارضة كادهم للقيد فظهر ان هذا الشرط للوصفية سواء كانت مع زيادة الالف والنون أو مع وزن الفعل وقول الشارح سابقا فان مؤنثه سكرى وقوله فان مؤنثه جراء الخ تعليل لمحذوف تقديره فان ماذكر ممنوع من الصرف لوجود شرط المنع فيه فان مؤنثه الخ تامل والمراد بالشرط عدم قبول التاء (قوله والحذف يكون علامة للجزم نيابة عن السكون) اعلم ان ابهم فى نحو قولهم الضمة أصل فى الرفع وغيرها نائب وجهين الاول انها أكثر مواضع اذهى فى أربعة مواضع بخلاف غيرها كما سبق والثانى ان الحركات أخف من الحروف والاخف أولى بأن يجعل أصلا وكلاهما لايتأتى فى جعل السكون أصلا للحذف بل يقال حذف الحرف أخف من حذف الحركة اذ زوال الاثقل أعظم خفة والحذف فى موضعين المعتل والاسماء الخمسة الا أن يقال جعلوا السكون أصلا لكونه أشرف موضعا اذهو فى صحيح الآخر والحذف فى معتله واما الافعال الخمسة فهى فرع لان الواحد المذكر أصل ماعداه من التأنيث والتثنية والجمع أو يقال حذف الحركة أسهل من حذف الحرف لعظم الحرف والاصل أن لايتجاوز الاسهل تأمل (قوله يحمل أمثال ذلك على الضرورة) قيل بل هو لغة لقوله تعالى لا تخاف دركا ولاتخشى واجيب بأن الالف للاطلاق أى لان فواصل السجع كالنظم قلت لاهنا نافية نظيرالتى قبلها بلصقها وهو اتيان بالنهى فى صورة النفى على حد لايمسه الا المطهرون والايراد مبنى على انها ناهية (قوله المعربات قسمان) ان قلت فيه اخبار بالمثنى عن الجمع قلت لاضرر حيث كان المثنى جمعا فى المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهنا كذلك لان كل قسم تحته افراد متعددة وهم يقولون ان فى العبارة حذفا أى المعربات ذوات قسمين أو ان ال للجنس وهى اذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته وقد يقال لاحاجة للحذف لان المطابقة اللفظية لاتلزم بين المبتدا والخبر كما مثلنا وكقولهم زيد وعمرو وبكر الكل قائمون فراعوا معنى كل وأيضا لو التزموا المطابقة اللفظية لما ينفعهم جعل ال للجنس شيأ اذهو لايبطل جمعية اللفظ ثم قولهم المعربات ذوات قسمين يرد عليه انها نفس القسمين والشئ لايكون صاحبا لنفسه والجواب انها مختلفة بالاعتبار لان المعربات اسم لها من حيث اجتماعها والقسمان يلاحظ فيهما الافتراق الى جزأين ثم جعلهم ال للجنس يقتضى انها معرفة مع انها هنا داخلة على وصف فهى موصولة الا أن يقال المعربات فى الاصطلاح صار اسما للفظ المخصوص بقطع النظر عن الصفة تأمل (قوله بالحركات الثلاث) المراد أن اعرابه لايخرج عنها فال للجنس وليس المراد انه يعرب بكل منها ألاترى أن جمع المؤنث السالم لاتوجد فيه الفتحة والفعل ومالاينصرف لاتوجد فيه الكسرة (قوله المعتلة) أى المختومة بحرف العلة وهو الواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولو حذف قوله المضافة ماضر لان الاعتلال لايكون الا مع الاضافة كما سبق (قوله والالف تنوب عن الضمة فى تثنية الاسماء خاصة) الحل الفاء للتفريع وكذا نظائره بعده وخاصة مصدر أتى على فاعلة تقول جاء الزيدون خاصة وعامله محذوف أى أخصهم خاصة أى خصوصا (قوله ترفع بثبوت النون) أى بعد فاعلها وقولهم النون تكون علامة للرفع فى الافعال الخمسة تسمح لان النون بعد الفاعل وبعد فاعلها الافيها وظهر لى هنا لغز لطيف لم

نفس قطع الحركة وما ناب عنه وهو الحذف وأقول السكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف وما معنى كون العدم لفظيا الا أن يقال ليس هذا من نسبة الجزئي للكلي بل المراد أن السكون شئ يؤخذ من لفظ الانسان أى أنه يعلم السكون من عدم لفظه بالحركة والحذف من عدم لفظه بالحرف وخلاصته أن اللفظي ما ارتبط باللفظ اثباتا أو نفيا * الثانى قولهم الضم على أنه معنوى لزوم مخصوص علامته الضمة معناه علامته وجود الضمة فى جميع الاحوال فحصلها أنا نجعل وجود الضمة فى ثانى حال وثالث الخ علامة على لزوم الاسم لها ولا يخفاك صعوبة هذا وأنه يدفع ما يقال لا يلزم من الضمة اللزوم حتى يجعل علامة له لجواز زوالها * أما قولهم الرفع تغيير مخصوص علامته الضمة فمعناه علامته طرو الضمة بعد أن كان غيرها وهو ظاهر * الثالث مقتضى ما سبق أن الواو فى يا زيدون ضم والياء فى لا رجلين فتح وربما يقويه قولهم يبنى على ما رفع به وما ينصب به فيحمل البناء على الاعراب فكما أن الياء فى الاعراب نصب كذلك الياء فى البناء فتح فحينئذ يأتى توقف فى الذين مبنيا على الياء فانها فى الاعراب تأتى نصبا وجرا وانظر تحمل فى البناء على أيهما وعبارتهم انما هى مجرد مبنى على الياء * الرابع قولهم مبنى على الضم ونحوه على فيه مستعارة لباء الملابسة دلالة على شدة التمكن أى موضوعة مبنية ملتبسة بالضم ولك أن تريد البناء المقابل للاعراب وعلى مستعارة لباء التصوير أى مبنى بناء مصورا بالضم وأما قولهم معرب بالفتحة فمعناه معرب ملتبس بالفتحة امامن حيث ان الفتحة علامة اعرابه أو انها نفس اعرابه فهو آت على المذهبين بخلاف ونصبه الفتحة وعلامة نصبه الفتحة فكل على مذهب * الخامس قولهم فى المبنى فى محل رفع مثلا لا يقدح فى بنائه لان المراد فى محل الحق فيه للرفع يعنى أنه لو وقع فيه المعرب لرفع وذلك المحل مكان مجازى يعتبره العقل وهو الذى يحل فيه المرفوع وهذا معنى قولهم الجملة فى محل رفع فبهذا يستغنى عما اشتهر من تأويل الرفع بالمرفوع أو حذف مضاف أى محل ذى رفع * السادس قولهم البناء لزوم الكلمة حالة واحدة معناه كونها بحيث لا تتغير بتعاقب العوامل فلا ينافى أن بعض افراد البناء جائز كالظرف من نحو الى يوم تقوم الساعة وبعضه مقيد بحالة مخصوصة كما فى قبل وبعد واسأل الله اللطف (قوله والاعراب الخ) اعلم أن الاعراب منه المحلى وهو فى الجمل والمبنيات ولا يقدح فى بنائها كما سبق وتعريف المصنف لا يشمله الا أن يريد بقوله أو تقديرا ما يشمله (قوله تغيير آخر الاسم) أقول خلافا لشارحنا على الآجرومية المراد تغيير منسوب لآخر الاسم أعم من أن يتغير نفس الآخر كالاسماء الستة أو حاله من الحركات ومن الاول المثنى والجمع لان نونهما مقدرة الانفصال ثم المراد تغيير ولو عن حالة الوقف فيشمل أول اعراب لكن هذا لا يظهر فى المضارع لان عامله التجرد وهو ملازم فلا يعقل له حالة قبله يغير عنها فالاولى أن الاعراب بناء على انه معنوى تأثر الكلمة بالعامل ولو لم يكن تغييرا وخلاصة الكلام أن الاعراب أثر العامل أو تأثيره (قوله والفعل المضارع الخالى من النونين) مفهومه لو كان ماضيا أو مضارعا فيه النونان فهو مبنى كما سبق ثم هل له محل من الاعراب كمبنى الاسماء أو لا كنت أفهم انه لا محل له وذلك أن الاعراب فى الفعل فرع فحيث انتفى لفظا لا حاجة لاعتباره محلا ثم رأيت النص بأن المضارع والماضى تعمل فيهما أداة الشرط محلا وكذا الناصب فى المضارع فقلت قياسه

أن يعمل

أسبق به فيما اعلم هو أن يقال لنا معمول فصل بين عامله واعراب عامله والشأن ان الاعراب فى آخر الكلمة فيقول المسؤل هل يدخل المعمول بين اجزاء الكلمة بل يزاد و يقال وشرط اعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المعمول بينه وبين اعرابه وظاهر أن وجود معرب شرط اعرابه فصل الاعراب منه بفاصل غريب ونظمت ذلك فقلت

ألا يا امام النحو لازلت مخرجا * فرائد در من عميق المسائل
أرى عندى معمولا وقد جاء فاصلا * لنا بين عامل واعراب عامل
وزاد ارتيابى ان تحصيل فصله * هو الشرط فى الاعراب دون مجادل
فقل لى فداك النفس ماهو معرب * لاعرابه شرط اقتران بفاصل

جوابه

بحمد الهى بدء قولى وبعده * صلاة وتسليم لخير الوسائل
نعم خمس أفعال لها النون رفعها * ومعمولها باذا ضمير لفاعل
فهاك جوابا زانك العلم والتقى * وزدت كمالا عند كل المحافل

فظاهر أن الضمائر فاعلة بها وعامل الفاعل هو الفعل وانها لاتعرب هذا الاعراب الا اذا اتصلت بالضمائر

(باب علامات الافعال وأحكامها)

لك فى التراجم أوجه سبعة خبر لمحذوف أى هذا باب أو مبتدا خبره محذوف أى باب علامات الافعال أذكره أو مفعول لمحذوف أى اقرأ باب علامات الافعال أو مجرور بحرف محذوف أى انظر فى باب لكن يلزم على هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو قليل أو انه مبتدأ وجملة الكلام بعده خبر أى باب علامات الافعال هو قولنا علامة الفعل الماضى الخ أو انه خبر مقدم وجملة الكلام بعده مبتدأ أى هذا الكلام هو باب الافعال والوجه السابع انه موقوف لامعرب ولامبنى على حد ما يأتى فى المبتدا فى الاعداد المسرودة وهذا أحسن الاوجه لاغنائه عن تقدير مع حصول الغرض من فصل الكلام اللاحق عن السابق و يأتى اشارة لنحو هذا فى الاعداد وهو يبطل من قال الوقف لم يسمع (قوله كراهة توالى أربع متحركات) أى لفظا نحو ضربت أو تقديرا نحو سرت وقلت اذ الاصل سيرت وقولت قلب الحرفان لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفا للساكنين ثم اجتلب دلالة على كل حرف حركة من جنسه على فاء الكلمة وأما نحو استخرجت فعلة سكونه طرد الباب (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) أى انهم يكرهون أربع حركات فى كلمة واحدة وفيما هو بمنزلتها وهو الفعل مع فاعله لما بينهما من التلازم بخلافه مع المفعول اذ افعال كثيرة لازمة فلا مفعول لها فلم يسكنوا مع المفعول المتحرك فضربنا بسكون الباء بمعنى أوجدنا الضرب و بفتحها بمعنى أوقع علينا فلان الضرب واعترض بأنا نجد أربع متحركات فى الكلمة كشجرة و بقرة وأجيب بأن تاء التأنيث وحركتها فى نية الانفصال قلت لايخفى انها لاتكون بنية الانفصال أقل من كلمة لاصقت كالفاعل مع الفعل وقد كرهوا فيه ذلك فالاحسن ان كراهة ماذكر فى حركات لازمة وهى حركة البنية والبناء

اما حركات الاعراب كحركة التاء فلا تثقل فيها لانها تظهر في صور مختلفة وتنتقل بتنقل العوامل والتنقل يوجب خفة ولله در من قال

تنقل فلذات الهوى في التنقل * ورد كل صاف لاتقف عند منهل

(قوله أو واو جماعة المذكرين) أو هنا للاحد الدائر على حد قوله جل ذكره ولا تطع منهم آثما أو كفورا وفي نسخة بالواو وهي ظاهرة ثم ان هذا مفهوم قوله متحرك ومن مفهومه ألف الاثنين والفتح باق معها (قوله استثقلت الضمة الخ) هذا هو الصواب لا ما في كلام الجماعة هنا من قولهم تحركت الواو الخ وان استظهروه وذلك لما نبه عليه العلامة عند الكلام على لتبلون من ان شرط قلب الواو والياء ألفا تحركهما وانفتاح ما قبلهما اصالة تحريكهما والضم هنا عارض لمناسبة الواو بعده (قوله حملا على ضربن) أي الذي سكن فيه كراهة توالي أربع متحركات وقوله لان المضارع فرع الماضي أي لان المضارع ماض زيد عليه حرف المضارعة وغيرت هيئته والمجرد أصل للمزيد (قوله وضابط ذلك ان الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه) اعترضه العلامة ابن قاسم بان الامر المسند للمؤنثات يبنى على السكون ولو كان معتلا نحو اخشين وارمين واغزون بالنسوة مع ان مضارعه حال جزمه يجزم بالحذف اه قلت يجاب بأن هذا ضابط لبناء الامر الاصلي والسكون المذكور عارض بعروض النون والا لورد أيضا المؤكد بالنون فانه مبني على الفتح صحيحا أو معتلا ولا يجزم به مضارع

(باب المرفوعات من الاسماء سبعة)

قال والجمع مرفوع على حد جبال راسيات لا جمع مرفوعة أي كلمة مرفوعة لقوله بعد سبعة وعدد المؤنث يحذف منه التاء وأقول بل يصح أنه جمع مرفوعة ويحمل حذف التاء من عدد المؤنث واثباتها في المذكر اذا كان المعدود مذكورا تمييزا للعدد اما ان لم يذكر أصلا أو سبق عليه جاز التذكير والتأنيث كما هنا ومنه قول الفقهاء سنن الوضوء ثمانية ألا ترى أنه جمع سنة وذكره النووي فيما أظن (قوله الفاعل وهو الاسم المرفوع الخ) قال الشارح في شرحه على الآجرومية ان هذا التعريف رسم بخواص الفاعل وهو مبني على ما قاله بعض ان الامور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جزما لجميع تعاريفها رسوم لجواز ان لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساو ولا أعم ولا أخص قال الفخر الرازي في نظير هذا المقال وهو عن التحقيق بمعزل اذ هي أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع الالفاظ بازائها ولا ماهية لها عند الواضع الا هذه الامور فالتعريف بها حد على أن عدم الجزم بان هذه الامور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كما هو ظاهر نقله عنه قاضي القضاة مولانا شيخ الاسلام زكريا الانصاري على ايساغوجي في آخر الكليات ولقد كان يخطر ببالي فلله الحمد (قوله المسند اليه فعل) الاسناد كما سبق ضم كلمة الى أخرى على وجه تحصل به الفائدة فهو من عوارض الالفاظ فحينئذ لا يرد ما نقله الطبلاوي عن السيد عيسى الصفوي من أن التعريف يشمل مفعول المفاعلة كضارب زيد عمرا اذ كل منهما واقع منه الضرب ومسند اليه معنى لانا نقول الفعل بالنظر للمفعول ليس بينهما اسناد نحوي اذ هو ضم كلمة لاخرى على وجه تحصل به الفائدة وضم

الفعل للمفعول لا تحصل به الفائدة انما تحصل بضمه للفاعل ثم يرد نائب الفاعل نحو ضرب زيد اذ هو اسناد نحوى تتم به الفائدة على جهة القيام وذلك ان مصدر ضرب المبنى للمجهول هو الضرب بمعنى الكون مضروبا وهو قائم بالمفعول اللهم الا أن يراد المسند اصالة وهو اسناد بعد حذف الفاعل أو يقال وهو الاحسن ان هذا تعريف موصل لذهن الطالب بوجه ما وقد اجاز المتقدمون التعريف بالاعم لذلك وأما قول نجم الائمة الرضى انه خارج بقوله على جهة قيامه به لان المراد بجهة القيام أن يكون على هيئة المبنى للفاعل فلا دليل عليه مع أن ضمير به للاسم الشامل للفاعل ونائبه وغيرهما ولا يظهر الا لو كان الضمير للفاعل وهو محذور بلزوم الدور باخذ المعرف فى التعريف اذ المعرف متوقف على جميع أجزاء التعريف تأمل (قوله نحو علم زيد) فان العلم كيفية نفسانية يوجدها المولى فى زيد لا انها تحدث عن زيد (وأقول) هو محصل لها بأخذه فى أسبابها فهى واقعة منه والظاهر أنه لا فرق فى استعمال العرب بين علم زيد أن عمرا قائم وبين ضرب زيد عمرا فى ان كلا منهما فعل صدر منه فالاولى التمثيل بمات زيد ومرض عمرو وليظهر ما قاله بعد من ان هذا فاعل مجازى أى بالنظر للغة لان الفاعل فيها من أوجد الفعل وان كان فاعلا حقيقة فى النحو فن ثم شمله التعريف (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يرد من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى والجمع تأمل

(باب نائب الفاعل)

جعله نائبا نظرا الى أن الاصل أن يبنى العامل للفاعل والا فبعد بناء العامل للمجهول حقه ان يسند للمفعول اصالة فتأمل (قوله بعد ان كان منفصلا عنه) أى بالفاعل وذلك لان الاصل تأخير المفعول عن الفاعل وعكسه طارئ لا عبرة به (قوله وأنث الفعل لتأنيثه) يجب أنه مستأنف غير مرتبط بما قبله وذلك أنه فى المثال السابق مذكر ولو قال ويؤنث كان أوضح (قوله فكسر الباء مقدر) ظاهره ان قوله تحقيقا أو تقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الاول أيضا كما لا يخفى ثم يجوز فى نحو بيع الضم التحقيقى كما هو مشهور ثم قوله فى المضارع تحقيقا أو تقديرا تعميم فى الفتح فقط وأما الضم فمحقق دائما (قوله أو تقديرا نحو قيل عمرو) مراده بالتقدير هنا المعنى بخلافه سابقا فان المراد به الاصل

(باب المبتدا والخبر)

(قوله المبتدا هو الاسم المرفوع) كذا فى نسخة بذكر المرفوع ويرد عليه ما اشتهر من أن الرفع حكم وهو لا يؤخذ فى التعريف وأقول الظاهر ان هذا غير محقق وان قولهم لا يدخل الحكم فى الحد معناه لا يدخل الحكم المنسوب للمحدود لا لاحد أجزاء الحد وذلك أنهم وجهوا المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف فهو متوقف على التعريف فلو أخذ فى التعريف توقف التعريف عليه فيلزم الدور وظاهر أنه لا يتوقف على التعريف الا الحكم على المعرف كأن يقال الانسان هو المحكوم عليه بأنه كذا وهنا الحكم لم ينسب للمبتدا انما نسب للاسم وهو معلوم قبل التعريف والا لم يدخل فيه لبيان الماهية فلا دور وهنا مبحثان (أحدهما) لا يقع المبتدا نكرة الا بمسوغ من جملته الوصف قال ابن قاسم وفيه اشكال اذ مقتضاه جواز حيوان آدمى فى الدار ومنع انسان فى الدار مع ترادف المبتدأين فيما الفرق بينهما

قال ورأيت شيخنا استاذ المحققين السيد عيسى الصفوى قال تحقيق ذلك ان العرب اعتبروا الوصف مسوغا لنكتة تظهر فى بعض الاحيان ثم طرد الباب فلا يضر تخلفها فى بعض المواد هذا حاصله بالمعنى (وأقول) ما أورد العلامة ابن قاسم نفعنا الله به قائم فى كل مادّة اذ معلوم ان وصف النكرة نكرة فظاهر كلامهم جواز الابتداء بالنكرة موصوفة ومنع الابتداء بوصف النكرة وحده فيجوز رجل عالم فى الدار دون عالم فى الدار وهكذا جميع الامثلة مع ترادفهما فى الفائدة فلا يظهر كلام السيد الصفوى المذكور ويخطر ببالى جواب آخر هو أن النكرة مع وصفها من باب الابهام ثم التفصيل فلما ذكر الموصوف المبهم أولا تشوقت النفس لتخصيصه فيأتى الوصف مفيدا لما تشوقت له النفس بخلاف ما لو ذكر الوصف أو مرادفه ابتداء فلم يأت بعد طلب فلا مزيد فائدة فيه فمن ثم جاز الاول دون الثانى ومثل هذه النكتة لا يبعد أن يعتمد عليها عند البلغاء فانصف (المبحث الثانى) من المبتدا اما معه وصف أغنى عن الخبر نحو بقرة تكلمت وأقل رجل يقول ذلك فالجملة فى الاول صفة للمبتدا وفى الثانى صفة للمضاف اليه لا خبر لان احتياج النكرة الى الوصف أشد من الاحتياج للخبر وأيضا يدل على الوصفية فى الثانى المطابقة للمضاف اليه نحو أقل رجل يقول ذلك وأقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك هكذا اشتهر (وأقول) الذى يقبله الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لان القصد الحكم على البقرة بالكلام والاخبار عنها بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادة كما هو مشهور ولو جعلت صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة أن يقال البقرة المتكلمة فلم يتم الحكم ولم تحصل فائدة ألا ترى أنهم عدوا المركب التوصيفى التقييدى من المركبات الناقصة نحو الحيوان الناطق فانصف وأما التثنية والجمع فى المثال الثانى فنظرا لمعنى المبتدا لان قولك أقل رجلين يقولان ذلك مصدوق الاقل فيه رجلان هما أحقر أفراد مطلق رجلين وقس (قوله للاسناد) أورد عليه قوله

غير مأسوف على زمن ٭ ينقضى بالهم والحزن

فان غير مبتدا وليس مسندا ولا مسندا اليه نعم لما أضيف للوصف كأنه هو والوصف شئ واحد فسد مرفوع ذلك الوصف وهو الجار والمجرور نائب الفاعل مسد الخبر كما يسد المرفوع المسند اليه نفس المبتدا نحو أقائم زيدان قلت اجعل غير خبر المحذوف أى أنا غير مأسوف قلت لو كان كذلك لقيل غير آسف بصيغة اسم الفاعل من أسف فهو أسف أى حزن فهو حزين الا أن يحمل على حذف حجابا مستورا أى ساترا (قوله نحو واحد) ان قلت لم لا تجعل الاعداد مسندة لمحذوف أى هذا واحد الخ قلت القصد مجرد حصر المعدود وهو حاصل بمجرد السرد من غير التفات لمحذوف فلا داعى له ٭ (تنبيه) ٭ رافع المبتدا على المشهور من الاقوال المعلومة هو الابتداء وهو كما قال ابن مالك تجريده من العوامل اللفظية ويعترض بنظير ما اعترض به على قولهم رافع المضارع التجرد من ان التجرد عدمى فكيف يعمل الرفع الوجودى وهو اعتراض لينه ما قيل لما علمت أن العامل ما عملت العرب عند وجوده أمرا مخصوصا ولا مانع من ان العدم المقيد كعدم العوامل اللفظية تعمل العرب عنده حقيقة الرفع أى تنطق به عنده واما جواب بدر الدين بن مالك بأن التجرد ليس عدميا وانما هو وجود المضارع على أول أحواله فممنوع بان التجرد الخلو بالضرورة

(قوله

(قوله الاول الجملة الخ) اعلم أن الجملة لابد لها من رابط عدوا منه اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة انا لانضيع أجر المصلحين وعدوا منه الاشارة للمبتدا نحو ولباس التقوى ذلك خير (وأقول) يمكن ادراج الاشارة فى الاعادة بالمعنى فان معنى اسم الاشارة فى التركيب نفس المبتدا ان قلت كذلك الضمير هو اعادة للمبتدا بالمعنى قلت نعم لكن لما كان الضمير متأصلا فى باب الربط فى ربط الخبر والصلة وغيرهما ناسب أن يعد رابطا مستقلا ولا يدرج فى غيره بل لا ينظر لغيره الا عند انتفائه (قوله بمحذوف وجوبا) ان قلت يرده التصريح به فى قوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

قلت لم أر من استشكل بهذا لكن يمكن الجواب عنه بأن كائن هنا ليس من الكون المطلق بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله تقديره مستقر ان قدر مفردا الخ) ان قلت حينئذ الظرف والجار والمجرور لا يخرج عن كونه مفردا أو جملة قلت لما كانت صورتهما الظاهرية ليست مفردا ولا جملة وحالهما فى المتعلق محتمل جعل قسما مستقلا ان قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد قلت لما كان الاصل فى الخبر الافراد جملا كأنهما مفردين حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا يحتملان بحسب المتعلق أنهما جملة قيل شبه الجملة فتدبر

(باب اسم كان وأخواتها)

قولهم اسم كان الاضافة فيه لادنى ملابسة من حيث عملها فيه وكذا قولهم خبر كان وزيد هذا بان اطلاق الخبرية نظرا لما كان فتأمل (قوله امامع الدوام الخ) خارج عن مدلول كان وتحقيقه ان معنى كان الثبوت فيما مضى ثم الاصل فى كل ثابت ان لا ينعدم فالاصل فى كان الاستمرار لكن الغالب المتبادر منها الانقطاع (قوله وليس) أصلها ليس بوزن علم واعلالها تقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا ان ليس فعل جامد لا يتصرف فناسب عدم التصرف فيه بالقلب الا أنه خفف بسكون الياء (قوله هذه الاربعة لملازمة الخبر الخ) فى الحقيقة الاربعة للنفى والملازمة من حيث النفى الداخل عليها ونفى النفى اثبات (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أى الحال المعتادة فقولك ما زال بكر مطالعا معناه ملازمته للمطالعة فى أوقاتها المعتادة لا وقت النوم والاكل (قوله لان معناها النفى الخ) الاولى لانها لم تسمع من العرب الا كذلك وأما علته فلا تنتج ألا ترى أن ليس معناها النفى ولا يشترط فيها شئ (قوله وسميت ناقصة لافتقارها الى خبر منصوب) يعنى أنها فى حال نقصانها ودلالتها على الحدث الناقص وهو الكون كذا لا تفيد الا مع خبر منصوب وهذا بخلاف الافعال التامة المتعدية فليس ذكر المفعول فيها لتحصيل أصل الفائدة بل لقسمتها فتأمل جدا (فائدة) زال يزال من النواسخ وزال يزول انتقل وزال يزيل ميز المختلط من الاشياء بعضه عن بعض وقلت فى ذلك

يا مليحا من لا يزال مليحا * ارحم الذى عن حبه لا يزول

حار عقلا بل لا يزيل اختلاطا * فامنحنه قربا بطه الرسول

(قوله لنيابتها عن الظرف الخ) حاصله ان ما مصدرية تؤول مع صلتها بمصدر ثم قد يكون المصدر نائبا عن الظرف كما فى آتيك طلوع الشمس أى وقت طلوعها فتكون ظرفية كما مثل الشارح

(خاتمة) هل يجوز تعدد خبر الناسخ نقل الحلبي هنا عن أبي حيان وابن السراج عدم جواز تعدده ولو قلنا بجواز تعدد خبر المبتدا قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه (قلت) يرد عليه قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وأمثاله اللهم الا أن يجاب بأن بصيرا مثلا صفة لسميعا وليس خبرا ثانيا لكن لا داعي لهذا

(باب تميم النواسخ)

(قوله بخلاف أعلى زيد عمرا جبة الخ) اعترضه الحلبي بأن ظاهره ان كل ناسخ معمولاه أصلهما المبتدا والخبر وليس كذلك ألا ترى الى معمولي صار اقول أشد الامثلة ورودا صار الجاهل عالما فانه لا يصح ان أصله الجاهل عالم (وأقول) بل يصح وذلك لان مرادنا بالجاهل الذات بقطع النظر عن ثبوت الجهل لها والا لزم اجتماع الضدين حيث صارت عالمة وظاهر ان الذات مجردة يصح الحكم عليها بالعلم ولا غرابة في اطلاق المشتق على الذات مجردة فقد قالوا ذلك في قولهم العلم معرفة المعلوم في دفع الدور اللازم لاخذ المشتق في تعريف المشتق منه *(خاتمة)* يقال زعم صار زعيما أي سيدا ومنه اللهم صل على المخصوص بالزعامة وقولهم للاعمى زعيم جبر اله كما يقولون له بصير

(باب التوابع)

(قوله كل ثان الخ) زاد المرادي غير خبر ليخرج الخبر الثاني اذا تعدد نحو الرمان حلو حامض فانه يتبع الخبر الاول في الحاصل والمتجدد واعترض عليه بأنه كان عليه أن يزيد وغير حال أيضا ليخرج الحال الثانية نحو جاء زيد راكبا ضاحكا (قلت) قد يقال ان قوله أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد يقتضي أنهما حالان لغير اعراب واحد فخرج الحال الثاني بالنظر للحال الاول اذ اعرابهما واحد لا يتغير وهو النصب ثم اعترض على التعريف بأنه لا يشمل نحو ان ان أو ضرب ضرب اذ لا اعراب (قلت) واعترضه الدماميني على المغني أيضا بالجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وأنا أقول سبب هذا فهم أن المراد بالاعراب مقابل البناء ولنا أن نقول بل المراد به التطبيق على قواعد العربية ومن ذلك قولهم أعرب جاء زيد مثلا أي ان التابع يطبق على قواعد العربية بما يطبق به المتبوع فمن ثم تراهم يقولون المعطوف على الفاعل فاعل وعلى الصلة صلة وعلى الخبر خبر ولا غرابة في أن يقال توكيد الفاعل فاعل وكذا بدله الخ اذ لا فرق بين العطف وبقية التوابع ويندرج في الاعراب بالمعنى المذكور البناء اذ هو تطبيق على قواعد العربية فتأمل جدا وانصف ويكون المراد ما ذكر نعلم ان الخبر والحال من المنصوب غير داخلين في قولنا أعرب باعراب ثانيه اذ المبتدا يطبق على القواعد بأنه مبتدا والخبر بأنه خبر فلم يطبق تطبيقه وصاحب الحال يطبق بأنه مفعول والحال بكونها حالا فتأمل نعم ما زال الخبر الثاني الذي أورده المرادي داخلا ويمكن اخراجه بقولنا ثان فانه ليس المراد ثان في العدد والا شمل النعوت المتعددة بل المراد ثان في الرتبة بحيث لا يكون مقصودا لذاته بل انما هو مقصود بعد قصد الاول المتبوع وبطريق التبع له وليس كذلك الخبر الثاني مع الاول فانهما في القصد سيان اذ كل منهما خبر فمن ثم لك تقديم أيهما ألا ترى أن قولك حلو حامض أو حامض حلو سيان وهما في قوة شئ واحد على كل حال أي مز تأمل واستغفر الله العظيم (قوله ونعني

بالمشتق الخ) منه المصدر نحو جاء زيد العدل لتأويله بالعادل أو بصاحب العدل وأما تأويل المبالغة حتى كأنه نفس العدل فعرى عن التأويل بالمشتق فلا يصح هنا الا أن يقال هو مؤول بالموصوف بكونه عدلا لكن هذا التأويل يجرى فى كل جامد فحينئذ يصح النعت بكل جامد اذا لوحظ هذا التأويل ويحرر (قوله والمراد بالايضاح الخ) اعلم ان الفرق بين التوضيح والتخصيص ليس الا مجرد اصطلاح وتعبير المصنف بالرفع والاحتمال فى الاول وبالتقليل والاشتراك فى الثانى الظاهر أنه تفنن فليس مراده الرفع من أصله اذ النعت لا يرفع الاحتمال لجواز الاشتراك فى النعت أيضا نعم يقلله والمراد بالاحتمال والاشتراك شئ واحد وهو اما الاشتراك المعنوى كاشتراك الرجل معرفا ورجل منكرا بين افراده أو اللفظى كاشتراك عين بين معانيه فترفعه بقولك عين جارية وكاشتراك العلم العارض الاشتراك فالامر فى المعرفة والنكرة على حد سواء هكذا يظهر (قوله بقاع) هو الارض المتسعة (قوله الاول الحقيقى) يشمل مررت برجل كريم أبا وقوله بعد فالنعت الحقيقى هو الجارى أى لفظا على من هو له فى المعنى يقتضى انه ليس حقيقيا وهل هو سببى أو واسطة بناء على ان السببى ما رفع ظاهرا (أقول) وعلى كل فهو يتبع فى أربعة من عشرة (قوله لان النعت الحقيقى نفس منعوته الخ) هذه حكمة والا فالتعويل على السماع ألا ترى أن بدل الكل نفس متبوعه معنى وتجوز المخالفة بينهما تعريفا وتنكيرا نحو مررت برجل أخيك (قوله وفى مثل جاءنى عبد الله الخ) هذا لا يرد من أصله لان الموصوف ليس المركب الاضافى بل المضاف وهو عبد فلا يتوهم مخالفة ثم فى الحلبى ولا مخالفة بينهما أيضا فى نحو هذا جحر ضب خرب مع أنه صفة لجحر المرفوع لان جره هذا المناسبة جر واتباع له واعرابه رفع مقدر قلت على هذا لا ينبغى أن لا يعد الجر بالمجاورة فى باب المجرورات لانه ليس جر اعراب والا لعد كسر التقاء الساكنين فتأمل ثم فيه أيضا قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا الموصول بدل مما قبله أو نعت مقطوع فلا يضر مخالفته فى التعريف والتنكير نقله عن ابن هشام اه قلت القياس أن النعت المقطوع لا يخالف التابع فى وجوب الموافقة فى أربعة من عشرة وذلك ان أصله وحقه أن يتبع فقطع لغرض ألا ترى قولهم اطلاق النعت عليه باعتبار ما كان فتأمل (قوله ومضمون الجملة) مراده به الوصف المأخوذ منها ككاتب مثلا لا المضمون المعلوم وهو المصدر المتصيد منها والمفهوم ثبوته (قوله على لغة) راجع للتثنية والجمع أى لغة أكلونى البراغيث (قوله ولذلك سمى سببيا) اعلم أن قولهم نعت سببى نسبة للسببى كالشافعى نسبة للامام الشافعى وياء النسبة تحذف من المنسوب اليه ثم هذا السببى المراد به الظاهر الذى رفعه النعت نسبة للسبب وهو الضمير لان السبب لغة الحبل يربط به ولما كان الضمير رابطا فى الاخبار كالصلاة ونحوها سمى سببا (قوله والمعارف ستة) اعلم أنه وقع فى ترتيبها فى التعريف خلاف مبسوط موجه بتواجيه ليست بالقاطعة وأنا لا يظهر لى الآن ذلك اصطلاح فقط بل أصل المعرفة والنكرة مجرد اصطلاح والا فبعض المعارف كضمير الغائب والموصول يساوى النكرات فى الشيوع فلا فرق بينهما فى العقل فتأمله (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به وهو الضمير) أقول التعويل فى ذلك على السماع وما ذكره الشارح لا يتم اذ الضمير شائع فى كثير خصوصا فى ضمير الغائب فيحتاج للايضاح وهو مؤول اما بالمتكلم أو بالمخاطب أو بالغائب وكل مشتق (قوله

ولعدم تأوله بالمشتق لما بينهما من التضاد) أقول بل يمكن تأويله بالمسمى بزيد مثلا وقد ارتكب ذلك فى نحو هذا زيد عند من قال الجزئى الحقيقى لا يقع محمولا الا بتأويله بكلى فالاحسن فى هذا التعويل على السماع (قوله أو شاع فى جنس مقدر وجوده كشمس) أى مقدر وجود افراده المتعددة فلا ينافى وجود فرد منه حقيقة (قوله فجميع أسماء الاجناس من النكرات الجامدة) المحل للواو لا للفاء (قوله جاء هذا الرجل أى الحاضر) قوله أى اشارة الى أن ال لتعريف العهد الحضورى وان رجلا وان كان جامدا الا أنه مؤول بالمشتق

(باب التوكيد)

(قوله اعادة الاول) أى المعنى الاول فضابطه ان المعنى الاول معاد فان أعيد اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيدا ومنه قول المؤذن الله أكبر الله أكبر لان الثانى انشاء لتكبير آخر خلافا لابن السراج هكذا قال ابن هشام وقد يقال الحق مع ابن السراج لان الله أكبر اخبار بثبوت الكبرياء لله والثانى تأكيد له وكون المراد فيما ذكر الاخبار غير بعيد اذ الاخبار بما ذكرناه على الله سلمنا أنه انشاء فمن أين ان الثانى غير الاول لم لا يجوز أنه انشا بالاول تكبيرا أى ابعادا عن كل ما لا يليق ثم أعاد ذلك التكبير نفسه وذلك على حد اضرب اضرب فتأمل (قوله بلفظه) الباء للتصوير أى التوكيد هو الاعادة المصورة باللفظ أو المرادف وذلك ان الذى يقال له توكيد هو اللفظ الثانى لا الاعادة التى هى فعل الفاعل (قوله جىء به لقصد التقرير) خرج به جميع التوابع حتى عطف البيان لانه للتخصيص أو التوضيح كما يأتى (قوله الرافع احتمال تقدير اضافة الخ) اعلم أن احتمال تقدير الاضافة لو اقتصر عليه لكفى اذ هو متأت فى مثال توهم ارادة الخصوص بأن يقال تقدير جاء الجيش جاء بعض الجيش وكذا احتمال المجاز العقلى وهو اسناد الفعل لغير من هو له قائم فى المحلين نعم احتمال ارادة الخصوص لا يتأتى فى مثال توهم تقدير الاضافة (قوله وانه من الاسناد المجازى بالنقص) المعهود فى البيان استعمال الاسناد المجازى فى المجاز العقلى دون المجاز بالحذف (قوله انه لا يتبع نكرة عند البصريين) أى ويتبع نكرة عند الكوفيين بمعنى انه قد يأتى بعد نكرة توكيدا لها الا أنه يوافقها فى التنكير اذ ألفاظ التوكيد معارف اتفاقا بالاضافة الظاهرة أو المقدرة كأجمع واخواته

(باب العطف)

(قوله أى المبين) تأويل البيان باسم الفاعل ومن المعلوم ان العطف مؤول بالمعطوف يقتضى أن الاضافة بيانية ولو أبقى المصدر على حقيقته كانت حقيقية ولا داعى الى الاول وكذا القول فى تأويله النسق بالمنسوق (قوله أخرج ما عدا المحدود من التوابع) اعترض بأنه يشمل الفاضل فى قولك جاءنى زيد العالم والفاضل مع أنه نعت قلت لا نسلم انه نعت حقيقة بل هو معطوف على العالم واطلاق النعت عليه لما ان المعطوف على النعت نعت أى كالنعت سلمنا ان له حيثيتان حيثية تبعيته لزيد وهو حينئذ نعت وحيثية تبعيته للعالم وهو حينئذ عطف نسق وهو داخل فى الحد من الحيثية الاولى لا الثانية فلا ضرر وذلك ان مرادنا بتوسط الحرف أن يكون الحرف هو المعتمد عليه فى التبعية والواو هنا واسطة يعتمد عليها فى تبعيته للعالم لا لزيد فتأمل (قوله وأخرج نحو عندى عسجد) خرج هذا بتقييد الحروف بقولنا حروف العطف لكن يلوح هنا مؤاخذة هى ان التعريف يلقى لجاهل العطف فهو جاهل بحروفه والمجهول لا يؤخذ فى التعريف والجواب انا

تمنع ذلك بل هو تعريف لمن يعرف حروف العطف بأنها الحروف المخصوصة أى يعرف أنهم يسمونها حروف العطف ولا يعرف ما هو العطف (قوله وسمى نسقا الخ) أنا لا أرى هذه الاتسمية اصطلاحية والا فالنعت أولى بها خصوصا الحقيقى فانه على نسق ما قبله فى أربعة من عشرة أو تقول علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله لمطلق الجمع) من اضافة الصفة للموصوف فلا فرق بينهما لغة وتفريق الفقهاء بين مطلق الماء والماء المطلق اصطلاح لهم ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله على تقدير الارادة) لفظ تقدير يؤذن بان الارادة محذوفة منوية وليس كذلك بل لفظ أهلكنا مستعمل فى أردنا اهلاكها مجازا هذا وقال ملك المحققين الرضى ان الفاء هنا للترتيب الذكرى اهـ قلت الحذر ان تفهم ان معنى الترتيب الذكرى ان المتكلم ذكر الثانى بعد ما ذكر الاول والا فجميع حروف العطف للترتيب الذكرى على هذا ولا قائل به بل معناه ما أشار هو اليه عاملنا الله بواسع فضله أن يكون ذكر الثانى رتبته بعد ذكر الاول وذلك كالمفصل بعد المجمل والسبب بعد المسبب فانه اذا قيل أهلكناها لا تتشوف النفس لذكر سبب الهلاك وتفصيله فيؤتى بذلك ويقال فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون * (نكتة) * قوله أى أردنا اهلاكها يعنى تعلقت ارادتنا به أى تعلقا تنجيزيا حادثا وهو الذى قبيل الايجاد ولا يحمل على التعلق الازلى لان المجىء ليس عقبه والفاء للتعقيب فاحفظه فانه لطيف قل من تنبه له (قوله بأن التقدير فمضت مدة) هكذا تقديرهم والاولى أن التقدير ثم مضت مدة وذلك ان الفاء الاولى تفيد التعقيب ومضى المدة انما يكون بعد الاخراج بمهلة ثم لا حاجة لهذا من أصله لان التعقيب فى كل شىء بحسبه فهو فى الآية بمنزلته فى تزوج زيد فولد له كما أشار له الحلبى (قوله فانه لا يجوز الجمع الخ) أقول الجمع جائز مطلقا والحرمة انما هى وصف لاعتقاد انه لا يكفى الا الجميع سواء جمع بينهما أو اقتصر على أحدهما على ان التحقيق كما قال الرضى ان أو انما هى لاحد الشيئين وتخصيص الاباحة أو التخيير أو الشك أو التشكيك من خارج ولكونها لاحد الشيئين كانت فى حيز النفى للعموم بمنزلة أحد ومنه ولا تطع منهم آثما أو كفورا أى واحدا منهما (قوله للاستدراك) هو رفع توهم من الكلام السابق نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح لكن أنت خبير بأن الاستدراك لا يظهر الا لو كان المخاطب يعتقد الملازمة والتلازم بين الصالح والطالح بحيث يتوهم من نفى المرور بأحدهما نفى المرور بالآخر ونقل فى المطول عن المفتاح والايضاح ان ما جاءنى زيد لكن عمرو يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو فهو قصر قلب ثم قال والمذكور فى كلام النحاة أن لكن فى نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو لرفع توهم المخاطب ان عمرا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى أنه انما يقال ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المجىء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع فى المفتاح وأما أنه يقال لمن اعتقد انهما جاآك على أن يكون قصر افراد فلم يقل به احد انتهى (قلت) كلام النحاة انما قيد انها لرفع توهم من الكلام السابق وهذا أعم من أن يعتقد نفى مجيئهما معا أو يكون خلى الذهن من مجيئهما وعدمه غاية الامر أنه يعتقد التناسب بينهما فاذا سمع نفى المجىء عن أحدهما يتوهم منه نفيه عن الآخر فيؤتى له بالاستدراك فكيف يتم قوله وهذا صريح فى أنه

انما يقال الخ واما مثال المفتاح الذى هو قصر القلب فلا يظهر فيه الاستدراك أصلا لانه حيث اعتقد مجىء زيد دون عمرو ولم يعتقد ملازمة بينهما فلا يتوهم من نفى المجىء عن زيد نفيه عن عمرو حتى تكون للاستدراك بل لا يظهر فيه الا الاتيان ببل للاضراب الانتقالى وأما الذى قال انه لم يقل به أحد فمقتضى كلام النحويين جوازه وذلك انه حيث اعتقد مجيئهما معا فقد اعتقد مناسبة بينهما فى ثبوت المجىء خصوصا اذا انضم له اعتقاد مناسبة بينهما وملازمة فحينئذ اذا سمع النفى توجه لاحدهما اعتقد ثبوته يتوهم منه توجهه للثانى اذ لا فرق بينهما فيؤتى له بالاستدراك فالحق ان عدم التصريح بجوازه لا يكفى فى منعه مع امكان صحته نعم لو صرحوا بمنعه فافهم فان تحرير المقام من دقائق الافهام (قوله تقول فى عطف الفعل الخ) فى الطبلاوى قال بعضهم فى جعله عطف فعل على فعل تسمح لانه من عطف الجمل وأجيب بأن المقصود بالعطف الفعل لاتحاد الفاعلين اهـ وأنا أقول لا مانع من أن العطف للفعل وحده أصلا وعليه يظهر قول الشارح تقول فى عطف الفعل على الفعل فى الرفع وأما ان قلنا ان يقوم ويقعد زيد من عطف الجمل فهو عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة ابتدائية ولا رفع ثم مما ينبغى أن يتنبه له ان يقعد فى المثال على ما قاله الشارح مرفوع بتجرد يقوم لا بتجرده هو لقولهم العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ومما يوضحه أن يقوم لو انتفى تجرده بأن دخل عليه ناصب أو جازم لانتفى رفع المعطوف ونصب او جزم ثم ان الجماعة هنا قالوا لا يعطف الفعل على الفعل الا بشرط اتحادهما فى المعنى استقبالا ومضيا قلت ان كان لم يسمع من العرب أصلا فسلم والا فما المانع من قام أمس ويقوم غدا زيد

(باب البدل)

(قوله وبغير واسطة أخرج عطف النسق) حقق الشيخ ابن هشام فقال عطف النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كجاء زيد لا عمرو أو بل عمرو أو لكن عمرو واما مقصود هو وما قبله كجاء زيد وعمرو وهذان خارجان بقولنا المقصود بالحكم فان معناه المقصود دون المتبوع فمن ثم المبدل منه فى نية الطرح واما مقصود بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهو خارج بقولنا بلا واسطة اهـ والعطف بلكن بعد الاثبات مذهب كوفى (قوله بدل كل من كل) لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجمهور أن ادخال أل على كل وبعض لحن قالوا لانهما مضافة تقديرا أى كل الشىء وبعضه وأل لا تجامع الاضافة ويظهر لى قول الفارسى والزجاج بجوازه وما يصنع الجمهور حيث حذفوا أل بالتنوين مع أنه لا يجامع الاضافة أيضا (قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف) معناه أن المنظور له الاشتمال الاجمالى بأن يشعر المبدل منه ببدل مجمل لا بخصوصه وان وجد اشتمال الظرف على المظروف كما فى المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال فهو غير منظور اليه والله أعلم

*(باب المنصوبات * باب المفعول به)*

(قوله المفعول به) قال الطبلاوى نائب الفاعل ضمير يعود للفعل المفهوم من لفظ المفعول اهـ قلت لو كان كذلك لوجب الابراز لجريان الصلة على غير من هى له فالاحسن أن نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير فى الوصف والباء للالصاق أى الذى فعل به الفعل وقس الباقى (قوله كانزل الله الغيث الخ) دليل على ان قوله حقيقة الخ تعميم فى الفاعل ولك أن تجعله تعميما فى قوله وقع مثال الوقوع الحقيقى ضربت زيدا والمجازى شربت الكأس فهو مجاز عقلى فى النسبة

الايقاعية اذا الشرب حقيقة لما فى الكاس هذا ان لم يرد بالكاس ما حل فيه مجازا ثم ظاهر قوله
وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجوده قبل فعل الفاعل ومن ثم أعرب كثير السموات
فى نحو خلق الله السموات مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال الحلبى والصواب أنه مفعول به على حد
بنيت الدار قلت هذه المسئلة تتفرع على مبحث من علم الكلام هى هل الماهيات بجعل جاعل أولا
فمن قال الماهية ثابتة فى نفسها وانما القدرة تكسيها ثوب الوجود يتجه عنده أنها مفعول به ومن
قال ان الماهية انما تكون هى هى بجعل الجاعل فلا تكون عنده مفعولا به الا اذا لم يشترط سبق
المفعول به على الفعل ثم المراد كما قال الامام ابن الحاجب بقولنا وقع عليه فعل الفاعل انه وضع
للدلالة على أنه وقع عليه فخرج زيد فى زيد ضربته فان الفعل وان كان واقعا عليه فى المعنى الا أنه
لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع لضمير عنه (قوله ويصح نفيه عنه) قال الشنوانى الاولى أو نفى
عنه قلت وذلك أن المراد النفى بالفعل لا صحته بدليل مثاله والمحل لأو ولعل الواو فى قوله ويصح
بمعنى أو وذلك أن المراد ان المفعول به اما أن يتعلق به الفعل أو ينفى عنه لان ما اجتمع فيه أمران
الوقوع عليه وصحة النفى والا لما دخل نحو ما ضربت زيدا لانتفاء الاول كما اعترض به وبعد هذا
كله اعترض بانه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به أعم من جهة الثبوت
او النفى (قلت) وكل هذا مبنى على أن قوله ويصح الخ من التعريف وهو المتبادر من قول
الشارح ليدخل ما ضربت زيدا فان المتبادر منه يدخل فى التعريف ولنا أن نقول المراد يدخل
فى المفعول به وان قوله ويصح الخ كلام مستأنف بعد تمام التعريف وقع به ما يتوهم أن التعريف
لا يشمل مفعول المنفى فأفادك أنه يصح النفى أى وهو داخل لما أن المراد بالوقوع مطلق التعلق
فافهم ثم ان الرضى ذكر أن ضابط المفعول به أن يصح الاخبار عنه باسم مفعول عامله غير مقيد
بظرف قال ومن ثم لا يعد زيدا من بعت زيدا كذا مفعولا به الا توسعا بعد حذف الجار اذ هو
مبيوع له لا مبيوع اه (قلت) الا أنه يشمل المفعول المطلق نحو طفت سبعة أشواطا فانه يقال
السبع مطوفة (قوله ظاهر ومضمر) قال الطبلاوى انما بنيت المضمرات للشبه الوضعى
أو الافتقارى لافتقارها الى التكلم أو الخطاب أو تقدم المرجع أو لغناها عن الاعراب اذ
الاعراب انما يحتاج له لتمييز المعانى المختلفة والضمير تختلف صيغها باختلاف المعانى (قلت)
الحذر ان المراد بالمعانى المتكلم والمخاطب والغائب فان اختلافها بهذه لا يغنى عن الاعراب لانه
انما يميز اختلاف معنى العوامل وهو مراد الشيخ وذلك أن الضمير مع عامل الرفع له صورة تغيرها
مع عامل النصب وهو غيره مع عامل الجر الا أنه لا يظهر فى المتصل المستعمل مجرورا ومنصوبا بلفظ
واحد نحو ضربتك ومررت بك تأمل (قوله والكاف والهاء فيهن هى الضمير وحدها) وقيل
المجموع ضمير وكذا قيل الهاء فى نحو هو وهى الضمير وحدها وقيل المجموع ضمير وكذا اياك وقيل
ايا مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير أيضا أو اسم غير ضمير وقيل ايا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وكله
خلاف بلا ثمرة ظاهرة *(باب المفعول المطلق)* (قوله اما بالوصف) فى الحقيقة المبين هو
الوصف (قوله أو بالاشارة) الظاهر أن البيان بأل الداخلة على الضرب ثم هى اما للتعريف
الحضورى أو العهد ان كانت الاشارة لمعهود ذهنا فترجع لما بعده *(باب المفعول لاجله)*
سألت بعض مشايخنا ما معنى لفظ أجل فقال لى معناها الغرض قلت فاضافته لما بعده

بيانية (قوله شاركه فى الزمان) قالوا من ذلك ما اذا كان أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فراقك أو بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك اه لكن يقال الظاهر أن الاصلاح انما هو بعد المجىء لامع آخره فحينئذ كان الواجب جره باللام على حد وقد نضت لنوم ثيابها فلعله نصب بنزع الخافض أو على الحال أى مصلحا لك أى مريد اصلاحك تأمل

(باب المفعول فيه) (قوله أو اسم مكان مبهم) فنحو دخلت الدار ليس مفعولا فيه بل منصوب بنزع الخافض والاصل فى الدار لكن قال الدماميني على المغنى مذهب جماعة ومنهم سيبويه امام الفن أنه ظرف وعليه فهو مستثنى من قواعدهم ولا يقبله المكان الا مبهما لكثرة الاستعمال (قوله كرميت مرمى) اعلم أن مفعل صالح للحدث فيكون مفعولا مطلقا والزمان والمكان فيكون ظرفا وكلام الشارح فى الاخير

(باب المفعول معه)

علم أن معنى كونه مفعولا معه أنه صاحب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضا وحينئذ يحسن العطف كجاء الامير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء للماء فقط لانه هو الذى كان منخفضا ثم ارتفع واستوى والخشبة مازالت بحالها فالمراد بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوت على الجودى وليس المراد به التساوى الذى لا يكون الا بين اثنين والا لنمع رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمرو تأمل (قوله بقيد الاسم) جعل الاسم قيدا نظرا للمعنى والا فهو فى التعريف جنس الا أن المفعول به فى المعنى الواقع مقيد بالاسم (قوله نحو اشترك زيد وعمرو) فان عمرا أو ما يقوم مقامه عمدة لا بد منه يعتمد معنى الكلام عليه اذ الاشتراك انما يكون بين اثنين وقولنا لا بد منه أى لفظا أو نية تأمل لكن يرد عليه جاء زيد وعمرو فان عمرا هذا ليس عمدة ولعله اكتفى بكون الفضلة عند الاطلاق تنصرف للمنصوب فخرج هذا الا أنه يرد ضربت زيدا وعمرا الا أن يقال المراد بواو المصاحبة التى هى نص فى مصاحبة الثانى للاول عند الحكم وواو العطف وان دلت على المصاحبة فى الحكم ليست نصا فى المعية (قوله وباسم فيه معنى الفعل الخ) يتبادر منه ان كلا منهما قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الامرين اما الفعل واما ما فيه معناه وحروفه وعلى كل تخرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك ثم فى الحلبى ان الذى فيه معنى الفعل دون حروفه فى المثال هو اسم الاشارة لانه فى معنى أشير اه (قلت) لا يخفى ان المصاحبة انما هى فيما سبق الواو ولو كان المراد به هنا أشير لكان المعنى أشير لهذا مع أبيك بأن يكون حاله معه أو مع كونه ابنك بأن كان هو أبوك وكلاهما بعيد فالاحسن أن المراد به هنا الظرف أعنى لك فانهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستقرار دون حروفه فالمعنى هذا الشىء استقر لك مع أبيك ويؤيده انهم يقولون الجمهور يوجبون فى هذا المثال أن يقال هذا لك ولابيك تأمل

(باب الحال) (قوله بشرط أن يكون المضاف الخ) وجهه انه يجب اتحاد عامل الحال وعامل صاحبها والمضاف ان لم يصلح للعمل فى الحال فهو عامل فى صاحبها المضاف اليه الجر فيخرج عن القاعدة لكن اذا كان بعضا مندرجا فى المضاف اليه أو صالحا للسقوط فكأن عامله هو العامل فى الحال على الاصح لا معنى الاضافة عاملا فى صاحبها المضاف اليه *(تنبيه)* كثيرا ما يقرران نحو ضرب زيد عمرا احسن وبكرا قبيح من العطف على معمولى

عاملين تنزيلا لاختلاف جهة العمل منزلة اختلاف ذات العامل وذلك ان ضرب يعمل في عمرو من حيث انه مصدر وفي حسن من حيث انه مبتدأ (قلت) ولو صح ذلك لكان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا مخالفا القاعدة العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك أن عامله في صاحبها من حيث انه مضاف وفيها من حيث انه مصدر اللهم الا أن يقال هو عامل في صاحبها من حيث انه مصدر أيضا لانه في محل نصب اذ هو من اضافة المصدر لمفعوله الا أنه لا يظهر في نحو انا ضارب زيد أمس مجردا فان اسم الفاعل المجرد لا ينصب المفعول الا اذا كان غير ماض وأما الحال فينصبها على الظاهر لانه كالظرف يعمل فيها رائحة الفعل ألا ترى العامل المعنوي كما هو مبسوط في محله وبالجملة لا ينبغي تنزيل اختلاف الجهة منزلة اختلاف ذات العامل خصوصا وقد قيل بجواز العطف على معمولي عاملين مختلفين فلا يشدد فيه تأمل (قوله بالنظر الى وصفها) اما أنه من الاضافة التي للبيان أي وصف هو هي أي لا بالنظر لغيره كالزمن والاتحاد والتعدد واما ان المراد بالوصف الاتصاف وهو من الحذف والايصال والاصل بالنظر الى الاتصاف بها فان دام فلازمة والا فمفارقة (قوله والى موطئة) اعلم أن هذا تقسيم آخر الى مشتقة مقصودة وموطئة أي ممهدة وموصلة لغيرها وذلك لانها لا تصلح حالا بمفردها لجمودها فالمانع من حاليتها لفظي بخلاف الخبر الموطئ نحو زيد رجل صالح فالمانع من خبريته معنوي وهو عدم الفائدة (قوله هذا بعلي شيخا) فشيخا حال من المبتدا اقتره الزمخشري فقيل له يجب اتحاد عامل الحال وعامل صاحبها وعامل المبتدا الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين الحال وصاحبها فأجاب بأن المعنى أشير له شيخا فاتحد عاملها بعد التقدير وهو أشير العامل في الضمير النصب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال اه ولك أن تقول هو حال من بعل أو من ضمير مستتر فيه بعد تأويله بمتزوج بي أو بمعل منسوب لي تأمل (قوله ترادفهما) أي تتابعهما الاولى انهما لما اتحد صاحبهما اشبها بالرديفين وهما الراكبان على دابة واحدة

(باب التمييز)

(قوله تشبيها بالمشتق) أي تأويلا به بمعنى أحد عشر معدودا بأحد عشر ومعنى شبره مقدر بشبر الخ

(باب الاستثناء)

(قوله أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه) قيل يشمل جاءني أولادك الا أولاد زيد فانه منقطع والاولاد من جنس بعض (قلت) المراد بالجنس الصنف الخاص وضابطه أن يتناول اللفظ المستثنى منه المستثنى وان كان الحكم غير متوجه عليه والا لزم مناقضته للاستثناء فالمستثنى منه عام مخصوص وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما لقرينة كالاستثناء فان لم يرد لا حكما ولا تناولا فهو العام المراد به الخصوص (قوله والمنقطع الخ) ولا بد من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه فلا يقال قام القوم الا ثعبانا (قوله من حروف العطف) أي في هذا الوجه لا دائما (قوله اذ لا يقال زاد النقص) أي لا يقال بناء على أن المراد زاد النقص المال اما على ان المراد زاد النقص أي عظم فيقال كذا في الحلبي (قلت) الا أن المعنى الاول لا يقتضيه الاتباع اذ المال مرفوع فاعل زاد وهو الموافق لما نحن فيه من التام غير الموجب وحينئذ يصح تسليط العامل على الاتباع لان تسليطه لا يفيد المعنى الاول الباطل وأما ان نصب المال فهو استثناء مفرغ

وهو متصل والتقدير مازاد هذا المال شيء الا النقص أى ان كان النقص يزيده فهو زائد فهو من تعقيب الذم بما يشبه المدح عكس * ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * فتأمل وراجع (قوله برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه) جعله ناصر مستثنى منه نظرا للاصل وهو ومالى ناصر الا أبالك وأما الآن فهو استثناء مفرغ ولى خبر مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف بيان والمستثنى منه محذوف أى مالى أحد الا أبوك ناصر واعلم أن المقصود هنا حصر الناصر فى الاب وهو بعيد على جعل ناصر بدلا من أبوك انما الملائق له أن يجعل ناصر صفة لاحد المحذوف فصل بينهما بالا ومدخولها أو أنه خبر لمحذوف والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا لانه لما قال مالى الا أبوك كانه قيل هذا الاب لك دون غيره فى أى شىء فقال هو ناصر فتأمل (قوله وأما المستثنى بليس الخ) أنا لا أرى لهذا ماسوى الامن أدوات الاستثناء وجها والالعدوا نحو امتنع واستثنى وأخرج ولا أريد ونحو ذلك مما يدل على الاستثناء نحو قام القوم امتنع زيد الخ (قوله على اسم الفاعل الخ) قيل لا يطرد ألا ترى القوم اخوانك ليس زيدا اه (قلت) يجاب بأن المراد اسم الفاعل المفهوم من الفعل ان تقدم الفعل والا فيوجد اسم الفاعل من معنى الكلام السابق فيقال هنا ليس هو أى الكائن أخاك (قوله مالم يتقدم ما المصدرية) وهى معهما لا تسبك اذ هما جامدان لا مصدر لهما معين

* (باب لا التى لنفى الجنس) *

الاضافة لادنى ملابسة اذ هى لنفى بعض الاحكام عن جميع افراد الجنس وقولهم النافية للجنس تسمح

* (باب المنادى) *

(قوله المطلوب اقباله) حقيقة أو حكما نحو يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى فنزلت منزلة العاقل الذى يقبل اه (قلت) لا ينبغى أن يتجارى على المولى تعالى فيقال انه خاطب غير العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك ان العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء فخاطب كلا منهما كالآخر وكلاهما يمتثل ويقبل اقبال الآخر فالآية بمنزلة يا زيد اضرب عمرا اذا كانا حاضرين عندك فالاقبال فيهما اقبال امتثال تأمل

* (باب النواصب) *

(قوله فلانها تخلص المضارع للاستقبال) يؤخذ منه انها قرينة على استعمال المضارع فى الاستقبال لا انها مستعملة فى الاستقبال فمقتضى هذا انها هى لا معنى لها (قوله وكى الخ) اعلم أنها ان اقترنت بها ان المصدرية نحو كى ان تضرب فأحدهما تأكيد للآخر على مانقله الحلبى لكن نقل عن بعض مشايخه ان ان بدل عن كى اه قلت لكن الابدال فى الحروف لم يسمع بخلاف التوكيد اللفظى (قوله وأما حروف العطف الخ) وهى عاطفة لمصدر منسبك من أن المضمرة والفعل اما على مصدر مأخوذ من معنى الكلام السابق نحو رب وفقنى فأعمل صالحا التقدير يارب ليكن منك توفيق فعمل منى واما على اسم صريح نحو ليت لى مالا فأنفق منه أى ليت لى مالا فانفاق

* (باب الجوازم) *

(قوله

(قوله لم) قد ينصب نحو في أي يومي من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر
وهل هو ضرورة أو لغة قليلة يؤيد الثاني أنه قرئ ألم نشرح لك صدرك وخرجوه بحذف نون التوكيد فالفتح بناء وفيه شذوذان تأكيد المضارع غير الدال على الطلب وحذف نون التوكيد (قلت) ولو خرجوه بأنه اتباع للقصة المتأخرة لصح على حد اتباع كسرة الدال للام في الحمد لله (قوله ما وضع لمن يعقل ثم ضمن الخ) المشهور ان تضمن الاسم معنى الحرف استعماله في معنى الحرف وذكر الزمخشري ان معناه تقدير الحرف معه قال فأصل من يقوم أمن يقوم لكن هذا لا يتأتى في أسماء الشروط فتأمل (قوله متردد بين الخمسة) صوابه بين الاربعة وهي ما عدا الاول وسكت عن كيفما وأصلها للحال وضمنت معنى الشرط (قوله كيفما توجه تصادف خيرا) الاولى كيفما تجلس أجلس لانه أظهر في معنى كيفما من الحال وكلامه يتبادر منه الظرفية المكانية

(باب المجرورات)

(قوله نحو رضي الله عن المؤمنين) قالوا هي هنا للمجاوزة وكذا على في * اذا رضيت علي بنو قشير * فيقال المجاوزة البعد والرضا لا يبعد عن مجرورها بل هو واقع عليه وظهر لي جوابان (الاول) ان المراد ان الرضا ثبت له وعمه واتسع حتى زاد وبعد على حد سقى الله ثراه بالرحمة (الثاني) ان البعد ليس للرضا بل لغيره لكن بسبب الرضا فالمعنى أبعد الله عني نقمة بسبب الرضا كما أن البعد في رميت عن القوس للسهم بسبب القوس (قوله وعلى) قد تأتي للاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذي ود

ويظهر لي ان هذه على لكن لا تتعلق بشيء ومنها العلاوة فتجدهم يوردون اعتراضا على كلام ثم يقولون مثلا على انه لا يصح من أصله فهو استدراك على ما يتوهم من الكلام السابق من أنه صحيح غاية الامر انه يرد عليه كذا وربما يستدركون على الاعتراض بذكر جوابه ولا تجد هذا الثاني الا في تعبير المحققين لكن مشايخنا يقولون على هذه خبر لمحذوف أي والتحقيق ان على ان الخ وحينئذ فهي للاستعلاء (قوله والباء) يعني غير القسمية بدليل ذكرها بعد *(تنبيه)* مررت بزيد يحتمل ان الباء للالصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أو للمعية فالمعنى أنه مر معك لكن يحتمل أنه هو الذي حملك على المرور أو أنك أنت الذي حملته وجعلته مارا فان جعلتها للتعدية الخاصة فهي نص في الثاني (قوله ما يقدر باللام الخ) قيل الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام وقال الجمهور بمعنى اللام او من زاد ابن مالك أو في ويقولون فيه الجمهور انه بمعنى اللام أي مكر منسوب لليل ويلزمهم أن يقولوا مثل ذلك في من أي خاتم منسوب للفضة ويلزمه معهم أن يقولوا انها بمعنى عن مثلا في نحو رمي القوس أي الرمي عنه ويجاب بندور هذا وبالجملة الذي لا وجه للعدول عنه الاضافة دائما بمعنى اللام (قوله وأما الجر بالمجاورة) أسلف الحلبي في أول التابع ان جر المجاورة لمجرد مناسبة المجرور قبله (قلت) فعلى هذا لا ينبغي عده هنا كما لا يعد كسر التخلص من الساكنين والاتباع وذلك ان كلا منافي الحركات الاعرابية

(مبحث الجمل)

(قوله بقي المصدرة باداة الشرط) هذا لا حاجة له لانه ان كانت الاداة اسما فعلم حكمه ان كانت

رتبته التقديم فاسمية والافعلية وان كانت حرفا فهو مأخوذ من قوله وان صدرت الخ (قوله وان قدرت متعلق الظرف فعلا ففعلية) أى جعلت المرفوع فاعلا اما ان جعلته مبتدأ مؤخرا فاسمية (قوله نظرت لما بعد الحرف) يخرج منه الحرف المصدرى اذ الجملة معه اسمية كما سبق (قوله النظر فى الصغرى الى العجز وفى الكبرى الى الصدر) أى لانك تنظر الى العجز فان وجدته خبرا وهو جملة احكم بأنها صغرى فالمراد بعجز الكلام بتمامه وأما الكبرى فالنظر الى الصدر فان وجدته أخبر عنه بجملة فاحكم بأن مجموع الكلام كبرى لكن هذا تكلف بل النظر فيهما للعجز والصدر معا وذلك أنك اذا وجدت الصدر أخبر عنه بعجز جملة حكمت بأن العجز صغرى والمجموع كبرى فلا يرد هذا (قوله المفسرة) المراد بها ما يشمل الموضحة للمعنى نحو كمثل آدم الآية وما يشمل الدالة كجملة الاشتغال تأمل

(مبحث الجمل التى لها محل من الاعراب)

(قوله أى رجع الى تعداد مواضع استعمال الجمل التى لها محل) الاولى أى رجع الى مطلق العد سبعة وذلك أن الرجوع للشئ يقتضى تقدمه أولا ويمكن ان رجع فى كلامه بمعنى انصرف أى انصرف وفيه حذف أى انصرف من تعداد الجمل التى لا محل لها الى تعداد ما له محل الا أن انصرف انما يفسر به فى رجع للشئ السابق لا رجع عنه لغيره فيما يظهر تأمل (قوله على الحال من الواو فى خرجوا) منه يؤخذ أن قولهم الجملة الحالية تربط بالضمير ليس المراد بالضمير الراجع لذى الحال بل المراد الضمير المرادف له معنى ألا ترى ان صاحب الحال هنا ضمير والضمير لا يرجع للضمير بل كلاهما راجع للذين (قوله مفعولا للقول) اعلم أن الجمهور على أن الجملة بعد القول مفعول به قال ابن الحاجب والصواب أنها مفعول مطلق قال ابن هشام بل الصواب ما قاله الجمهور لان الجملة ليست فعل الفاعل ألا ترى أنه يصح الاخبار عنها باسم المفعول كما يخبر به عن زيد من ضربت زيدا تقول الجملة مقولة كما تقول زيد مضروب (قلت) الحق مع ابن الحاجب وذلك لان المفعول به ما وقع عليه الفعل وهذه الجملة لم يقع عليها القول وذلك أن القول اما أن تريد به المعنى المصدرى وهو مقارنة القدرة الحادثة لحركات اللسان والشفتين أى تعلق القدرة بذلك وهو التأثير كما قرره شيخنا ونص عليه المحققون أو تريد به الحاصل بالمصدر أعنى الحركة المذكورة وكلاهما لا معنى لوقوعه على الجملة بل الجملة ناشئة عنهما وان أردت تحقيق المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر فعليك بالمبحث الثالث من رسالتنا المتعلقة بالبسملة (ان قلت) ولا معنى لكونها مفعولا مطلقا اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والجملة ليست نفس التلفظ (قلت) قد يكون المفعول المطلق غير فعل الفاعل نحو ضربته سوطا فكذا ما هنا وقد ذهب بعضهم الى أن السموات فى خلق الله السموات مفعولا مطلقا قال لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل وان كان التحقيق أنه لا يشترط ألا ترى بنيت الدار كما سبق وأما تمسك ابن هشام بصحة الاخبار باسم المفعول فمبنى على قول الرضى ضابط المفعول به أن يصح حمل اسم مفعول عامله غير مقيد عليه والظاهر أنه غير مانع اذ هو يشمل نحو سبعة فى قولك طفت سبعة أشواط اذ يقال السبع مطوفة مع أنه مفعول مطلق كما سبق ومما يؤيد كلام ابن الحاجب ان الجملة بعد القول المراد منها لفظها فقولك قلت زيد قائم بمنزلة قولك لفظت هذا اللفظ واللفظ مفعول

مطلق

مطلق مبين للنوع كقولك ضربت هذا الضرب فكذا ما هو بمنزلته ثم جاءني من فيض الله أن الحق مع ابن هشام وذلك أن اللفظ الرمي والاخراج من اللسان والشفتين فمعنى قلت زيد قائم رميتها وأخرجتها من لساني وشفتي فالاخراج واقع عليها فهي مفعول به وكذا اللفظ في المثال مفعول به لانه بمعنى الملفوظ ودر مع الحق ولا تدر مع الرجال ثم ان العلامة الدماميني قال الاولى أن لا تعد الجملة المعمولة للقول فيما له محل لان المراد منه لفظها وكلامنا في جمل لم يرد منها لفظها قال الشمني في رده وما المانع من أن كلامنا فيما هو أعم (قلت) لو كان كذلك لعدوا الجملة الواقعة مبتدأ نحو لا اله الا الله محمد رسول الله مفتاح الجنة (قوله جوابا للشرط جازم) قيل اسناد الجزم للشرط يقتضي أنه فعل الشرط اذ الجواب له قلت من أين هذا الاخير بل جواب الشرط ينسب للاداة لانها أثرت فيه لفظا بالجزم ومعنى بالتعليق والاضافة تأتي لادنى ملابسة (قوله فان الجملة الواقعة في جوابه لا محل لها) أي والمحل للفعل وحده قياسا له على الواقع شرطا نحو ان تضربني ضربته تأمل (قوله ومن غير الاغلب فيهما) أي فيما له محل وما لا محل له وذلك ان ضابط ما له محل أن يقع موقع المفرد وهذه تبطل جمع الاول ومنع الثاني فهما أغلبيان (قوله لا تقع موقع المفرد) والمضارع وان وقع مجزوما محلها فلا يقع الاسم فاعلا والمجموع جملة (قوله الخبرية المحضة) احترز به عن الانشائية والخبرية غير المحضة وهي الخبرية لفظا الانشائية معنى فلا يقعان صفة ولا حالا فان ورد ما يخالف ذلك أول باضمار القول نحو بمذق هل رأيت الذئب قط * والا رجلا جزاه الله خيرا * كما هو مشهور (قوله أي لم تخص بشئ من المخصصات) فان خصصت بوصف مثلا صح مجيء الحال منها فيجوز ان الجملة صفة وان الجملة حال نحو جاءني رجل عالم يضحك (قوله اذا وقعت موقع المنكر) احترز به عما اذا وقعت موقع ما حقه التعريف كالمبتدا فليس لها حكم النكرة نحو لا اله الا الله مفتاح الجنة ألا ترى انك تؤولها بمعرفة أي هذه الكلمة مثلا (قوله ما يحتمل التعريف والتنكير) الاوضح ما يوصف بالتعريف والتنكير باعتبارين وذلك أنهما ليسا احتمالين متقابلين بل هو في آن واحد معرفة لفظا نكرة معنى تأمل * (خاتمة) * قولهم الجملة في محل رفع اما أن الرفع بمعنى المرفوع أو على حذف مضاف أي محل ذي رفع هكذا يقولون في مثل هذا التركيب وسبق لنا جواب ثالث هو أن الاضافة لادنى ملابسة أي محل يظهر فيه الرفع في الاسم المفرد وهو محل مجازي بعد عامل الرفع وقس وقولهم محل من الاعراب اما أن من بيانية وهو تسمح على حد محلها رفع أو المراد من محلات ذي الاعراب أو المراد بالاعراب المعرب على نحو ما أشرنا اليه سابقا أو ان من ابتدائية والمراد بالاعراب فعل الفاعل فليفهم (قوله بالحروف الاصلية) أما الزائدة فدخولها مبتدأ كما سبق ولا علقة لنا بها هنا (قوله بدل اشتمال من مريم) أي لان الاحيان تشتمل على ما هو فيها وناقش في هذا الكواشي بأن الزمان اذا لم يقع خبرا للجثة ولا صفة ولا حالا فلا يبدل منها (قلت) لا غرابة في صحة الابدال وامتناع الاخبار ألا ترى سرق زيد ثوبه ثم يقال انه ليس المراد ذكر الحين نفسه بل ما وقع فيه فالاحسن أنه ظرف لمحذوف أي اذكر شأن مريم اذ انتبذت تأمل ودع التكلف وقد يدعى أن الظرف حال من مريم أي اذكر مريم حال كونها في وقت الانتباذ تأمل (قوله لاستقرار الضمير الخ) وذلك ان الظرف مفهم للعامل ومستلزم له والعامل

مستلزم للظرف فالظرف مفهم للضمير فكأنه مستكن فيه (قوله والاصل مستقر فيه) لاحاجة لهذا لان مستقر يأتى للمكان فالمعنى مكان استقرار قال فى المغنى وقد يصرح بالكون العام للضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن قلت سبق لنا هذا الاشكال بهذا فى الخبر وأجبنا بأن المراد بكائن هنا كون خاص أى دائم غير مفارق ولك أن تقول الظرف متعلق بمعنى حال من المبتدا أو من ضمير كائن فتحصل لك تخلصات ثلاثة (قوله الاستعاذة) من المشهور ان أصلها استعواذ نقلت حركة الواو للعين ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذف احدى الالفين وعوض عنها التاء وعند تقريرى هذا سألنى بعض الطلبة ما المانع من أن تحذف الواو بدون قلب لالتقاء الساكنين وهو وارد لايمكن التخلص منه الا بأن يقال قصدوا طرد قاعدة اذا تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فانه يتم التصريف الاصلى كما فى غير موضع تأمل (قوله فذلك الذى يدع اليتيم) قال الشارح الفاء عاطفة ثم أعرب ذلك مبتدا خبره الذى ثم اعترضه الطبلاوى بعد كلام راجعه ان شئت بأنه يلزمه عطف الخبر على الانشاء (قلت) الاستفهام انشاء اذا لم يكن انكاريا فى معنى النفى الخبرى ويمكن أنه هنا انكارى أى أنت لاتعرفه ولم تره فذلك الخ أو ان العطف على محذوف أى أنت لاتصفه فذلك الخ وعلى هذا يحتمل ان الاستفهام تقريرى وفائدته تنبيه المخاطب لما تنبه له كما تقول لصاحبك هل بلغك ما كان البارحة وتحكيه له (قوله الكوثر) فيه تفاسير منها أنه علماء أمته الكثيرون (قلت) هو مطابق لما فى ظنى ان سبب النزول انه صلى الله عليه وسلم لما مات ابنه ابراهيم والقاسم قالوا ان محمدا أبتر لاعقب له فكانه قيل كيف ذلك وعقبك وخلفتك العلماء العاملون نفعنا الله بهم اللهم لو أفنيت أوقات عمرى فى شكرك يا غنيا عن الشكر ما وفيت بأصغر نعمة لاأستحقها وكيف أوفيك بما هو منك فلك الحمد منك اليك كما ينبغى لجلال وجهك العظيم ونسألك اللهم حسن الخواتم وسعادة الدارين وأن لاتحوجنا الى غيرك طرفة عين وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد النبى الامى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

يقول المتوسل الى الله بالقطب الحقيقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقى تم طبع حاشية ذى التحقيقات البديعة والفطنة الشامخة المنيعة الملقب بمالك الصغير الشيخ محمد الامير على شرح الازهرية فى علم العربية على ذمة الفاضل النبيل الشيخ عبد المعطى المنسوب لمدينة الخليل بدار الطباعة العامرة ذات الصناعة الباهرة المشمولة بنظر من عليه أحاسن أخلاقه تثنى حضرة مديرها حسين بك حسنى فى ظلال وارث الملوك الاماجيد وسلالة السراة الصناديد صاحب العز والعدل الجلى جناب الخديوى اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على متع الله الوجود بدوام وجوده ولازالت منهلة على رعاياه سحائب كرمه وجوده وكان طبع هذه الحاشية الميمونة التى هى بحسن القبول مقرونة فى ١ الشهر المعظم شهر الله المحرم سنة ست وثمانين ومائتين وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله وكل ناسج على منواله